انسداد الأُفُق السِّيَاسِّي

بالسُّودَان الجَنُوبِي

تأليف: مايكل ريال كرستوفر

الطباعة ويلوز هاوس

رقم الإيداع: 2021/12003 978-977-6597-22-4

يُمنَع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية، ويشمل ذلك التصوير الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مضغوطة أو استخدام أية وسيلة نشر أخرى، بما في ذلك حفظ المعلومات واسترجاعها، دون إذن خطي من المؤلف.

Willows House
منشورات ويلوز هاوس

المحتويات

المقدمة 1

الفصل الأول

التخلف السياسي ودوره في تعميق الجراحات 5

السُّودَان الجَنُوبِي وتكرار سيناريوهات التخلف السِّيَاسِّي 6

غياب الثقافة والوعي السياسي 8

الفصل الثاني

ظاهرة التخلف السياسي 9

الآثار السلبية للحروب الداخلية العبثية 9

الفصل الثالث

المشاريع السياسية للأحزاب في السودان الجنوبي 12

غياب المشروع السياسي للأحزاب 12

مؤشرات السقوط والرُسُوب في امتحان الوَطَنِيَّة 13

انسداد الأُفُق السِّيَاسِي في السُّودَان الجَنُوبِي 13

غياب القواعد الجماهيرية 14

الفصل الرابع

واقع الحروب الأهلية في أفريقيا 16

طبيعة ونوع الحروب الأهلية في أفريقيا 16

الموجة الأولى 18

الموجة الثانية 18

الموجة الثالثة 18

العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية 19

العوامل الإثنية 19

الفصل الخامس

التعددية الإثنية وأثرها في الحروب الأهلية 21
الحروب والصراعات الأهلية في القارة 21
عوامل تاريخية 22
عوامل ثقافية 22
عوامل سياسية 22
عوامل اقتصادية 23

الفصل السادس

دور العوامل الخارجية في تأجيج الحروب الأهلية في أفريقيا
العوامل ذات الصلة بالبيئة الخارجية للمجتمعات الإفريقية 25

الفصل السابع

بواعث الصِرَاع الأخير في السُّودَان الجَنُوبِي
دوافع الحرب الأخيرة 28

الفصل الثامن

الصراعات التاريخية داخل الحركة الشعبية 32

الفصل التاسع

أزمة الديمقراطية في السُّودَان والسُّودَان الجَنُوبِي 38

الفصل العاشر

تعريف الديمقراطية 44
التطور التاريخي لظهور الديمقراطية 44
التطور الديمقراطي في العصر الحديث 46
تاريخ الديمقراطية 46
مزايا الديمقراطية 47

التجاوب الفعال في أوقات الحروب 47

الفصل الحادي عشر

مزايا الديموقراطية 48
انخفاض مستوى الفساد 48
انخفاض مستوى الإرهاب 49
انخفاض الفقر والمجاعة 49
نظرية السلام الديمقراطي 49
انخفاض نسبة قتل الشعب 50
السعادة 50
مشكلة الديمقراطية في السُّودَان 50
نمط الأُسرة البطرياركية 50
التركيبة الإثنية الثقافية 51
التركيبات الطائفية 52
طائفة الأنصار 53

الفصل الثاني عشر

الإنقسامات التاريخية داخل الحركة الشعبية 56
بعض وقائع إنقسامات الحركة الشعبية 56

الفصل الثالث عشر

إفادات 62
إفادة من الحزب الشيوعي الجنوب سوداني 62
إفادة السياسي عبدالله دينق نيال 66
إفادة بيتر أدوك 68

إفادة تنقو بيتر - الأمين العام السابق للمعارضة المسلحة 72
إفادة المهندس/ فاروق قاركواث 75
إفادة الجبهة المتحدة لجنوب السودان 77
رؤية المراقبين والكتاب 78
الخاتمة 81
قضايا هامة– الوعي القبلي والعشائري ودوره في تأزيم الواقع 83
خلاصة 85
المصادر والمراجع 87

إهداء..

إلى من أفنت عمرها في تربيتي وخدمتي والدتي العزيزة)ربيكا اشوت ملوال أروب) ووالدي (كرستوفر ماريرهون) رحمة الله عليهما..

إلى زوجتي رفيقة الكفاح وسندي (بليتا الير يور) التي لم تبخل بوقت أو جهد لمساعدتي..

ولرفيق دربي أخي الراحل المقيم (شهاب الدين محمد الأمين) و لأرواح جميع الشهداء من بني وطنى الذين سقطوا فى أتون الحروبات الداخلية العبثية..

إلى جميع المعارف والأصدقاء والنشطاء اللذين قدموا لنا النصح والعون حتى أكملنا هذا الجهد المتواضع

أهدي إليكم هذه الأسطر..

شكر وعرفان..

بكل فخر وإعتزاز يسرني أن أوجه شكري وتقديري لكل من قدم لي النصح والعون والتوجيه والمساهمة معي في إعداد هذا الكتاب..

وبعد الرب أتقدم بخالص الشكر وعظيم الإمتنان للكاتب الصحفي الخلوق الأستاذ الفاضل دينقديت، وهو في منفاه الإجباري على ما قدمه لي من نصح وعون مستمر وعطاء متميز، ولما بذله من جهد متواصل منذ بداية مشروع الكتاب حتى إتمام هذه الرسالة؛ ومهما كتبت من عبارات الثناء فإن كلمات الشكر تظل عاجزة عن إيفائه حقه، فشكراً جزيلاً على التدقيق اللغوي.

كما أشكر أسرة صحيفة الوطن الناطقة باللغة العربية بجمهورية السودان الجنوبي وعلى رأسهم الأستاذ فيصل حسن لادو (فيصل كوري) وأخي اليأس الدقل ودانيال سمسون أرو، وصابر أتير وأحمد يعقوب ومونيكا لاكو وسونيا جورج، ولال شول والله جابو حمدان ودانيال كرستوفر والمجتهد وليم جيمس، وليم لوال وتوماس جومي،

ولولا جهودكم لما كان للنجاح أي وصول ولما تحقق العمل، وأنتم تجتهدون دون ملل من أجل المحافظة علي ما قمتم ببنائه، فأنتم أساس رفعة هذه المؤسسة وأساس تقدُّمها، وأنتم من يحمل شعلة النجاح والتطور، وربما لا تسعفني الكلمات في قول كلمة الحق فيكم/ فأنتم شعلة الصحافة، وأنتم خيرة الكتاب، ولولا جهودكم لما تمكنّت من إنجاز هذا العمل المتواضع، ولما تمكنت الصحيفة من مواصلة النجاح، ولما تمكنا من وضع مؤسستنا على خارطة النجاح بفترة قياسية، إننا نصبح في أفضل حالاتنا، وفي قمة سعادتنا عندما ننهمك بالكامل في فعل ما نستمتع به أثناء رحلتنا بإتجاه الهدف الذي نريد تحقيقه لأنفسنا.

وهذا يمنح لحياتنا معنى، ويجعلنا نستمتع بما نصبو إليه ويجعل كل شيء آخر في الحياة أمراً في غاية الروعة والقيمة.

ووفقكم الرب لما تبذلونه من إهتمام بهموم الإنسان فى بلادنا.

المقدمة

أُتيحت لي الفرصة من الاستاذ مايكل ريال كرستوفر، لأكتب ممهداً ومقدماً لكتابهِ الذي يصافح أعينكم وعقولكم، في مكتبة السودان الجنوبي بعنوان (إنسداد الافق السياسي بالسودان الجنوبي).

هو بمثابة بحث له أهميته الكبيرة للفرد والمجتمع، ونحن ما زلنا نتلمس خطانا ليكتمل بناء الدولة الحديثة التي نحلم بها، وهو سفر يمثل أضافة ونموذج لأجل تبلور الأفكار لتشكيل عقولنا، وتوثيق للحقيقة والأحداث التي حدثت على أرض الواقع، وذلك من أجل الأجيال القادمة؛ وهو في رائي إسهام متميز، يجب الحرص عليه بإعتباره واجب وطني لمفكرينا وكتابنا لصناعة المستقبل الأفضل لدولتنا؛ التي كانت حلماً حتى تحقق في التاسع من يوليو ٢٠١١م كأحدث دولة في قارة أفريقيا.

حقيقة التاريخ والجغرافيا تقول بأننا إنفصلنا من السودان، وكدولة وليدة تأثرت وما زالت تتأثر بالكثير من المشتركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية مع الدولة الأم. كان لها العديد من الإنعكاسات الإيجابية والسلبية، وأسهمت في تشكيل الواقع الذي نعايشه اليوم في كل تفاصيل حياتنا. دعوني أقدم لكم سرداً لموضوعات هذا الكتاب الذي يحتوي على إثني عشر فصلاً.

الفصل الاول:

لا أظنه بكائيات بل جراءة في الطرح، حيث تناول عموميات التخلف السياسي ودوره في تعميق الجراحات في السودان الجنوبي خاصة، وتوقف على العوامل التي أفرزت هذه الظاهرة.

الفصل الثاني:

أسهب في شرح وتفسير ظاهرة التخلف السياسي مركزاً على الآثار السلبية للحروب الداخلية وتأثيراتها علي إنسان جنوب السودان في كافة الأصعدة.

الفصل الثالث:

أفرده وخصصه للحديث عن الأحزاب السياسية في السودان الجنوبي، وهي الركائز التي يتحقق من خلالها عملية التحول الديمقراطي الذي ننشده، خاصة بعد أن تواثقنا وتوافقنا علي قيام دولة المؤسسات والتداول السلمي للسلطة؛ عبر صناديق الانتخابات. وتوقف الكاتب مستعرضاً حقيقة الكيانات الحزبية في السودان الجنوبي.

الفصل الرابع:

تناول فيه واقع الحروب الأهلية العبثية في عموم القارة الإفريقية بإعتبارها محيطنا الأقليمي، وأستعرض تداعياتها على مجمل الأوضاع السياسية بالقارة، مركزاً على العوامل الخارجية والداخلية والأثنية التي أفرزت واقعاً مؤلماً.

الفصل الخامس والسادس:

واصل في سرد وتحليل التعددية الإثنية في إفريقيا ودورها في إشعال الحروب بين المجتمعات وآثارها المدمرة.

في الفصول السابع والثامن والتاسع:

أستمر في إستقصاء حقيقة الحروب التي كادت أن تعصف بالحلم الجميل الذي أثمر عن قيام دولتنا، خاصةً بعد تفجر الصراع في العام٢٠١٣م؛ بعد إنشقاق حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان. الذي قادت مسيرة نضال شعب جنوب السودان. محاولاً رسم صور لما جرى بعد ذلك من إنشطارات و تشظي، بسرد بعضاً من ملامح الصراعات التاريخية داخل الحركة التي كانت مؤشراً ومفسراً، لما يحدث اليوم في هذي اللحظات من التاريخ السياسي لشعب السودان الجنوبي.

الفصول من العاشر إلى الثاني عشر:

غاص في الحديث عن الديمقراطية من حيث التعريف والمزايا، بإعتبارها الغاية التي تناضل من أجلها الشعوب في عالم اليوم، خاصة بعد أن تم إيقاف صوت البندقية بإتفاقية السلام التي مهرت بتوقيع الكيانات السياسية الفاعلة. ونحن نعايش فترة حكم انتقالية بنهاياتها سوف يتحقق التحول الديمقراطي وممارسة الفعل السياسي لكي يقوم بنيان دولة ديموقراطية تكتسب شرعيتها بأصوات الشعب.

أما في الفصل الثالث عشر فقد أستنطق المؤلف أراء القادة السياسين والمراقبين والكتاب، حول الأحداث الدموية الأخيرة التي تكررت في جنوب السودان منذ الأعوم (٢٠١٣ - ٢٠١٥ - ٢٠١٦م).

ختاماً أتمنى أن أكون قد وفقت في تقديم ما أحتواه الكتاب إعتماداً على أسلوب التحليل العلمي الإستقصائي، للوقوف على مكامن الخلل في بنيتنا السياسية لتغيير الواقع نحو الافضل؛ ولنصنع حياة شعب وبناء أمة في بلدنا السودان الجنوبي.

المحرر العام

فيصل حسن لادو» كوري»

SUDAN
Abyei
Upper Nile
Northern Bahr el Ghazal
Unity
Warrap
ETHIOPIA
Western Bahr el Ghazal
SOUTH SUDAN
Jonglei
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
Lakes
Western Equatoria
Juba
Eastern Equatoria
Central Equatoria
DRC
KENYA
UGANDA
0 37.5 75 150 mi
0 75 150 225 km
USAID/FFP

الفصل الأول

التخلف السِّيَاسِي ودوره في تعميق الجراحات

مِـن المعـروف أن التخلـف السِّـيَاسِّي، ظاهـرة عامـة تشـمل بآثارهـا الفاعليـن السِّيَاسِّـيين الأسَاسِـيين، فـي أي مجتمـع مِـن المجتمعـات فـي مختلـفِ أنحـاء العالـم؛ وتنحصـرُ حلقـةُ التخلـف عـلى الحُـكَّام والقـوى السِّيَاسِّـيَّة والنَّـاس. وقـد بـرزت هـذه الظاهـرة إلـى السـطح فـي علاقـة الحُـكّام بالقِـوَى السِّيَاسِّـيَّة والجَمَاهِيـر مِـن جهـة، وفـي علاقـةِ القـوى السِّيَاسِّـيَّة فيمـا بينهـا أولاً، وفيمـا بيـن الجماهيـر مِـن جهـةٍ أُخـرى؛ وعـلى دور الجماهيـر الهشـة فـي الحيـاة السِّيَاسِـيَّة العامـة مِـن جهـةٍ ثالثـة.

وتتجلى ظاهرة التخلف السياسي في العديد مِن الصناديق العملية والَّتِي تعد «فساداً» في الحياة السِّيَاسِيَّة الإنسانية، منها إحتكار العمل السِّيَاسِي وإقصاء المواطنين وإبعادهم عن الحياة السِّيَاسِيَّة عن عمد، وفي الغالب يعتمد الساسةُ على أسلوب طمس الحقائق وتغبيش وعي أغلبية الشباب والنساء وكبار السن، بخطابٍ عاطفي يُسَاهِمُ في تحويلِ الأكثرية الساحقة مِن السكان في البلد المعين إلى قطيعٍ يُديرونه (بريموت كونترول) إلى حيث يُرِيدُون بالقوة والإكراه أو الخداع أو التضليل الإعلامي والسياسي.

وهناك أنواع غير خفية مِن أنواع وأشكال التخلف السياسي التي تظهر من خلال الإنفراد بالسُّلْطَة، وأستخدام مبدأ القمع والعنف والإحتكام إلى السلاح في العلاقات السِّيَاسِيَّة أولاً، في علاقة الحكم بالجماهير والقوى السِّيَاسِيَّة وهذا هو (العنف الرسمي)؛ نموذج ما كان يحدث في جَمْهُورِيَّة السُّودَان الأُم طيلة فترة حكم نظام المؤتمر الوطني الإسلاموي. أستمر العنف الممنهج ضد الأبرياء حتى تاريخ فض إعتصام القيادة العامة في يونيو 2019م، والَّذِي أستخدمت فيه الدَّوْلَة جبروت الآلة العسكرية، وحدثت إغتيالات جماعية سُجِلَت في دفاتر

الثورة السُّودَانِيَّة الخالصة التي أسقطت نظام حزب المؤتمر الوطني. عُرف فضَ الإعتصام كأكبرمجزرة لدى منظمات حقوق الإنسان في القرن الواحد وعشرين؛ وهو ما حرك الشَّعْب السُّودَانِي بقوةٍ متماسكة لإسقاط الحفنة الحاكمة مِن بقايا وفلول النظام السابق.

السُّودَان الجَنُوبِي وتكرار سيناريوهات التخلف السِّيَاسِّي

في 9/ يوليو/2011م تم الإعلان عن ميلاد دَّوْلَة السُّودَان الجَنُوبِي، بعد حربٍ أهلية تعد الأطول في إفريقيا، إذا أستمرت لمدة نصف قرن من الزَّمَان؛ ودارت رحاها بين الحُكُومة السُّودَانِيَّة والحَرَكَة الشَّعْبِيَّة لِتَحْرِير السُّودَان .

لم يكن يتوقع أكثر المراقبين تشاؤماً، أن تنفجر الأَوضاع الداخلية في دَّوْلَةِ السُّودَان الجَنُوبِي الوليدة بمثل هذه السرعة؛ وأن تشتعل حربٌ أهليةٌ جديدة بين حلفاء الأمس من قادة الدَّوْلَة الوليدة. إذا إندلعت المعارك من داخل العاصمة جوبا للمرة الأولى بعد أن كانت بمعزل عن القتال طوال فترة الحرب الأولى؛ فإندلعت بين الحُكُومة والمعارضة المتمثلة في قوات الحركة الشَّعْبِيَّة لِتَحْرِير السُّودَان التابعة لنائب رئيس الجمهورية د/ رياك مشار في الفترة من 15 ديسمبر من العام 2013م، وحتى توقيع اتفاقية السَّلَام في أغسطس من العام 2015م. نصت اتفاقية السَّلَام الموقعة بين الجانبين في العام 2015م على وضعية خاصة لمدينة جوبا من الترتيبات الأمنية، بحيث تكون فيها محايدة، ولا تكون بداخلها سوى قوات الشرطة؛ التي أتفق الطرفان على أن تتكون قوامها (1000) شرطي وشرطية من جانب المعارضة و(1500) شرطي وشرطية من جانب الحكومة. في مفارقة واضحة إنفجرت الحرب الأخيرة (أحداث القصر الرئاسي) في يوم عيد أستقلال الدولة الموافق 9/ يوليو في العام 2016م، مباشراً بعد 5 أعوام من أحتفال الحُكُومة والشَّعْب بإنزال العلم السُّودَانِي ورفع علم السُّودَان الجنوبي؛ في بداية الأزمة حاول الرئيس سلفاكير ونائبه مشار حل الأزمة، وبينما كان سلفاكير ومشار في مؤتمر صحافي مشترك في القصر الجمهوري، تم قصف القصر ليلة التاسع من يوليو فى العام 2016م، ووقتها فقد الرَّجُلان أي تأثير لهما على الجنود على الأرض، الذين كانوا يتقاتلون عليها بضراوة؛ ويرفضون كل دعوات التهدئة. مما تسبب في نزوح (40) ألف مواطن سُّودَانِي جنوبي خارج العاصمة جوبا، ودفع المدنيون الثمن غالياً؛ وفي فترةٍ أقل من ستة أيَّام أصبح الآلاف من المدنيين مختبئون في الكنائس ومقرات الأمم المتحدة، خوفاً من إنهيار الهدنة وعودة القتال إلى جوبا. خلفت تلك الحروب العبثية الداخلية فظايع ومآسي إنسانية في جوبا.

بحيث أن الأوضاع في جوبا وبقية الولايات كانت في غاية السوء، إذا إن محلات بيع المواد الغذائية والمخازن تم نهبها من قبل العسكريين المتحاربين من الطرفين. وتوقفت محطات تنقية المياه تماماً مما أجبر المواطنين على شراء قوارير مياه معدنية للشرب؛ ووصل سعر كيلو دقيق القمح إلى (80) جنيهاً سُّودَانياً جنوبياً، ما يعادل (1.75 دولار أميركي)، بعد أن كان بخمسة جُنيهات قبل الحرب .

كما وصل سعر «جوال» القمح إلى (1500) جنيه سُّودَانِي جَنُوبِي، أي ما يعادل (30 دولاراً أميركياً)، وأرتفع سعر الدولار الأميركي بشكلٍ جَنُونِي مِن (50) جنيها سودانياً جنوبياً إلى (80) جنيها في يوم واحد؛ فيما غاب الأمن بشكلٍ تام. وتم أستهداف مواطني السُّودَان الجنوبي على أساس الهُوِيَّة الأثنية في عددٍ مِن الولايات، كما هربت المنظمات الإغاثية من مدينة جوبا بسبب قيام قوات عسكرية من الطرفين بنهب مخازنها، وأختار نشطاء الإغاثة الأجانب الفرار خارج جوبا؛ خوفاً مِن عمليات الأختطاف. بينما قامت الدول والمنظمات الدولية بإجلاء رعاياها بالطائرات، وتم إجلاء العالقين من الدول العربية مع مَن تم إجْلَاؤُهم مِن المواطنين السُّودَانِيين. تدهورت الأوضاع الإنسانية في البلاد بشكلٍ كبيرٍ وخصوصاً في جوبا، حيث بلغ عدد القتلى منذ أنفجار العنف الأخير (600) شخصاً، وأوشكت الدَّوْلَةُ أن تدخل في مجاعة طاحنة؛ وخلفت الحرب نزوح ولجوء المواطنين إلى خارج حدود الدَّوْلَة، تحديداً إلى دَّوْلَة السُّودان وأوغندا وكينيا؛ التي تحتضن ملايين المواطنين بمعسكر كاكوما.

بالنظر عن كثب إلى ما حدث في السودان الجنوبي، نجد أنه لا يخلو من تخلف سياسي مريب للأحزاب، التي أنسلخت من حزب الحركة الشعبية الأُم، وفي سابقةٍ هي الأولى نحو التخلف؛ شهدنا منذ شرارة الحروب العبثية التي إندلعت في نهاية العام 2013م، لجوء القوى السياسية إلى العنف في تصفية خلافاتها السياسية. وهذا هو «العنف الفئوي»، ولاننسى أيضاً ظاهرة سحق الإنسان في ولايات البلاد المختلفة خاصة في مناطق (بانتيو، جونقلي، ملكال وجوبا)، وهي أكثر المناطق التي حدث فيها أضرار بالغة للإنسان السوداني الجنوبي؛ وكذلك الموارد. كما دُمِرَت البِنْيَّة التحتية، وصاحب العنف المضاد مصادرة حقوق المواطنين السياسية، التي تشكل الدعامة الحقيقية للحياة السياسية؛ وفي مقدمتها الحُرِّيَّة والعدالة. رغم أن «الإنسان» هو الفاعل الأساسي في العملية السياسية. بل أن التخلف السياسي في جوهره هو تعبير عن «غياب» الإنسان عن الساحة السياسية، لأن حضور الإنسان السياسي الواعي والفاعل هو من أكبر الضمانات التي تُحُؤول دون تخلف المجتمع سياسياً .

غياب الثقافة والوعي السياسي

واحدة من أسباب إندلاع الحروبات العبثية الداخلية الأخيرة، هو غياب الثقافة السياسية الراشدة والناضجة، والوعي السياسي العميق والشامل، وهما من الشروط الأساسية للممارسة السياسة السلمية والراشدة. ولا يدرك قادة السودان الجنوبي أن الثقافة السياسية تعتبر، هي من الضمانات الأولى في صيانة الحياة السياسية وحفظها من السقوط والإنحراف. كذلك أن غياب الثقافة السياسية تؤدي إلى ممارسة العمل السياسي بأساليب غير سياسية وبدائية، وتزيد من تصاعد الصراعات الهمجية والبربرية بثوب السياسية، وتقود الجميع إلى حرب الكل ضد الكل. في حرب منطلقة من أهداف يمكن أن نصفها بالرخيصة حيث خلقت أضرار على مصالح السودان الجنوبي العليا، وغيبت الحُرِّيَّة والأمن والعدالة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي؛ مما أوصلت حالة البلاد خلال السبعة أعوام إلى كابوس عنيف. خلاله تشرد المواطنين، بينما نزح العشرات بل الآلالف؛ فضلاً عن عمليات اللجوء إلى دول الجوار مع بداية الحرب التي اِفْتُعِلَّتْ بمبالاة سياسية بأيدي الفاعلين السياسيين الأساسيين؛ الذين كانوا يرفعون شعارات ضبابية غير واضحة المعالم والأبعاد؛ تمتليء بالزيف. لم تنجح في أن تضع لكل مفهوم أو شعار حدوده ومصداقيته بشكل يتيح للشعب رؤيته بوضوح؛ حتى تنطبق تلك الشعارات الرنانة على الحياة السياسية السلمية بالسودان الجنوبي. الذي يتطلع إنسانه إلى حياة مزدهرة تليق بضحياته الجسيمة وصبره الطويل؛ حينئذ يتم علاج شامل لمشكلة التخلف السياسي السابقة التي أكتسبها قادة العمل السياسي بالبلاد. في الحقيقة لم يتحقق ذلك الحلم لطالما أن النخب الحاكمة قدمت تقليب مصالحها الذاتية على مصالح الوطن في التنمية السياسية والمجتمعية، خلال فترة ما بعد أستقلال البلاد في الـ **9** يوليو **2011**م؛ والذي حدث بعد تلك الصراعات حول السلطة والثروة. عليه تعرضت آمال الشعب إلى الفشل والخيبة. ولم تفلح الأحزاب السياسية (حكومة ومعارضة) أن تحقق العدالة والتنمية، وفشلت تماماً في خلق بيئة صحية ومعافة لممارسة العمل السياسي مع الحُرِّيَّات الأساسية؛ بل غابت تماماً حقوق الإنسان والمشاركة السياسية الفاعلة.

الفصل الثاني

ظاهرة التخلف السِّيَاسِي

مِن المعروف بأن التخلف السِّيَاسِي ظاهرة عامة تشمل بآثارها الفاعلين السياسيين الأساسيين في أي مجتمع من المجتمعات بمختلف أنحاء العالم. تنحصر حلقة التخلف في الحُكَّام والقوى السِّيَاسِيَّة والنَّاس، وقد برزت هذه الظاهرة على علاقة الحُكَّام بالقوى السِّيَاسِيَّة والجماهير مِن جهة وعلى علاقة القوى السِّيَاسِيَّة فيما بينها أولاً، وفيما بين الجماهير ثانياً من جهة أخرى وعلى دور الجماهير الهشة في الحياة السِّيَاسِيَّة العامة من جهة ثالثة.

الآثار السلبية للحروب الداخلية العبثية

أثرت الحرب الداخلية وما تبعها مِن ظهور حركات وجماعات مسلحة، على أنتباه العالم والأقليم، فيما أحدثت تحولاتها على مجريات الأحداث اليومية بِدَّوْلَة السُّودَان الجَنُوبِي؛ لم يكن أحد ليتوقع الحرب قبل سنة 2011م. على إثرها أرتفعت أعداد القتلى واللاجئين والمشردين داخلياً، مما أدى إلى تفرق شمل أفراد الأسرة الواحدة. وفيما تحولت الأحياء السكنية في ولايات (جونقلي وبانتيو وملكال) إلى مناطق حرب؛ وإنهار معها على التوالي الاقتصاد وتقطعت الروابط الاقتصادية بين دَّوْلَتِي السُّودان؛ كما غيرت صدمة الحرب المنطقة تغييراً عميقاً، رغم ذلك لم يجرِ أحداً تقييماً منهجياً لتأثيراتها الاقتصادية.

وهي حربٍ أحدثت آثار اقتصادية شبيه بتلك التي وقعت في منطقة الشرق الأوسط، وهي (تركيا وسوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر)، وبحسب تقارير البنك الدولي، فإن الأثر

المباشر يأتِي مِن تراجع حجم قوة العمل السورية ومهاراتها بسبب الوفيات وتدفق اللاجئين إلى الخارج، وتدمير البنية التحتية، وفرض حظر تجاري على سوريا، وأرتفاع تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال، وأنخفاض الإنتاجية. أما الآثار غير المباشرة، فتتعلق بتكلفة الفرصة البديلة لمبادرات التكامل الاقتصادي التي كانت تستهدف تحسين اللوجستيات التجارية، وتحرير التجارة في الخدمات بالمنطقة؛ ومن المهم دراسة الآثار غير المباشرة. لأن الحرب عطلت التجارة فيما بين بلدان المنطقة، التي كانت تنمو سبعة أمثالها في أوائل العقد الأول من الألفية وأواخره. أوقفت كذلك خططاً لتعميق الروابط التجارية بين بلدان المنطقة، عقب توقيع اتفاقية التكامل الاقتصادي لأربعة من بلدان المنطقة عام 2010م. وكان من المتوقع إجراء إصلاحات ضخمة لتعميق التكامل التجاري، مما يعكس التكامل الاقتصادي الكبير كما تبين دراسة للبنك الدولي للعام 2014م.

وسنحاول الإشارة لهذه المسألة والوصول إلى التحديد الكمي لكل من الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة، لهذه الحرب على واقع السُّودَان الجَنُوبِي، وخاصة إحدى نتائج الحرب أن اقتصاد الدَّوْلَة قد تعرض لخسارة ما يقرب من (35) مليار دولار من الإنتاج حسب أسعار 2007م. بعبارة أُخرى، كان من الممكن أن يزيد الحجم الاقتصادي التراكمي لاقتصاد السُّودَان الجنوبي، قياساً بإجمالي الناتج المحلي، 35 مليار دولار لو لم تكن الحرب قد نشبت.

تعادل هذه التكلفة الإجمالية للحرب حجم إجمالي الناتج المحلي لفترة ما قبل الحرب العبثية الداخلية الأخيرة، أن الخسائر الأكبر تحمّل عبء تكلفتها الاقتصادية المباشرة؛ فضلاً عن خسارة ما كان يمكن أن يحققه زيادة التكامل الاقتصادي الرسمي. فقد سجل نصيب الفرد من الدخل بالقيمة الثابتة تراجعاً بنسبة 30% في المائة و50% في المائة على التوالي مقارنة بمستوياته التي كان يمكن تحقيقها لولا إندلاع الحرب. لكن التكلفة المرتبطة بالحرب إرتباطاً مباشراً تراجعت 60% في المئة على التوالي من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلاد؛ فضلاً عن تَرَدِي العلاقات التجارية مع الجارة السُّودَان.

وبالنظر إلى الأثر الرئيسي، فهو يكمن في قوة العمل ومهاراته التي تراجعت، بسبب الوفيات وعمليات النزوح وخروج العشرات من مواطنى السُّودَان الجنوبي كلاجئين من البلاد، وتدمير البنية التحتية وأرتفاع تكلفة ممارسة أنشطة الأعمال في مناطق الصراع.

وتحملت الدَّوْلَة تلك الخسائر في متوسط نصيب الفرد من الدخل، لكنها لم تشهد تراجعاً في إجمالي الناتج المحلي بسبب التأثيرات المباشرة للحرب، إذا شهد القطاع الاقتصادي

كله تقريباً تأثيرات سلبية، لكن ملكية الأراضي تضررت بشكلٍ خاص بسبب التراجع الحاد في الطلب على الأراضي، وذلك نتيجةً للجوء أعداد ضخمة من المواطنين إلى بلدان أُخرى؛ وعلى النقيض من ذلك أستفاد أصحاب الأراضي والشركات الأجنبية في حين تضرر العمال .

مـن أكبـر المحـن والنـوازل الـتي ألمـت بشـعب السُّـودَان الجَنُوبِـي هـي بـروز تيـارات وجماعـات سِّيَاسِـيَّة فـي السـنوات الأخيـرة، وفتحـت البـاب عـلى مصراعيـه ليتسـرَب الفشـل المتكـرر والإخفاقـات الكبيـرة؛ الـتي مُنْيـت بهـا خـلال تجربتهـا السِّيَاسِـيَّة المحدودة والقاصـرة كقصـر النظـر .

على ما ترتب أعلاه ظهر عجز النخب في أستيعاب الدروس والعبر، وإلتقاط موجبات اللحظة التاريخية الراهنة، في إطار عملية أستدراكية إصلاحية شاملة لم تفطن لها؛ كما مازالت مستمرة في الطريق المعوج. بل هي بالضرورة أدلة السقوط الرأسي في أمتحان الوَطَنِيَّة، وأقصد هنا التوقف على مؤشرات فشل الحركات المتمردة المسلحة البائنة التي تشكلت عقب أستقلال البلاد عن جَمْهُورِيَّة السُّودَان الأُم.

الفصل الثالث

المشاريع السِّيَاسِيَّة للأحزاب في السُّودَان الجَنُوبِي

مِـن المعـروف أن التخلـف السِّـيَاسِّي ظاهـرة عامـة تشـمل بآثارهـا الفاعليـن السِّيَاسِّـيين الأسَاسِـيين، فـي أي مجتمـع مِـن المجتمعـات بمختلـفِ أنحـاء العالـم؛ تنحصـرُ حلقـةُ التخلـف عـلى الحُـكَّام والقـوى السِّيَاسِّـيَّة والنَّـاس. وقـد بـرزت هـذه الظاهـرة إلـى السـطح في علاقـة الحُـكّام بالقِـوَى السِّيَاسِّـيَّة والجَمَاهِيـر، مِـن جهـة، وفي علاقـةِ القـوى السِّيَاسِّـيَّة فيمـا بينهـا أولاً؛ وفيمـا بيـن الجماهيـر مِـن جهـةٍ أخـرى، وعـلى دور الجماهيـر الهشـة في الحيـاة السِّيَاسِـيَّة العامـة مِـن جهـةٍ ثالثـة.

غياب المشروع السِّيَاسِي للأحزاب

إنَّ الفرق أوضح ما يكون بين المشروع السِّيَاسِي الذي أصطلح على تسميته بحركة مسلحة وبين المشاريع الإصلاحية السياسية في حدودها، وما شهده الواقع الداخلي خلال الفترات السابقة من أحداث وصراعات ينبئ بهذه الحقيقة، التي بدت أكثر بروزاً في الآونة الأخيرة؛ في خطابات ومواقف تلك الكيانات التي تعاني من عجز مطلق عن تحقيق الأهداف والغايات والشعارات الكبرى المرفوعة على مدار الأعوام الماضية. إذا أن تحقيق الأهداف والبرامج لم يكن ضمن الأوليات، بل لم يكن موجوداً بالمرة، كما كانت هناك إعادة صياغة وإنتاج للأزمات على أسس جهوية جديدة، وفق مفهوم تلك الحركات والظواهر السياسية؛ التي هي أقرب ما تكون في ملامحها إلى كيانات إجتماعية أكثر من ما تكون أحزاب سِّيَاسَيَّة. فالواقع الماثل أمامنا يُؤكد بما لا يَدْعُ مجالاً للشك، بأن تلك الأجسام الهُلَامِيَّة لم تنجح بالصعوبة بمكان في إنفاذ رؤاها ونظرياتها السِّيَاسِيَّة والفِكْرِيَّة والثقافية والمجتمعية، كما تأمل وتشتهي.

بالذات فيما يتعلق بالشأن السِّيَاسِي الَّذِي شَهِدَ إخفاقات بالغة وفشلاً مُدَوِيَاً في قدرة زعمائهم على حسن التساوق مع أشتراطاته ومقتضياته ودوائره الأساسية. وفي الواقع هي فشلت ورسبت في خدمة المجتمعات، كما لم نتلمس لهم أي جهدٍ في بث الوعي ونشر القيم السِّيَاسِيَّة، ومعاني الديمقراطية وترسيخ التسامح بين مكونات المجتمع السُّودَانِي الجنوبي؛ وظلت حركاتٌ حبيسة الجانب الاجتماعي الضيق من دون أن تتمكن من تغيير الواقع السِّيَاسِي.

مؤشرات السقوط والرُسُوب في أمتحان الوَطَنِيَّة

بالنظر إلى مؤشرات السقوط التي تتمثل في عجز كل الحركات والأحزاب السياسية المتمردة عن بلورة برنامج سِّيَاسِي واضح المعالم على مدار السنين الماضية، للتعامل مع مشكلات وتحديات البلاد. وأيضا لم نرىَ لهم برامج سياسية، بل سمعنا شعارات فضفاضة تتسم بالعمومية المفرطة، لا تصلح أن تشكل أساساً مقبولاً أو متيناً لممارسة سياسية حقيقية، في إطار مشروع الدَّوْلَة والعمل العام، الَّذِي يستلزم تحديد أدق التفاصيل ووضع النقاط على الحروف؛ بِكُلِّ تأكيد هي ظواهر سِّيَاسِيَّة فاقدة للمسار وأجازف بالقول بأنها لم تملكُ يوماً برامج سِّيَاسِيَّة نموذجية قادرة على أنتشال شعبنا مِن مشكلاته وأزماته العميقة.

إنسداد الأُفُق السِّيَاسِي في السُّودَان الجَنُوبِي

تواجه الحركات المتمردة المسلحة المنشطرة مِن حزب الحركة، العديد من التحديات وفرصتها في الصمود لأطول فترة، ومنها على سبيل المثال، حركة التي يتزعمها الدكتور/ ريك مشار والحركة التي يتزعمها الأمين العام الأسبق للحركة الشعبية/ باقان أموم؛ وحركة الدكتور/ لام أكول، وحركة الجنرال/ توماس سريلو. وفي كل الأحوال يتعيّن عليهم الآن خوض غمار سياقات محلية تُواكِبُ متطلبات المرحلة الجديدة، لكي لا تظل فى حلقة ضيقة، رغم المحاولات التي تتم لديهم داخلياً في شكل تغييرات، لررمّمت هيكليتهم وأيديولوجيتهم واستراتيجيتهم، بطريقةٍ مستعجلة ناتجة عن إرتباك في الأفكار وهشّاشة التعاطي مع المستجدات السياسية؛ ونلاحظ بالضرورة أن قلة من تلك الحركات، أصبحت تتأقلم مع مجريات الأحداث اليومية للواقع السِّيَاسِي بطرق براغماتية متنّوعة.

والواضح أن التحديات العديدة أمام تلك الحركات والظواهر السِّيَاسِيَّة، سوف تسفر بالسهولة بمكان عن أضعافهم، نسبة لفشل القادة المُسنين منهم؛ وحينها ستبرز مجادلات داخلية حول القيادة وتضارب مصالحها والإيديولوجيا، والإستراتيجية المنعدمة لديهم بإعتبارها كيانات عتيقة، سيعفي عليها الدهر، لظهورها في ثوب أجسام أُسرية وليست أحزاب. وهذه ظاهرة بائنة للعيان كما نرى، بل كأنها أضحت من المسلمات في الشارع السِّيَاسِي العام. ومما لا شك فيه قد يتكون الجسم السياسي لديها من جميع أفراد الأسرة كبيرهم على صغيرهم دون استحياء؛ والمؤسف أن تلك الأجسام ترَى أن هذه الظاهرة طبيعية! لأن غرضهم هو حشد أكبر عدد من الشخصيات، ولكن في ظل سيطرة ثقافة عدم الثقة في الآخرين، كما آثروا أن يصبغوا الصبغة الأُسرية على تلك الأجسام؛ حتى أصبحت شيئاً فشيئاً مِن المُسَلَمَات السياسية! وهذه هي أم الكوارث بأن يصبح الجسم السياسي ملكية خاصة يسيطر عليها أفراد الأسرة! وكما هو معروف إن من شيمة المشاريع السياسية الكبيرة،هي إضفاء ثقافة التداول السلمي للسلطة، وكما للآخرين حق القيادة دون التركيز على وضعيتهم الإجتماعية؛ لأنَّ الحزب السياسي الذي يُرْسِي قاعدة الديمقراطية، هو حزب يحمل الكثير من القيم السياسية التي يمكن أن يخدم بها الشَّعْب والبلاد، لكن هيهات!

عطفاً على ما ذهبنا إليه نجد أن من المتطلبات الأساسية لتكوين أي حزب، هو وجود القواعد التي تتحكم في سير تنفيذ رؤى تلك الأحزاب؛ ومن تلك القواعد هو وجود دَّسْتُور للحزب ينظم عمل كل الهياكل وسلطاتها، وكذا الحال مع وجود مانفستو يحمل الرؤى السياسية للحزب، وكيفية حل معضلة البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة لقواعد السلوك التي تحكم تصرفات الأعضاء؛ وفي حال إنتفاء كل تلك المتطلبات كيف لنا أن نذهب مذهب التأكيد بأن هذه الأجسام هي أحزاب سياسية؟!

غياب القواعد الجماهيرية

من الشروط الجوهرية لتكوين أي جسم سياسي هو أن يكون للحزب المزمع تكوينه قاعدة جماهيرية تتخطى الآلاف، وهذا الشرط ينتفي بهذه الأجسام؛ إذا نلاحظ بأن المكتب

التنفيذي هو كل الحزب. عليه أن غياب القواعد الجماهيرية هي من أول العناصر التي يجعلنا نذهب في أتجاه أن هذه الأجسام تم تكوينها لأغراض شخصية وليست سياسية، لأن المشاريع السياسية القوية والموضوعية هي تلك التي تخاطب قضايا الشَّعْب، وإذا غاب هذا الشَّعْب (القواعد الجماهيرية) من دعم الحزب، فبأي منطق سياسي يمكننا أن نطلق على تلك الأجسام المهترئة لفظ أحزاب سياسية؟!

وكما لا يفوت علينا أن ننبه بأننا نمُر بمنعطف سياسي حاسم، وفي حال إنقضاء الفترة الانتقالية كإستحقاق سياسي بخصوص الإتفاقية المنشطة الآن؛ سوف تتجه جميع الأحزاب لممارسة حق التداول السلمي والديمقراطي للسلطة، المتمثل في قيام الأنتخابات، لذلك يحق لنا أن نتساءل، من أين ستجد تلك الأجسام السند الجماهيري وهي منعدمة في الأصل؟

الفصل الرابع

واقع الحروب الأهلية في أفريقيا

طبيعة ونوع الحروبات الأهلية في أفريقيا

تنوعت التعريفات المقدمة لظاهرة الحرب الأهلية، وفقاً للبعد الذي يتم التركيز عليه في التعريف. قد عرف أحمد إبراهيم محمود الحرب الأهلية تعريفاً إجرائياً وذلك في دراسته حول الحروب الأهلية في إفريقيا، «بإعتبارها شكلاً من أشكال الصراع الداخلي في المجتمع، تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية او أيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم، أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة معينة أو الانفصال عن الدولة.» ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم، وواسع النطاق من جانب جميع الأطراف المشاركة، ويتم تنفيذ عمليات العنف إنطلاقاً من مناطق معينة تمثل قاعدة عسكرية محددة لها.

طبيعة وأنواع الحروب الأهلية في أفريقيا

أثقلت ظاهرة الصراعات الداخلية والصراعات فيما بين الدول الإفريقية تاريخ القارة منذ الإستقلال؛ وتبدو خطورة الأوضاع المتردية التي تعاني منها أفريقيا في هذا الإطار من متابعة حجم الصراعات الدموية التي عانت منها القارة في الفترة الأخيرة.

وشهدت القارة (16) صراعاً داخلياً من ضمن (35) صراعاً من هذا النوع على مستوى العالم في منتصف التسعينيات، وظلت إفريقيا تستأثر بأكبر عدد من الصراعات الداخلية خاصة خلال عامي 1998م و 1999م على مستوى العالم؛ وعددها (25) صراعاً داخلياً. وفي عقد التسعينيات توفي ما بين أثنين إلى أربعة ملايين قتيل في تلك الصراعات، وفي عام 1993م

وحده نزح نحو (5.2) مليون لاجئ و (13) مليون مشرد في القارة الإفريقية.

وهكـذا أدت الصراعـات الداخليـة إلـى تكثيـف الحـروب الأهليـة الدمويـة وتشـريد أعـداد هائلـة مـن الأفـراد، ومـن المـآسى أن 90% مـن ضحايـا هـذه الصراعـات مـن المدنييـن لا العسـكريين، ونصـف هـؤلاء مـن الأطفـال؛ ممـا يمثـل تهديـداً مسـتمراً لأسـتقرار الـدول الإفريقيـة، مـع مـا يمثلـه مـن خطـورة عبـور الصـراع للحـدود الدوليـة للدولـة للتأثيـر عـلى أمـن وأسـتقرار الـدول الإقليميـة المجـاورة .

وتظهر خطورة ظاهرة الصراعات والنزاعات الداخلية في آثارها السلبية على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع؛ فالدول التي تُعَانِي حالة مستمرة من هذا النوع من الصراع، غالباً ما تعجز عن تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل. فتصبح الدَّوْلَة فريسة لحالة تدهور وعجز اقتصادي مستمرة، تهدد أي أمل لتحسين الحالة المعيشة لمواطنيها. فقد أخفقت أغلب خطط التنمية الاقتصادية، بالرغم من تدفق المنح والقروض وغيرها من المساعدات المالية أو المعونات الفنية؛ والتي وصلت إلى ملايين الدولارات. وفقدت العديد من الأنظمة الحاكمة في إفريقيا مشروعيتها نتيجة لعجزها عن حماية مجتمعاتها من كوارث المجاعات والقحط والصراعات الأهلية والتصحر وما إلى ذلك من الكوارث القومية.

ومن أمثلة أنواع الحروب الأهلية: فقد شهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية حرباً إقليمية كبرى شاركت فيها عشرة دولة إفريقية، وهو ما دعا البعض إلى وصفها بأنها الحرب العالمية الإفريقية الأُولى. كما شهدت المنطقة من جنوب السنغال وحتى ليبريا حروباً وصراعات أُخرى، تورطت فيها نحو خمس دول أفريقية أُخرى؛ ولا شك أن هذه الصراعات الأفريقية تؤدي إلى تدهور اقتصادي وإنهيار لمؤسسات الدولة، إضافة إلى شيوع ثقافة العنف والفساد في هذه المجتمعات.

وعلى صعيد آخر فإن بعض الدول الإفريقية الأخرى، لا تزال تشهد صِرَاعَات عرقية عنيفة مثل: (رواندا، وبوروندي، وأوغنده، وتشاد، وجيبوتي، والسُّودَان). أضف إلى ذلك أن هناك بعض الدول الإفريقية التي تُعَانِي مخاطر عدم الأستقرار السياسي وإنهيار الدولة؛ ويمكن تقسيم مراحل أو موجات الحروب التي إندلعت في إفريقيا منذ أنتهاء الحرب العالمية الثانية إلى ثلاث موجات من الحروب والصراعات الأهلية وذلك على النحو التالي:

الموجة الأولى

إنفجرت هذه الموجة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتمثلت في حروب حركات التحرر الوطني ضد القوى الإستعمارية. وأمتدت هذه الموجة حتى منتصف السبعينيات، وأتسمت هذه الموجة من الحروب والموجهة بالأساس ضد القوى الإستعمارية؛ بإنخفاض تكاليفها وضيق أو محدودية نطاقها.

الموجة الثانية

شملت هذه الموجة ظهور عدد قليل من الصراعات بين الدول الإفريقية، فضلاً عن صراعات وحروب أهلية على نطاق واسع. وكان من أبرز أنماط النوع الأول (الصراعات بين الدول الأفريقية)، مثل حرب الأوجادين (بين الصومال وإثيوبيا 1977 ـ 1978م)، (والحرب التنزانية - الأوغندية 1978 ـ 1979م).

الموجة الثالثة

وقد بدأت هذه الموجة مع إنتهاء الحرب الباردة، وإتسمت الصِرَاعَات في هذه المرحلة، بأنها في معظمها صِرَاعَات أهلية. إذا أصبحت الحروب الأهلية النمط الأكثر شيوعاً في القارة الإفريقية بين أنماط الصِرَاع الأُخرى؛ ففي حين لم تتعدد حالات الحروب الأهلية التي وقعت في القارة منذ منتصف الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينيات. إذا لم تتجاوز تسع حالات، فإنه ومع بداية التسعينيات أنفجرت سلسلة من الحروب الأهلية الطاحنة، فضلاً عن حالات التطهير العرقي والمذابح الجماعية؛ وتنوعت هذه الصراعات ما بين صِرَاعَات شكلت أستمراراً لحالات سابقة (السُّودَان - موزمبيق)، أو أستئنافاً لها في شكل جولات جديدة أكثر حِدة (بوروندي- أنغولا)، فيما ظهرت حالات جديدة لم يكن لها وجود سابق مثل (ليبيريا والصومال).

العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية

العوامل ذات الصلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات الإفريقية

تتميز العوامل المؤدية إلى إندلاع الحروب والصِرَاعَات الأهلية في إفريقيا بالتعقيد الشديد، وفيما يلي محاولة لتناول هذه العوامل من خلال تقسيمها إلى محورين رئيسيين: يتناول المحور الأول العوامل ذات الصلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات الإفريقية، بينما يتناول المحور الثاني العوامل ذات الصلة بالبيئة الخارجية.

وثمة ملاحظة ينبغي الإشارة إليها في هذا الإطار وهي أن العوامل المؤدية لبروز ظاهرة الحروب الأهلية في المجتمعات الإفريقية، هي في واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينها واقعياً عند تحليل ودراسة الحالات المختلفة للحروب الأهلية في القارة، ومن ثُمَّ يظل الفصل بين هذه العوامل، هو فصل تحتمه إعتبارات الدراسة؛ إذا أنَّ تحليل ظاهرة الحروب الأهلية في القارة تكشف عن تداخل يعتد به بين هذه العوامل.

أ-العوامل الإثنية

تتميز المجتمعات الإفريقية بتعدد أشكال وأنماط التعددية سواء كانت تعددية إثنية أو لغوية أو دينية. فعلى صعيد التعددية اللغوية توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة، إلَّا أنَّ هذا العدد يمكن تقليصه إلى نحو خمسين لغة رئيسية، إذا ما تم تجميع اللغات واللهجات المتشابهة والإقتصار على اللغات الرئيسية. تنتمي هذه اللغات في مجملها إلى مجموعتين رئيسيتين هما: مجموعة اللغات الأفرو آسيوي ومجموعة لغات النيجر الكونغو؛ وكلاهما تتكون من مجموعات لغوية فرعية.

وعلى صعيد التعددية الدينية يشهد الواقع الإفريقي أيضاً تعدداً وتنوعاً في الأديان والمعتقدات؛ فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية، والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة؛ إذا تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع لا تمتلك أي فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها.

إلا أنه وعلى الرغم مما سبق ذكره حول التعددية اللغوية والدينية، فإن التعددية الإثنية تظل هي النمط الأهم من أنماط التعدديات الموجودة والسائدة، في المجتمعات الإفريقية؛

وتتميز الإثنية في المجتمعات الإفريقية بأربعة خصائص أساسية هي :

أولاً: أن الرابطة الإثنية تتميز عن غيرها من الروابط الاجتماعية بكونها رابطة وراثية وليست مكتسبة؛ ومن ثم فهي تقوم على أساس الوعي بالذات.

ثانياً: أن الجماعة الإثنية تتميز بوجود إيمان جمعي بمجموعة من القيم والمعتقدات يتم التعبير عنها بشكل مؤسسي.

ثالثاً: تتميز الرابطة الإثنية في إفريقيا بوجود تمايزات واضحة داخل الجماعات الإثنية، ولعل هذا ما يسوِّغ الصراعات الداخلية داخل كل جماعة إثنية، وهو الأمر الذي يزيد من تعقيد ظاهرة التعددية الأثنية في القارة الإفريقية.

رابعاً: تتميز الإثنية في إفريقيا بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياسات المتنوعة والمعقدة، بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة.

الفصل الخامس

التعددية الإثنية وأثرها في الحروب الأهلية

على الرغم من أن التعددية الإثنية أمرٌ أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية، فإن الإستعمار الأوروبي وبالأحرى السياسات الإستعمارية قد ساهمت في زيادة حدَّة التعددية الإثنية إلى الدرجة التي أصبحت بها هذه التعددية أحد أهم أسباب الحروب والصراعات الأهلية في مختلف البلدان الأفريقية.

الحروب والصراعات الأهلية في القارة

يولي دارسو الحروب الأهلية في إفريقيا أهمية خاصة للبعد الإثني، بإعتباره المحرك الرئيسي لتلك الحروب؛ ذلك أن الحروب الأهلية تبدأ «بإستقطاب إثني» حاد داخل المجتمع يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أسس إثنية بالأساس.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعتبر سبباً كافياً لظهور الصراعات الأهلية، بحيث إن هذه الصراعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم، بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية؛ وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية؛ التي تتمتع به الجماعات الأخرى أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة..... إلخ.

بمعنى آخر، فإن الظاهرة الإثنية تعتبر ركيزة أو أساساً للحرب الأهلية عندما يجرى رسم وتنفيذ السياسات العامة للدَّوْلَة، على أساس الإعتبارات الإثنية المتحيزة.

وتعتبر رواندا حالة خاصة من الحالات التي إندلعت فيها الحرب الأهلية أستناداً إلى أسباب عرقية؛ فعلى الرغم من بساطة التركيبة الأثنية في رواندا من (ثلاثة جماعات فقط هي الهوتو 85%، التوتسي 14%، التوا 1%)؛ وعلى الرغم من التجانس الملحوظ بين المواطنين من

حيث اللغة والديانة ونمط التنظيم، فإن العنف الإثني الذي وصل إلى درجة التطهير العرقي أو الإبادة؛ جاء ليس نتيجة لظاهرة التعددية في حد ذاتها، وإنما نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والأسباب ومنها:

أ ـ عوامل تاريخية:

يرتبط هذا العامل بنمط العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين الهوتو والتوتسي قبل وخلال الإستعمار، إذا تميزت هذه العلاقة قبل الإستعمار بعدم المساواة، فسياسياً سيطر التوتسي على هرم السُّلْطَة التقليدي؛ كما سيطروا على مصادر الثروة التقليدية، وتمكنوا من إخضاع الهوتو اقتصادياً واجتماعياً من خلال ما يعرف بعلاقة «التابع والمتنوع.»

تمثلت في تراكم تراث كبير من الأساطير والروايات الشعبية، التي تكرس فكرة الأصل المقدس للتوتسي وحقهم الطبيعي في الحكم والقيادة، وقد واصل الإستعمار تغذية هذا الميراث.

ب ـ عوامل ثقافية:

ج ـ عوامل سياسية:

تتعلق بطبيعة وأتجاهات النخب السياسة الإثنية، ومدى أستعدادها وقدرتها على توظيف الإنقسامات الإثنية لتحقيق أغراضها السياسية.

وقد شهدت القارة الإفريقية تسييساً للظاهرة الإثنية، من حيث تشكيل الأحزاب السياسية على أسس إثنية؛ وما يترتب على هذا الأمر من تمثيل للمصالح والتعبير عنها، بل وتوزيع الثروة والسُّلْطة وفقاً لهذه الأسس.

د ـ العوامل الاقتصادية:

على عكس الأعتقاد السائد بأن الحروب الأهلية في إفريقيا، تعود إلى التعددية الإثنية بالأساس؛ فإن دراسة قام بها البنك الدولي أستهدفت الحروب الأهلية في (161) دَّوْلَة بين عامي 1960 ـ 1999م؛ أوضحت أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في إشعال الحروب الأهلية في القارة الإفريقية (1).

وتعاني القارة الإفريقية من تخلف اقتصادي واضح ينعكس في العديد من المؤشرات مثل:

١. تدني معدلات النمو الاقتصادي

٢. المستويات العالية للفقر

٣. تفاقم الديون

٤. تدني متوسطات دخول الأفراد

٥. تدني مستوى البنية التحتية..... إلخ.

ويعتبر التخلف الاقتصادى سبباً مباشراً لنشوب الحروب الأهلية، إذا أن محدودية القدرات الاقتصادية للدول الأفريقية تؤدي بالضرورة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، بما يعنيه ذلك من أستجابة الأنظمة لمطالب جماعات بعينها على حساب جماعات أخرى؛ ومن ثم تنشب الصراعات الأهلية. إما من قِبَل الجماعات التي تسعى للحصول على نصيب من «الكعكة» أو من قبل الجماعات التي ترغب في أستمرار حصولها على الأمتيازات الاقتصادية بمفردها دون مشاركة الجماعات الأُخرى.

وعلى الرغم من أن الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها القارة الإفريقية اليوم هي نتيجة مباشرة للإستعمار، الذي سعى لأن تكون اقتصاديات الدول الإفريقية مجرد اقتصاديات متخلفة تابعة للمراكز الرأسمالية العالمية؛ بما يضمن تقدم هذه الأخيرة. إلا أن السياسات الاقتصادية للدول الإفريقية المستقلة، ساهمت هي الأخرى بقدر كبير في تعميق مشكلات الصِرَاعَات الأهلية؛ إذا أتبعت الدول الإفريقية المستقلة حديثاً سياسات اقتصادية تمييزية، أستهدفت في الغالب إرضاء الجماعات الأثنية التي ينتمي لها الرئيس أو النظام الحاكم. بما يعنيه ذلك من غياب للعدالة التوزيعية للسلع والخدمات، فضلاً عن المكانة والمناصب

السياسية والمراكز الإدارية؛ وهو الأمر الذي عمق مشكلة الإندماج الوطني في المجتمعات الإفريقية.

وفي التسعينيات تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية، نتيجة أتباع هذه الدول سياسات وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، وهو ما أدى إلى أرتفاع معدلات البطالة وأنخفاض الأجور الحقيقية. وتعتبر (سيراليون) نموذجاً للصِرَاعَات الأهلية التي إندلعت في التسعينيات على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية؛ وليس أدل على تردي الأوضاع الاقتصادية في سيراليون من تصنيفها في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة باعتبارها أفقر دَّوْلَة في العالم؛ وذلك بوجود **65%** من المواطنين تحت خط الفقر.

ولقد شكلت الحروب الأهلية في أحد جوانبها صِرَاعَاً من أجل الثروة والمكاسب الاقتصادية، التي أصبحت هدفاً في نفس الوقت؛ فهي هدف في ضوء الظروف الاقتصادية السلبية والقاسية السابق الإشارة إليها. وهي في نفس الوقت أداة لتمويل الأحتياجات العسكرية للجماعات المتصارعة، ومن ثم فإنه ليس من قبيل المصادفة أن تنخرط ثلاثة دول على الأقل من الدول الست الرئيسية المنتجة للماس في أفريقيا في حروب طاحنة، سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر. وقد أوضح رئيس البنك الدولي أن الماس يمول نحو **75%** من الحروب في أفريقيا؛ ولعل هذا هو ما دفع مجلس الأمن إلى أصدار القرار رقم **(1306)** للتحقيق في العلاقة بين الأتجار في الماس والأتجار غير المشروع في السلاح.

وفي أنغولا هدفت حركتا (يونيتا) (ومبلا) إلى السيطرة على مناطق شمال شرق البلاد الغنية بمناجم الماس والثروات الطبيعية، وبالفعل نجحت يونيتا في ذلك، وأستغلت عائدات هذه الثروات في إدارة صراعها مع الحكومة.

وتجدر الإشارة إلى أن إستغلال الثروات الطبيعية، لا يكون هدفاً للجماعات المتصارعة فقط، بل يكون أيضاً هدفاً للقوى الخارجية التي تتدخل في النزاعات الأهلية مدفوعة بمصالحها الاقتصادية. فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، أهتمت بالتدخل في الكونغو الديمقراطية في الستينيات والسبعينيات من أجل حماية أستثماراتها في إقليم كاتنجا (شابا).

الفصل السادس

دور العوامل الخارجية في تأجيج الحروبات الأهلية في إفريقيا

العوامل ذات الصلة بالبيئة الخارجية للمجتمعات الإفريقية

على الرغم مما سبق الإشارة إليه من عوامل ومتغيرات وثيقة الصلة بالبيئة الداخلية للدول الإفريقية، إلا أن الصراعات الأهلية في القارة تشكلت أيضاً بفعل العديد من المتغيرات والعوامل المرتبطة بالبيئة الخارجية للقارة. ويتمثل أقدم العوامل الخارجية في الإستعمار الأوروبي الذي وضع بذور الحرب الأهلية في إفريقيا، سواء من خلال النشأة المصطنعة للدول الإفريقية أو من خلال السياسات الإستعمارية المتبعة في المستعمرات الإفريقية السابقة.

أما فيما يتعلق بالنشأة المصطنعة للدول الإفريقية، فتجدر الإشارة إلى أن التقسيم الإستعماري للقارة الذي جرى في مؤتمر برلين 1884- 1885م، جاء متسقاً فقط مع مصالح المستعمرين وأتجاهاتهم للتوسع؛ بينما جاء هذا التقسيم متناقضاً مع الواقع الاجتماعي والإثني للمجتمعات الإفريقية. وقد أفرز هذا التقسيم الصناعي وضعين شكَّلا فيما بعد الأساس للبعد الأثني في الحروب الأهلية الأفريقية. فمن ناحية جمعت الخريطة الإستعمارية داخل الدولة الواحدة جماعات لم يسبق لها العيش معاً، ولم يسبق لها التفاعل مع بعضها البعض في إطار واحد مثلما هو الحال في (أنجولا) على سبيل المثال. ومن ناحية أخرى فصلت الحدود السياسية المصطنعة «عرى» التواصل بين جماعات عرقية واحدة وجدت نفسها فجأة تابعة لكيانات سياسية مختلفة؛ وهو وضع شائع الحدوث في العديد من أنحاء القارة الأفريقية.

وتجدر الإشارة إلى أن التقسيم التعسفي للقارة لم يكن هو الأثر الوحيد للإستعمار الأوروبى؛ إذا لعبت السياسات الإستعمارية التي أتبعتها القوى الإستعمارية الأوروبية دوراً في تعميق تناقضات المجتمعات الإفريقية، ولا سيما التناقضات الإثنية.

فمن ناحية ساعدت السياسة الإستعمارية على تغذية التناقضات الإثنية من خلال سياسة «فرِّقْ تسدْ»،أو من خلال تفضيل جماعات إثنية معينة على غيرها، وإعطائها نصيباً أكبر في الحكم والسلطة. ففي أوغندا على سبيل المثال فضلت الإدارة الإستعمارية قبيلة البوغندا على باقي الجماعات الإثنية الأخرى؛ وجرى إطلاق أسمهم على الدولة الأوغندية ككل. بل حصلوا على حكم ذاتي موسع، وحصلوا كذلك على فرص تعليمية أكبر بكثير مما كان متاحاً لباقي الجماعات؛ وتمتعوا بنفوذ كبير في المجالس التشريعية التي أقامها الإستعمار. ولعل هذا الوضع المميز لجماعة البوغندا أسفر عن صعوبات جمَة في مرحلة ما بعد الأستقلال؛ إذا طالبت البوغندا بإقامة دولة منفصلة يتمتعون فيها بالنفوذ خوفاً من أن يؤدي الأستقلال إلى فقدانهم للإمتيازات التي حصلوا عليها إبان الإستعمار.

وفي رواندا عمل المؤرخون والأنثروبولوجيون الإستعماريون على إضفاء ظلال عنصرية على الإثنية في رواندا من خلال التأكيد على أختلاف الأُصول «العنصرية» للجماعات الرواندية؛ وأن بعضها يتمتع بالتفوق العنصري إزاء الجماعات الأخرى.

وعلى الرغم من أن الأساطير الشعبية الرواندية تحفل بالقصص التي تعزز فكرة تفوق التوتسي على الهوتو والتوا، إلا أن الدراسات الأنثروبولوجية والتاريخية الإستعمارية أضفت على هذه الأساطير مسحة علمية؛ وساعد على خلق وعي جماعي أثني في رواندا، يشعر فيه التوتسي بالتفوق العنصري، بينما يشعر الهوتو بالضعف والدونية؛ وهو ما أدى في النهاية إلى تفجر العنف الإثني والحرب الأهلية في رواندا.

وفي السودان لعب الإستعمار دوراً مختلفاً، وإن كان قد أسفر عن نفس النتيجة، حيث قسمت الإدارة الإستعمارية السودان خلال فترة إحتلالها له إلى جزأين، وأتبعت في كل منهما سياسة إستعمارية مختلفة. ففي الشمال كانت السياسة البريطانية تسمح بتطوير هوية قومية تتركز على الأنصار والختمية، وفي الجنوب أتبعت بريطانيا سياسة اللورد لوجارد الخاصة بالحكم غير المباشر، وقامت السلطات البريطانية بحظر اللغة العربية في الجنوب، وحالت دون نفاذ التأثيرات العربية الإسلامية، بل وسمحت للبعثات التبشيرية التي يتم طردها من الشمال بالعمل في الجنوب، وأصدرت السلطات الإستعمارية البريطانية قوانين مثل قانون المناطق المقفولة وقانون المرور. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأزدواجية في التعامل مع شمال السودان والجنوبي أثر على الصراع بين الشمال والجنوب، وأضفى عليه أبعاداً جديدة (1).

ومع حصول الدول الإفريقية على أستقلالها لم ينته الدور الخارجي، وإنما تحوُل ليأخذ أشكالاً

وصوراً جديدة، ففي أثناء الحرب الباردة كانت القارة الأفريقية ساحة للمواجهة بين القوتين العظيمتين، ومن ثم فقد كان التدخل الخارجي والحروب الأهلية أحد أدوات القوى الكبرى في إدارة علاقاتها الدولية؛ ومن ثم فقد كان ينظر إلى هذه الحروب بإعتبارها أحد أدوات هذه القوى في تحقيق أهدافها.

فبالنسبة للأتحاد السوفييتي، فقد أتخذ إفريقيا ميداناً لمواجهته مع القوى الدولية في القارة الإفريقية، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية. وفي المقابل كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى وقف المد الشيوعي في إفريقيا، ولعل الحرب الأهلية الأنغولية تعتبر من أكثر النماذج المعبرة عن الدور الخارجي وأثره؛ إذا أستغلت القوى الخارجية تشرذم وإنقسام الحركة الوطنية الأنغولية إلى ثلاثة أجنحة هي: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا) والأتحاد الوطني لأستقلال كل أنغولا (يونيتا)، والجبهة الوطنية لتحرير أنغولا (فنلا). أستغلت ذلك التشرذم في التدخل لتحقيق أهدافها الخاصة في أنغولا ولا سيما أن هذه الأخيرة تتمتع بموقع جيوبوليتيكي فريد، فضلاً عن تمتعها بثروات طبيعية هائلة. وفي هذا الإطار، وقف كل من الأتحاد السوفييتي السابق وكوبا وألمانيا الشرقية والجزائر إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير أنغولا (مبلا)؛ بينما قامت الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا والبرتغال وزائير والصين إلى جانب (فنلا) و (يونيتا) ولعل هذا الدعم الذي تلقته كل جبهة من الجبهات الثلاثة قد ساعد على إطالة أمد الحرب وعدم القدرة على حسمها لصالح أي من هذه الجهات بصورة سريعة.

ويرى أتجاه أن تدخل القوى العظمى في القارة إبان الحرب الباردة لم يؤدي في جميع الحالات إلى إشعال الحروب الأهلية، بل إنه قد ساعد في بعض الأحيان على تهدئة هذه الصراعات، ولعل ما يؤيد هذا الأتجاه أن مرحلة ما بعد الحرب الباردة شهدت تفاقم هذه الحروب بصورة أكثر حدة؛ حيث أدى إنتهاء الحرب الباردة إلى تقلص أهمية القارة الأفريقية في السياسات العالمية؛ ومن ثم حرمت الأطراف الداخلية المتورطة في صراعات في القارة الأفريقية من الدعم الذي كانت تحصل عليه سياسياً أو عسكرياً أو اقتصادياً.

الفصل السابع

بواعث الصِرَاع الأخير في السُّودَان الجَنُوبِي

دوافع الحرب الأخيرة

قلنا بأن السودان الجنوبي إنزلق إلى مستنقع حرب دراماتيكية عبثية عقب الأستقلال عن السودان عام 2011م، وتصاعدت وتيرة العنف الممنهج ضد الأبرياء إلى أن وصل الحال إلى أتون الحرب الثانية، التي إندلعت في نهايات العام 2013م، عقب أتهام رئيس الجمهورية الفريق أول/ سلفا كير ميارديت نائبه حينذاك الدكتور/ ريك مشار بالتخطيط لعمل إنقلاب بُغية الإستيلاء علي السلطة. مما أفرز واقعاً مريراً ساهم في ظهور العديد من المليشيات المتفرعة التي أصبحت فيما بعد تتقاتل في ما بينها، هو ما آثار شكوك المراقبين بشأن قدرة الزعيمين على وقف الحرب. ولتحقيق حد أدنى من النتائج يفترض، أن يتجاوز الرَّجُلان اللذان طبعت المنافسة بينهما مصير السودان الجنوبي منذ أستقلاله في 2011م. وكان عامل غياب الثقة بينهما أكبر، ولكن من غير المؤكد حسب محللين، أن يستعد أحدهم لتقديم أي تنازلات؛ خاصةً طرف الحكومة التي تفوّقت قواتها عسكرياً في مواجهة كل حركات التمرد التي تزداد تفككاً يوماً بعد يوم.

مِن الأسباب المهمة في أستمرار العنف هو أن السودان الجنوبي يمثل محور إهتمام دولي ونقطة تقاطع مصالح بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية والصين. بالنسبة إلى الولايات المتحدة يمثل السودان الجنوبي أهمية خاصة من الناحية الجيوستراتيجية، خاصة بعد إنشاء القيادة العسكرية لإفريقيا «أفريكوم»؛ بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية التي تكمن في منابع النفط (البترول في مناطق شمال أعالى النيل وبانتيو ومنطقة فاريانق بولاية رويينق). ولا شك تلك الأطماع الأمريكية تسعى إلى السيطرة عليه بكل السبل؛ ولذلك فهي تجتهد لمعالجة أزمة تدهور الأوضاع، التي بلا شك سيكون لها تداعيات سلبية على مصالح ومخططات واشنطن في المنطقة برمتها. أيضاً يمثل السودان الجنوبي أهمية خاصة وكبيرة

بالنسبة للصين التي تعتبر من أهم االشركاء التجاريين للسودان الجنوبي، والتي تؤمن من خلالها 5% من أحتياجاتها النفطية، وأيضا تخوفات دول الجوار من إنكماش حركة التجارة مع السودان الجنوبي، وتردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية؛ ولاسيما تخوف هذه الدول من نقل الصراع إليهم، وعودة العمالة التابعة لها هرباً من الحرب والتخوف من نشاطات الجماعات الإرهابية .

إنَّ التفسير المنطقي لطبيعية الصراع السياسي الحالي، هو أنه مرتبط بالجهل. والوصف الدقيق لطبيعية الصراعات بدولة السودان الجنوبي؛ هو ما خرج به لسان الدكتور/ المفكر/ المؤرخ/ فرنسيس دينق مدينق، الذي شخص الصراعات التي حدثت وبإستمرار في البلاد بأنها «سياسية» وليست حرب «قبلية». وقد نتفق معه في الجزئية التى ذكرها، ونضيف بأن عامل الجهل كان حاضراً أيضاً في أغلب مراحل الصراعات الداخلية السابقة والحالية الغير مبررة، وبالضرورة كان يتحرك فيهم الجهل بإعتباره عدو الإنسان والمجتمعات الإنسانية عموماً. ومن المسائل التي ساهمت في اِستعصاء الحل، هو أستشراء وضعف حركة «الوعي» بالتاريخ والسياسة من قبل أفراد أو أتباع الكيانات السياسية، التي تعول على تحريك التعصب العرقي. فنمت وسط بعض المجموعات الاجتماعية الإثنية حركات لا تحصى؛ لكون أن النخبة السياسية هي «المركز» الذي يستحوذ على القوة أو مركز أمتلاك القوة في الدولة أو النظام السياسي أو الأقلية. لذا فإن النخبة السياسية وطبيعة دورها كان عاملاً من العوامل الرئيسية، التي كانت ومازالت تؤدي دوراً محورياً في خلق أو صنع الصراعات أو تسويتها.

إنَّ النخبة السياسية أو صفوة القوى السياسية هي القاطرة التي تشد حركة التطور والتنمية إلى مساراتها المتنوعة، فإذا سلكت القاطرة مسارها الصحيح وتمتعت بقوة دفع مناسبة أزدهرت التنمية وأستمر التطور، وهذا عكس ما يحدث فى جمهورية السودان الجنوبي؛ ولا يختلف أثنان كثيراً حول الأدوار السلبية للنخب السياسية السودانية الجنوبية في حياة شعب السودان الجنوبي. بالتالي لا يوجد أدني شك بأن الصراعات بين قادة الحركة الشعبية، كان لها نتائج سلبية حادة على الصراعات الداخلية. ففي سياق إنعكاسات الصراعات؛ هنا لا بد من الأعتراف بأن الصراعات أستدرجت القوى الإقليمية والدولية للتدخل، فبرزت مسألة التدخل في الشؤون الداخلية في شكل مطلب من بعض رموز كيانات المعارضة؛ وساعد هذا الأسلوب تدويل الصراعات الداخلية وما نتج عنه من تعقيد للتسوية أو إيجاد سبل الحل لهذه الصراعات؛ مما أدى إلى إطالة أمدها. والنتيجة أن المصالح الدولية ومصالح

القوى الخارجية الإقليمية تداخلت في كثير من الأحيان مع العديد من العوامل الداخلية والصراعات الأهلية العبثية الداخلية، التي تقع بين بعض سكان ولايات البلاد؛ مما جعل هذه الصراعات وسائل لبعض المتربصين لكي يمارسوا الضغط على القرار السياسي فى البلاد.

هناك مُسلمة وهي أن التنافس بين القوى الدولية حول المزيد من الهيمنة والنفوذ في منطقة القارة السمراء في مرحلة الحرب، كان بغرض المزيد من النفوذ والسيطرة على موارد دول بعينها فى إفريقيا السودان الجنوبي .

فى أعتقادنا بأن التفسير المنطقي لطبيعية الصراعات الداخلية السابقة بالبلاد بأنها نابعة من عوامل عدة لها علاقة مباشرة بمحركات داخلية، وبكل وضوح هناك حوجة إلى آليات لفض المنازعات الداخلية؛ ومن المهم جداً قبل الأنتقال لمرحلة تنفيذ الأتفاقية، وعودة دكتور/ رياك إلى جوبا مع بقية أطراف الصراع السياسي، أن تستند الأمور على أساس التصالح ما بين رموز الحكومة والمعارضة، كما مع المجتمعات الداخلية، على أسس من حرية الإرادة والإختيار والمشاركة في القرار؛ وذلك حتى يتم إيجاد البيئة الوقائية المقاومة لمسببات الصراع الداخلية والخارجية. كما أن هناك حاجة أو ضرورة للتفكير في أجواء «للإنذار المبكر»، التي تساعد على أستكشاف أسباب أو محركات للصراعات قبل تفاعلها أو تطورها إلى مراحل تؤدي بها إلى السلوك العنيف، وأي محاولة لإستئصال أسباب ومحركات الصراعات الداخلية السياسية بعيداً عن التعاون والتضامن والشعور بروح الوطنية، فلن تجدي نفعاً، لأنها ببساطة ستبقي محركات الصراع السابقة ذاتها؛ وفي نفس الوقت ستمتد لتطال جميع مكونات شعب السودان الجنوبي الذي لا ناقة له ولا جمل في الصِرَاع السياسي المرتبط بالجهل.

ومن الواضح بأن واحدة من أسباب تأخر السودان الجنوبي كأحدث دولة في القرن الواحد والعشرين، في كل النواحي هو طبيعية العلاقة الجدلية بين غياب الإرادة السياسية وضعف العزيمة، وتتجلى هذه الأزمة عميقاً في سلوك قادة العمل السياسي الذين لم يفحلوا بعد، في القضاء على أسوأ تقدير على الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وتوفير أبسط الأشياء خاص الحق في الحياة الكريمة للألاف من مواطني السودان الجنوبي؛ الذين يرزحون تحت وطأة الفقر والبطالة. كما إندثرت أحلام وتطلعات الكثيريين بمجىء واقع أفضل. كانت الأمور عند

غالبية الشعب أحلام وتطلعات خيرة، ولكن تبددت تلك الأحلام والتلطعات والطموحات الخيرة، وتبخرت في الأجواء التي سادها الفساد وسوء الإدارة؛ ومن الصعوبة بمكان أن نرى خطط تهدف إلى تحقيق الحد الأدنى منها، خاصة أبسط الحقوق، كالحق في التنمية الذي أصبح إنجازها على أرض الواقع من سابع المستحيلات. وغابت كُلُّ ملامح الحياة الكريمة لجميع سكان الولايات، الذين يواجهون اليوم تهديدات كثيرة ومتزايدة بسبب التغيّر المناخي السلبي والأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد، منذ حرب الرفاق التي تسببت في خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات العامة والخاصة؛ كما حدث ما حدث من تشريد العشرات بل الآلاف من الأُمهات والأطفال؛ وهناك أعداداً غفيرةً قابعة بمقرات الأمم المتحدة (اليونميس) بولايات البلاد المختلفة.

وظل شعب السودان الجنوبي ينشد ويطالب القادة بالتحرك الجاد في التعامل مع مشكلات الفقر والقضاء عليها، والإنتباه لحجمها وأحتمالات إنعكاساتها سلبيا على واقع الحياة السياسية والاقتصادية؛ وعلى الرغم من مرور أكثر من ثمانية أعوام. كان الشارع العام بالسودان الجنوبي يظن بأن الضمير الوطني لهؤلاء القادة سوف يصحو ويتحرك وفقاً لمقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي ناشدت كل بلدان العالم بالعمل نحو تحقيق هدف الحق في التنمية في الألفية الثلاثة. ولكن للأسف الشديد مازال ملايين الأشخاص بالسودان الجنوبي يعانون الفاقة والعوز، ويعيشون مع عواقب فشل القيادات السياسية في تحقيق هذا الحق الشرعي فى الحياة الكريمة، وكما خاب ظنهم أكثر، عندما لم يروا أي جهود حثيثة وُضِعَتْ لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تسببت في إنتشار الفقر على أوسع نطاق، فلم يحدث أي تغيير والكل يقف في ذات المربع الأول.

وأسوأ من ذلك حدث تراجعاً أخلاقياً مخيفاً، وأستفحلت المشكلات، بالإضافة إلى شح الخدمات العامة؛ ولم يقف الأمر هنا فحسب. بل إمتد التخبط ليشمل عمل إجراءات التقشف الأخيرة، التي زادت الطين بِلَّة؛ فضلاً عن ضعف جهود مكافحة الفساد الاقتصادي المنتشر في كل ركنٍ من أركان الدولة، ولا سيما هو نتيجة حتمية لضعف وغياب العزيمة والإرادة السياسية، التي أصبحت سمَة من سمَات سلوك قادة العمل السياسي، الذين سوف يتسببون أو تسببوا فعلاً، فى إنحدار الجميع وسقوطهم في قعر الهاوية. إذا أستمر العناد، وعدم تقدير المواطن السوداني الجنوبي، الذي صوت بعقل جمعي لأستقلال البلاد من السُّودَان الأُم. ولكن لماذا نشاهد خروج القيادات عن جادة الطريق السليم، بعد كل هذه المعاناة من السنين؟!! ولماذا تفشل القيادات في بناء الدولة وينقمصوا في سكرَت السلطة والثروة دون مبالاة؟!!

الفصل الثامن

لمحات عن الصراعات التاريخية داخل الحركة الشعبية

إنشقت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في 28 أغسطس 1991م، في أعقاب إعلان/ رياك مشار ولام أكول إنقلابهما «النظري» ضد رئيس الحركة الشعبية، تحت شعار «لماذا يتوجب على قرنق أن يذهب؟». فإنقسمت الحركة لما صار يعرف بفصيلي «الناصر» و»توريت» وتسبب هذا الإنشقاق في معاناة وأضرار لا تحصر لشعب السودان؛ وخصوصاً في الجنوب. وعرف تلك الخطوة بإنها خطوة عطلت تطور الحركة الشعبية لتحرير السودان وتقدم جيشها الشعبي لتحرير السودان؛ كما عملت على تقسيم الحركة في ظل توتر إقليمي ودولي حين كانت الحاجة إلى الوحدة في أشدها. إضافة إلى تقسيمه لشعب السودان على أسس قبلية، وتحريض الجنوبيين ضد بعضهم بعضاً، مما أدى إلى فقدان أرواح بأعداد هائلة من المدنيين الأبرياء؛ ومن جهة أُخرى أستخدمت الجبهة الإسلامية «الحزب الحاكم» آنذاك هذا الإنشقاق ووظفتها بفعالية على كلا الصعيدين العسكري والسياسي في حربها ضد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. علاوة على ذلك دعا الإنقسام الشماليين داخل الحركة للتعجب (!!!) عما إذا كانت الحركة الشعبية قد نفضت يدها عن هدفها الأساسي في إقامة السودان الجديد، بينما بدأ السودانيون الجنوبيون في التشكيك حول إستراتيجية الحركة الشعبية والشعور بالتخوف من أن تنتكص حقهم في الدفاع عن مصالحهم.

منذ ذلك التاريخ ظلت الحركة الشعبية منقسمة على نفسها، وتفاوضت الحكومة بوفدين منفصلين أحدهما (الناصر) يتزعمه دكتور/ رياك مشار والآخر (توريت) تحت قيادة جون قرنق؛ لا يجمع بينهما إلا موقف مشترك من حق تقرير المصير. بينما ضعف أداء الحركة السياسي والعسكري خلال هذه الفترة، وتوصلت أطراف من جناح الناصر تحت لافتات مختلفة إلى أتفاقات سلام مع حكومة الخرطوم، أهمها أتفاقية «الخرطوم للسلام» في 21 أبريل 1997م، واتفاقية «فشودة للسلام» في 20 سبتمبر 1997م. بينما أستمر هذا الإنشقاق في أستنزاف قدرات الجيش الشعبي لتحرير

السـودان وإضعـاف تماسـكه وتعطيـل التوصـل إلـى تسـوية سياسـية عادلـة.

وكأن الإنشقاق والقتال بين الرفاق بات صفة ملازمة لتطور الحركة الشعبية منذ نشأتها في مايو 1983م من القرن الماضي. ففي يناير 2017م إنقسمت قيادة الحركة الشعبية شمال إلى فريقين متصارعين يكمن جوهر خِلافهما ضمن مواضيع أُخرى، في قضيتين رئيسيتين: أولهما الكِفاح المُسلح كخيار رئيسي إن لم يكن وحيداً لتحقيق مطالب شعب إقليم جبال النوبة، يترجم في موقف تفاوضّي مفاده الإبقاء على الجيش الشعبي لمدة عشرين سنة. وثانياً: حق تقرير المصير لشعب الإقليم حال تعذر قيام سّودان علماني ديموقراطي موحد على أسس العدالة والمساواة والحرية (الواثق كمير «تحرير الخلاف في الحركة الشعبية شمال: قُضي الأمر الذي فيه تستفتَيان!»، سودان تربيون.نت، 28 أغسطس 2017م). خلافاً للصراعات الدموية السابقة على قيادة الحركة مثلاً فى 1983-1991م؛ التي خلفت أعداداً هائلة من الضحايا والمعاقين. يحمد لهذا الإنشقاق أنه تم بدون قتال، الصعوبة بمكان أن الإنشقاق لم يكن ليتم بدون مباركة وتأييد هيئة أركان الجيش الشعبي والقيادات العسكرية. ومع ذلك فالدماء التي أريقت من جراء المصادمات العنيفة والإشتباكات المسلحة التي وقعت بين فصائل للجيش الشعبي فى جنوب النيل الأزرق، قد أفسدت مظاهر هذا الإنقسام السلمي في قيادة الحركة الشعبية.

لا شك أن خلفية هذا النزاع ترجع في الأصل إلى عودة الحرب مجدداً في جنوب كردفان والنيل الأزرق في 6 يونيو وسبتمبر 2011م على التوالي مباشرةً في أعقاب أستقلال السودان الجنوبي. إندلعت الحرب في وقت شرعت فيه «القيادة الثلاثية المكلفة» من رئيس الحركة في جوبا بتأسيس الحركة الشعبية وبناء هياكلها التنظيمية في شمال السودان. فتعثرت هذه العملية نتيجة لذلك مما حال دون إبتدار حوار داخلي عميق حول القضايا الخلافية التي قادت إلى تفاقمها مع فقدان الثقة التدريجي بين أطراف القيادة الثلاثية؛ فإنفجر النزاع بعد ست سنوات من التراكم. هكذا تسببت هذه الخلافات في خلق حالة مُرتبّكة ومُرّبكة لكوادر وقواعد الحركة الشعبية شمال منذ إندلاع الحرب وغياب القيادة؛ مما أفضى إلى إنغلاق عملية صنع القرار حول القضايا الأساسية وتضييق مواعين التشّاور.

بالتالي للفوز بفهم صحيح لحيثيات وظروف وملابسات هذا الإنقسام ينبغي وضعها في سياق تناقضات الصراع الذي خاضته الحركة الشعبية نحو التوصل إلى محطة ممارسة حق تقرير المصير بنية الإنفصال على حساب مشروع بناء سودان جديد، ذلك الذي ظلت الحركة تبشر به عضويتها ومناصريها كهدف رئيسي لأكثر من عقدين من الزمان. وللوصول إلى إدراك

سليم وعميق لخيارات حل الأزمة الناشبة وتحديات مستقبل الحركة، فهناك حاجة ملحة إلى قراءة هذا الإنقسام وهذه الخلافات التي وقعت في سياق التطور التاريخي للحركة الشعبية منذ النشأة. فينبغي ألا ننظر إلى الحركة كهيكل تنظيمي ساكن ومتحجر، بل يجب أن نفهمها فى علاقتها بالإطار الذي نشأت فيه وتطورت فى داخله منذ عام 1983م.

حقاً يا لها من مفارقة! فقد إنقسمت الحركة الشعبية مجدداً، ولو أنه هذه المرة لم يكن إنشقاقاً عنيفاً أو صراعاً على سلطة القيادة؛ بل كان إنقساماً «طوعياً وإختيارياً» أي بمثابة «فك» إرتباط تنظيمي بين الحركة الشعبية في الشمال ونظيرتها في الجنوب بعد أستقلاله وتكوين دولته المستقلة. ومع ذلك لم يمض أمر فك الإرتباط هذا دون أن يفضى إلى تداعيات مستقبلية، لم تتحسب لها قيادة الحركة؛ أثرت سلباً على مسيرة الحركة ووحدة كيانها. فالتنفيذ الأمين لبروتوكول المنطقتين المضمن في أتفاقية السلام الشامل مرهون بإجراءات تشريعية وترتيبات أمنية أغفلتها تماماً قيادة الحركة الشعبية من السودانيين الجنوبيين في سعيها الحثيث نحو محطة الإستفتاء على حق تقرير المصير فقد رحل الجمل بما حمل!

فوفقاً لشروط إتفاق الترتيبات الأمنيَّة تمَّ تعريف الجيش الشعبي بشكل لا لبس فيه ككلٍ لا يتجزأ يتبع إلى السُّودَان الجنوبي بدون تحديد هوية وأصل المقاتلين، أي ما إذا كانوا ينحدرون من ولاية جنوب كردفان أو النيل الأزرق. في الواقع المادة (20-2) من المرفق (1) وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية ووسائل التنفيذ والملاحق تقرأ : «إذا أتت نتيجة الإستفتاء لصالح إنفصال الجنوب عن الشمال، يتعيَّن حلّ الوحدات المشتركة/المُدمجة (JIUS) بعودة كل وحدة إلى قواتها المسلحة الأم لتمهيد الطريق لتشكيل قوات مسلحة منفصلة للدولتين اللتين سوف تتشكلان». لذا كان الأتفاق صامتاً تماماً وخلا من أي إشارة إلى مصير الآلاف من مقاتلي المنطقتين خارج الوحدات المشتركة المدمجة والمتمركزة مع وحداتهم الأم بالجيش الشعبي في السُّودَان الجنوبي. في ضوء تفسيرات الشريكين المتعارضين لمعنى ومضمون مفهوم "المشورة الشعبيَّة" وغموض العملية السياسيَّة التي ينطوي عليها، كان ممَّا لا شكَّ فيه أن إنفصال السودان الجنوبي المتوقع، لسوف يُعجِّل بإنفجار الأوضاع في المنطقتين.

باتت الكتابة واضحة على الجدران، فالإنفصال لا محالة واقع؛ ومع ذلك تمَّ إغفال وتجاهل دعواتنا المستمرَّة لقيادة الحركة الشعبية لعقد مجلس التحرير القومي، وضرورة حوار جاد وصريح حول هذه القضايا قبل حلول الإستفتاء. فقد كان من المُجدي أيضاً الشروع في حوار عميق ونقاش صريح حول حاضر الحركة الشعبية وسيناريوهات المستقبل. فالحركة

الشعبية التي إنطلقت من السُّودَان الجنوبي كما عرفناها هي جسم واحد يجمع بين ثناياه مختلف القوميات والتيارات السياسية المؤمنة برؤية السُّودَان الجديد، فإن هجرها كيانها المؤسِّس أو أي من كياناتها سينفرط عقدها كيفما إنشطرت البلاد إلى جزئين أو إنزلقت نحو التمزق والتفتت (قطاع الشمال للحركة الشعبية: تمثيلٌ مؤسَّسي أم إشراكٌ مظهري؟ سودان تربيون.نت، الواثق كمير 12 يوليو 2010م).

لم يحدث ذلك فقد تم الأعتقاد خطأ من قبل البعض في قيادة الحركة الشعبية بأن عقد أجتماع المجلس قد يقود إلى الإنقسام داخل صفوف الحركة بسبب الإنقسام في الرأي حول الإنفصال بين الشماليين والجنوبيين. ولكن خلافاً لهذا الفهم، لم نقصد بضرورة عقد الاجتماع بأي حال من الأحوال، الوقوف ضد خيار أبناء الجنوب للإنفصال؛ ولكن للمناقشة الصريحة لكيفية الإعداد للتعامل مع التفجر المتوقع للأوضاع في جنوب كردفان والنيل الأزرق في ضوء أتفاق الترتيبات الأمنية المتعثر وغموض عملية المشورة الشعبية.

ليس الواجب السياسي فحسب، بل أيضا الواجب الأخلاقي يملي على قيادات الحركة والجيش الشعبي في الجنوب حث وإقناع رفاق الأمس المتنازعين على قيادة الحركة الشعبية شمال بوحدة وتماسك التنظيم والوقوف إلى جانبهم بغية التوصل إلي كلمة سواء تعزز من موقفهم التفاوضي مع الحكومة. وذلك بغرض تحقيق مكاسب ملحة للمتضررين من الحرب والمكتوين بنارها في المنطقتين وللسودانيين قاطبة، تترجم في سلام عادل وتهيئة المسرح السياسي لتحول ديمقراطي حقيقي. هذا دين مستحق، فبدون مساهمة المقاتلين من جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وكل السودانيين في شمال السُّودَان ممن راقت لهم رؤية «السُّودَان الجديد»، فقدموا من أجلها تضحيات جسام لما أستطاع الجنوبيون الوصول إلى حلمهم في إقامة دولتهم ذات السيادة. فحتى الحزب الحاكم وحكومة الخرطوم توسطت في نزاع الفرقاء الجنوبيين وسهلت لهم طريق التوصل إلى أتفاق سلام في يونيو 2018م. ذلك مع أن نفس الحكومة قاتلت هؤلاء الفرقاء لسنوات طويلة، مما خلف الآلاف من الضحايا وقضى على الأخضر واليابس. فكيف تضني قيادة الحركة والجيش الشعبي في الجنوب على رفاق لم يقاتلوها، بل كانوا حتى الأمس القريب تحت إمرتها؟!

كانت قيادة الحركة الشعبية في الجنوب تدرك جيداً أن المفاوضات مع الحكومة هي الطريق الوحيد لوقف الحرب والتوصل إلى اتفاق سلام. ذلك خاصة وأنه منذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي بدأت مساعي إحلال السلام بالبلاد تأخذ زخماً تحت رعاية «الإيقاد» على أساس «إعلان مباديء الإيقاد» 1994م. وبالرغم من تكثيف الحرب بين 1998و2002م،

تضاءلت آفاق واحتمالات النصر العسكري أو السياسي الحاسم من جانب واحد على الطرف الآخر؛ وهذه حقيقة أصبحت مفهومة بشكل تام من قبل الحركة الشعبية، والحكومة أيضاً. في الوقت نفسه أرتفعت قيمة قبول بعض الحلول التوفيقية بشكل كبير لدى كل منهما من ناحية أخرى، أدت مجموعة من الأبعاد الداخلية والعوامل الإقليمية والدولية بما في ذلك ظهور السُّودَان كمنتج للنفط؛ إلى زيادة إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية تجسدت في اتفاقية «السلام الشامل» يوليو 2005م. وفوق ذلك كله، كان الهم الأكبر الذي ظل يشغل بال الزعيم الراحل جون قرنق هو إعادة توحيد الحركة وتماسك جيشها، ليس بغرض إنجاز نصر ماحق على قوات الحكومة. بل لدعم وتعزيز موقف الحركة التفاوضي مع الحكومة. وهكذا لم يكن في مقدور جون قرنق الحصول على مكاسب عديدة عبر هذه الاتفاقية بدون نجاحه في إعادة توحيد الحركة بعد عودة القيادات المنشقة عنه، وعلى رأسها رياك مشار ولام أكول، في 2002 و2003م.

بالرغم من إختلاف الظروف الموضوعية والذاتية المحيطة بالحركة الشعبية شمال في الوقت الراهن عن تلك التي سادت في بدايات الألفية الثالثة، إلا أن المراقب للواقع السياسي الداخلي والإقليمي والدولي لا يفوته أنه لا يتوفر خيار واقعي آخر لوقف الحرب غير التسوية السياسية عبر التفاوض مع الحكومة. فقد تغير المشهد الإقليمي والدولي بشكل كبير ويبدو أن العالم قد نفذ صبره وسئم من الحروب والاقتتال، مفضلاً التسوية السياسية عن طريق التفاوض. ومع ذلك تظل وحدة الحركة الشعبية شمال هي المفتاح وكلمة المرور لتحقيق أعظم قدر من المكاسب السياسية والإقتصادية لأهل المنطقتين المتضررين فقد ظلوا وقودا وضحايا لحرب مدمرة منذ منتصف ثمانيات القرن المنصرم.

لا شك، أن قيادات الحركة الشعبية في الجنوب متابعة لقضايا الخلاف ولا شك أن لديها من القدرات والتجارب المتراكمة ما يعينها في إعادة توحيد الحركة في الشمال، وجمع الفرقاء المتنازعين حول موقف تفاوضي مشترك، خاصة فيما يلي قضيتي الخلاف الرئيستين: حق تقرير المصير وإحتفاظ الجيش الشعبي بقواته لفترة انتقالية على مدى عقدين من الزمان. فالقيادة في الجنوب تدرك جيداً إمكانية وواقعية قطع التجربة التاريخية لسودان الجنوبي، ممثلة في هذين المطلبين ولصقها هكذا بحذافيرها على منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق! فمن الصعب إن لم يكن من المستحيل إعادة إنتاج «نيفاشا»! على كل فعلى قيادة الحركة من الطرفين وضع وحدة الحركة وتماسكها مع التوافق على موقف تفاوضي موحد، في قمة الأولويات من أجل سلام عادل، أو للعب أي دور مستقبلي تتطلع إليه الحركة الشعبية شمال في السودان. وهذا بالضرورة يستدعي توحيد الكيانات الثلاثة، جنوب كردفان والنيل

الأزرق وقطاع الشمال فى هيكل تنظيمي موحد ومتماسك خاصة وأن تحقيق هذا الهدف ظل قيد الإنتظار منذ تأسيس الحركة الشعبية في 1983م. ويشكل الوضع الذي تعيشه الحركة حالياً إختباراً حقيقياً للقيادتين المتصارعتين فى كيفية مراجعة مسيرة الحركة فى كل مراحلها والإستفادة من تجاربها ما قبل إنفصال الجنوب وما بعده، ومنذ مراحل النضال الأولى والتخطيط لتجهيز كوادرها لمرحلة ما بعد الكفاح المسلح وإعدادهم للإنخراط في النشاط السياسي التنافسي مما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في إدارة مناطقهم بعد وقف الحرب.

الفصل التاسع

أزمة الديمقراطية في السُّودَان والسُّودَان الجَنُوبِي

الديمقراطية ليست ثمرة سحرية أقتطفت من جنة الحداثة الغربية لحل أزمات البلدان المختلفة، وليست هي الغيث المنهمر من سماء العولمة، ليروي ظمأ أرضنا المجدبة سياسياً.

وإذا جاز لنا إختزال ماهية الديمقراطية بمقولة (حكم بالشعب للشعب)، فإن ذلك لن يبيح لنا تحديد دلالتها بكونها محض آلية للحكم أو مجرد مجموعة من الضمانات المؤسسية لحماية حرية الأفراد عارية من كل عمق اجتماعى أو ثقافى أو تاريخي.

كمدخل: لابد من الإشارة لعدد من التجارب فى العالم عن طبيعة إدارة الدولة في ظل الأنظمة أحادية الحكم، أي ذات التشكيلة الواحدة (نظام الحزب الواحد)، ومن المهم هنا الوقوف على تلك النماذج للإستلهام منها وإسقاط ماهو إيجابي على دولة السودان الجنوبي، التي لا شك انها تُحْكَمُ وتُدَارُ بالأغلبية الميكانيكية من قبل حزب الحركة الشعبية ذي الأغلبية البرلمانية والجماهير الكبيرة التي إنتظمت خلفه قرابة ربع قرن؛ وأسهمت معه في إيصال السودان الجنوبي لهذه المرحلة المفصلية من نضاله التاريخي ضد كافة الأنظمة الإسلاموعروبية التي تعاقبت على حكم السُّودَان (السودان القديم). وبالضرورة ونحن نستشرف أفاقاً أرحب نحو البناء الوطني لسودان الجنوبي لابد أن نتعرف على عدد من التعريفات لماهية الديمقراطية، ونسترشد بآراء أصحاب الإختصاص من علماء ومفكرين في مختلف حقول العلوم الإنسانية. هذه الآراء كثيراً ما تتلخص في أن الديمقراطية هي حق الجماهير وفقاً لخياراتها الحرة في التغيير الدوري للحكام، منطلقين من أن الديمقراطية كنهج مبنية على أساس التنافس أو البرامج الحزبية المطروحة للوصول إلى السلطة، وهي بالتالى ليست

بالضرورة صراعاً كما يعتقد البعض؛ لذلك يذهب كثيرون إلى التأكيد على أهميتها كحق للمواطن في إختيار من يراهم جديرين بتمثيله في المجالس المختلفة وفي أجهزة الدولة، عن طريق الإنتخابات الحرة.

لكن بعض العلماء والمستنرين والمفكرين يعتقدون أن هنالك التباساً فكرياً حاداً أثر على تطبيق الممارسة الديمقراطية بشكل فعال في عدة بلدان وخاصة بلدان العالم الثالث، التي تعاني من تخلفات ضخمة في بنياتها الأساسية للحكم، وهنا نجد أن تلك الدول ظلت تعرف الديمقراطية وفقاً لآلياتها ومؤسساتها، فيتم بترها من سياقها وتعريفها شكلياً بصورة مشوهة تسهم فى إهمال وطمس معانيها الجوهرية المرتبطة بالحقول الاجتماعية التاريخية؛ وبالتالى تتجاوز بقيمها وتركيباتها السائدة العملية الديمقراطية برمتها.

الناظر إلى البلدان ذات التجارب الديمقراطية الراسخة، يستطيع أن يتبين بوضوح الفرق بينها وبين تلك التركيبات القائمة في مجتمعاتنا، صحيح أن تلك البلدان كانت مثلنا في يوم ما، لكنها وصلت إلا ما هي عليه بعد أن إجتازت مراحل وتجارب تاريخية كثيرة أدت إلى تحولات عميقة لا تقتصر على أنظمة الحكم فحسب؛ وإنما كل المؤسسات الأخرى الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والفكرية والفلسفية.

كان نتاج ذلك كله النظام الديمقراطي الذي يمثل مضمون الدولة الحديثة، بيد أنه يتم تصديرها إلينا كشكل فقط، بعد أن يتم إلباسه (مضموناتنا وتصوراتنا) المختلفة ثقافياً وإقتصادياً وإجتماعياً وفكرياً وفلسفياً. وها نحن نحاول في هذه الدراسة أن نستلهم بعض المفاهيم من التجارب المرتبطة بطبيعة الممارسة السياسية في السُّودَان ودولة السودان الجنوبي التي أعلنت إستقلالها في العام **2011**م؛ وتتوسل هذه الدراسة المنهج العلمي لتحليل مسألة الديمقراطية وتحديد المسار السليم للعملية الديمقراطية بالسودان الجنوبي.

يناقش الجزء الأول من الدراسة ماهية الديمقراطية إصطلاحاً ومعني، كما يسعى إلى وضع النقاط فوق الحروف، أملاً في أن نحذو حذو المجتمعات التي تطورت فيها ممارسة الديمقراطية شكلاً ومضموناً؛ وذلك حتى لا نقفز نحن في السُّودَان الجنوبي بصفتنا دولة وليدة، تحتاج أن تؤطر لفهم عميق لمعنى الديمقراطية فوق المراحل، وندعي أننا ديمقراطيون. صحيح أن شعب السودان الجنوبي ظل ينادي بالديمقراطية عندما كان جزءاً لا يتجزأ من أقاليم الهامش السوداني (جبال النوبة، النيل الأزرق، دارفور، وشرق السودان)

التي إنفجرت فيها ثورات وحركات مطلبية منذ الخمسينات القرن الماضي مثل (إتحاد أبناء جبال النوبة، ومؤتمر البجا، نهضة دارفور... إلى آخره)، وكانت أهم تلك المطالب تتلخص في بسط العملية الديمقراطية والتعبير عنها في هياكل الدولة في السودان القديم؛ بل مثَل هذا المطلب السبب الرئيسي للصراع المسلح الطويل الذي إستمر عقوداً طويلة، وأفضى في نهاية المطاف إلى أن ينال السودان الجنوبي إستقلاله عبر إستفتاء شعبي حول تقرير مصيرهم، بينما لا يزال الصراع مستمراً في بقية أرجاع الهامش. وهو دون شك صراع موضوعي بين إنسان المناطق الأكثر تهميشاً والمركز السوداني المهيمن على كافة المقدرات؛ وسوف يستمر الحال كما هو عليه إذا ما إستمرت الأنظمة الحاكمة في الخرطوم في طمس معاني الديمقراطية الحقيقية، وذلك بالإلتفاف عليها وتغييب مواطني المناطق الثلاث عن حقوقهم المشروعة المتمثلة في تحسين البنيات التحتية والفوقية والتنمية المتوازنة والتمثيل الديمقراطي الحقيقي، وإقامة المشورة الشعبية لإنسان جبال النوبة والنيل الأزرق، وإلى آخر من قائمة المطالب.

للديمقراطية دلالات ومعاني لابد الوقوف عندها كي نؤسس لأشكال أكثر مرونة وفعالية من التجربة السودانية المبتورة، وحتى لا نعيد إنتاج فشل التجربة السودانوعروبية، التي تعثرت منذ خروج المستعمر الإنجليزي من السودان القديم في العام **1956**م. وحتى إستيلاء الإسلاميون على السلطة في العام **1989**م. ومن ثم إحتكارهم الحكم بأسلوب أُحادي أو ما يسمى بدولة الحزب الواحد؛ في واحدة من أسوأ التجارب في تاريخ الحياة السياسية السودانية.

ومن ثم ننتقل لنناقش في الجزء الثاني من الدراسة تاريخ وجذور الديمقراطية وخصائصها وتطورها التاريخي. وقبل أن نخوض فيما وراء تفاقم الأزمات والمشكلات التي وقفت حجر عثرة في طريق بناء الديمقراطية في السودان لابد من تفسير معاني الديمقراطية، ونبحث في كيفية تشكلها لنربط كُلَّ مفاصلها هذه ببدايات ظهورها.

أما الجزء الثالث من فسوف نخصصه لمشكلة الديمقراطية في السُّودَان منذ بدايات الدولة الوطنية الحديثة في **1956/1/1**م، وتقلباتها بين ثالوث (الديمقراطية– الأنقلابات العسكرية– والحكومات المؤقتة)، وكلها تمثل نماذجاً للفشل وضعف مناهج الحكومات في ترجمة روح الديمقراطية وإنزالها كسلوك إلى إدارة الدولة السودانية؛ لأن الوقوف على هذه التجارب يساعدنا في تدارك التشوهات التي صاحبت الممارسة السياسية الديمقراطية، والإستفادة منها في السودان الجنوبي

بوصفــه دولــة وليــدة فــي أشــد الحاجــة للممارســة بأعــلى المســتويين النظــري والتطبيقــي؛ ممــا يســاعدنا عــلى تكريــس مفاهيــم أُخــرى ذات صلــة بالديمقراطيــة نفســها مثــل إحتــرام حقــوق الأقليــات.

يتطرق الجزء الرابع من الدراسة إلى بنية الدولة وماهية المواطنة وما يترتب عليهامن حقوق وواجبات بإعتبارهما (متلازمتين) للديمقراطية بها وببعضهم البعض جدلياً، بمعنى أنه إذا غابت المواطنة إنهارت معها كل العملية الديمقراطية، وهذا ما حاق بالسودان القديم، حيث ظلت شعوب الجنوب والهامش تطالب عبر كل الحقب السابقة، بحقها فى المشاركة السياسية والثقافية على أساس التساوي في الواجبات والحقوق، كأساسين للمواطنة الحقيقية وليست الصورية؛ أو مايعرف (بالترميز التضليلي) لأهل الهامش، وتسكين بعضهم في مناصب علياً، لتغييب حقيقة التهميش الذي عانوا منه ولا يزالون.

ثم ننتقل إلى الجزء الخامس والأخير الذي نقف فيه على دور المثقفين والثوريين فيتلبس الديمقراطية سلوكاً وممارسة، من أجل بناء دولة السودان الجنوبي الحديثة والحرة، والتي مساحتها (644000) كيلو متر مربع بالتقريب، كأحدث دولة في العالم (الدولة رقم 193)، فى عضوية الأمم المتحدة. هذه الدولة الخارجة للتو من صراعات وحروب طاحنة مع كافة حكومات السودان القديم التي هشمت الجنوب على كافة المستويات، تلك الحروب والصراعات راح ضحيتها ما يقارب (2) مليون شخص من الطرفين؛ ولكن بفضل تلك الجهود الضخمة تم إنجاز اتفاق السلام الشامل في العام 2005م بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة السودان الذى نص على حق تقرير الجنوب لمصيره كإستحقاق ديمقراطي. ومن ثم وعبر إستفتاء شعبي أصبح دولة مستقلة، لكن للأسف دون جديد يذكر! فقد إنتشر الداء ونسخت التجربة السودانية الأُم بحذافيرها، من قبلية وفساد على كل المستويات سياسياً ، إداريا، مالياً ، ثقافياً وخلافها؛ وما يحدث في الدولة الوليدة مما أشرنا إليه سلفاً مرتبط بالضرورة بضعف البنية الفكرية لمشروع الحركة الشعبية التي ناضلت من أجل الجنوب والقوميات الأُخرى. كما هو مرتبط أيضاً وبكل المقاييس بضِيق أفق منسوبي الأحزاب السياسية السودانية الجنوبية الأُخرى في إيجاد آليات للتخطيط السليم، وتفكيك تناقضات الواقع السوداني الجنوبي وإنكفائهم وعزوفهم عن المسار الثوري المخطط له أثناء الكفاح المسلح، وعجزهم عن كيفية إدارة الدولة الوطنية لما بعد الإستقلال 2011م. ولجملة من أسباب أُخرى، أسهمت في تفاقم الحالة المرضية لجهاز الدولة، التي تكِمن أهم وظائفه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل تمثل هذه الوظيفة أساس شرعيته ومبرر وجوده.

لتحقيق هذه الوظيفة لا بد من أن تزيد الدولة من الإنفاق على الخدمات، وهذا ما لم تفعله حكومة الجنوب، لا في الفترة الانتقالية 2005م ما قبل الاستقلال، ولا بعده منذ العام 2011 م وإلى الآن. بل إنها قلصت من الإنفاق في كل المجالات، وأطلقت العنان للممارسة الأنشطة الاقتصادية خارج أطر القنوات الرسمية، فإنتشرت المحسوبية وكثر التلاعب بالمال العام حتى أصبح أمراً عادياً، علاوة على إطلاقها لعنان الإحتكارات وتحريرها للأسعار؛ ما قوض أهم وظائف الدولة والمتمثلة في الرعاية الاجتماعية. فعدم توفير الخدمات الأساسية للمواطن العادي يعتبر بكل المعايير فشلاً زريعاً لحكومة جاءت إلى السلطة بغرض رفع المعاناة عن المواطن وإنقاذه من ويلات السوق السوداء والفقر والمضاربين بقوته والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن إستمرار الأزمات التاريخية التي فجرت ثورتي 1955م و1983م، إلى اليوم هو خير دليل على إستفحال المرض وتمكنه من جسد الدولة؛ ويخشى كثيرون من أن يصبح حالة إعتيادية ملازمة لأجهزتها ومؤسساتها.

يتبدى هذا التدهور بشكل أكثر وضوحاً في مجال التوظيف، حيث إستشرت البطالة وزاد عدد العاطلين عن العمل، بجانب ندرة الكوادر النوعية المدربة والمؤهلة في العديد من المجالات؛ خاصة الإنتاجية عن دواوين الحكومة. كما أن هناك تجاهل تام لقضية التنمية في الأرياف التي لم تنل حظاً من أي شئ، عدا تسيير الحملات العسكرية من قبل كل حكومات المركز السابقة.

مجمل القول إن سلطة الحزب الحاكم في السوداني الجنوبي ومنذ نيل الأستقلال عن الدولة الأُم، وبعد أكثر من عامين من الحكم لم تحقق شيئاً ذا بال لمصلحة جماهير الشعب السوداني الجنوبي، الذي إزدادت معاناته أكثر من أي وقت مضى؛ إذا إن رأس المال الطفيلي هو السائد في السودان الجنوبي. حيث إستشرت المضاربات في النقد الأجنبي والأراضي والسلع الغذائية، وتفشى تهريب رؤوس الأموال وإحتكار تجارة السلع، فتدهورت الأوضاع المعيشية إلى مستويات غير مسبوقة وأصبح الفقر سمة بارزة لغالبية المواطنين؛ ولا زال تتصاعد بوتيرة عالية جداً.

فوق كل هذا وذاك درجت السلطات بالسودان الجنوبي على تطبيق سياسات تفاضلية تمايزية بين المجموعات- الكيانات الأجتماعية المختلفة، كما عمت كل المجالات (سياسياً، وإقتصادياً وثقافياً)، الأمر الذي أحدث خللاً كبيراً في معادلة تقسيم السلطة والثروة القومية

والخدمات الإجتماعية وفرص التنمية، وأفضى إلى هذا (التفاوت الطبقي). وزرع بذور النزاع والشقاق بين العناصر المكونة للتركيبة السكانية الجنوبية، في الوقت الذي يسود فيه صمت مطبق بين منسوبي الجهاز الحكومي عن ما يحدث، وأصبح الإنكفاء على الذات سمة ملازمة لهم؛ عوضاً عن البحث عن حلول ناجعة لمعالجة هذه الأمراض عبر أنتهاج نظام تمثيل عادل للمشاركة في السلطة وتوزيع منصف للثروات.

كان على حكومة ما بعد الأستقلال أن تعمل بجهدٍ كبيرٍ، بدلاً من الركون إلى الأنماط السابقة التي خلفها المستعمر بالسودان القديم، لكن من المدهش أننا تأثرنا به كثيراً، وسلكنا نهجه من فساد وتمكين للأقارب وتنمية غير متوازنة وتهميش للكفاءات وشوفينية الحكم و(التوظيف القبلي) إن صح التعبير. وفوق هذا كله نحِينا مشروع الحركة الشعبية وبرامج الحزب جانباً على حساب المصالح والطموحات الشخصية لقدامى المناضلين، متناسين أكثر من شخص من الأبرياء الأوفياء الذين قدموا أرواحهم خلال مسيرة نضالنا وخلفوا وراءهم الكثير من الأرامل والأيتام.

وطالما أن جمهورية السودان الجنوبي الوليدة لا تزال ترزح تحت شروط السودان القديم، ولا زالت تعيش تحت نيران الحروب والفقر المدقع، وعدم الأستقرار السياسي والاجتماعي والإقتصادي، فمن المستحيل بناء مجتمع سعيد متصالح ومتعايش بشكل إيجابي؛ في ظل تفاقم الصراعات الإثنية بين المجموعات المختلفة (مورلي، ولونوير، أقار ويرول، إستوائيين، دينكا ، نوير، وخلافها) .

الفصل العاشر

تعريف الديمقراطية

كلمة الديمقراطية التي تعني في أصلها (حكم العشب)، وتعود إلى أصل يوناني مكون من مقطعين إحدهما (demos) يعني الشعب والآخر (crates) والذي يعني الحكم أو السلطة، وبذلك يعني الكلمة لغوياً (الشَّعْب هو صاحب السلطة) أو (حكم الشَّعْب).

ظهرت كثير من التعريفات لهذه المصطلح فقد عرفه الرئيس الأمريكى الأسبق (أبراهام لنكولن) في إحدى خطبه أنه «حكم الشَّعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب، وهذا يعني أن يكون الحكم ملكاً للشعب، وأن يُشارك الشعب في صنع السياسة وممارسة الرقابة على ممثليه أو نوابه، وأن تضع الحكومة نفسها في خدمة الشعب، وهو بالتالي ليس رعية لهذه الحكومة».

وذهب (لورد برايس) إلى أن «الديمقراطية شكل من أشكال الحكم تكون فيه السلطة الحاكمة في الدول ممثلة قانونياً في أعضاء الجماعة ككل، وليس في طبقة أو طبقات معينة»، بينما عرفها (جون إستيوارت) قبله: «بأنها شكل من أشكال الحكم يمارس فيه الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم من خلال نواب ينتخبونهم بأنفسهم بصورة دورية». أما (سيلي)، فقال عنها: «إنها الحكم الذي يشارك فيه كل فرد من أفراد المجتمع».

التطور التاريخي لظهور الديمقراطية

تطورت قيم الديمقراطية في العصر القديم في اليونان، ويرجح أن التطبيق الفعلي لأول ديمقراطية، إبتدر في بعض المدن اليونانية مثل (أثينا)، التي كان سكانها ينتسبون إلي ثلاث طبقات (الأرقاء، الأجانب، المواطنون الأحرار). وقد إنفردت الطبقة الأخيرة دون (النساء

والأطفال) بممارسة السلطة في المدينة بواسطة جمعية الشعب صاحبة السلطة العليا في سن القوانين وتعيين الحكومة، والنظر في المسائل الخارجية بطريقة مباشرة، حيث يجتمع المواطنين الأحرار الذين بلغوا سن (20) سنة في هيئة الجمعية الشعبية لإتخاذ القرارات اللازمة لتسيير شؤون المدينة؛ وما يجب ملاحظته هو أن الديمقراطية هذه كانت ضيقة تقتصرعلى المواطنين الأحرار وتبعد الأغلبية الكبرى من السكان المكونة من النساء والأرقاء والأجانب. فضلا عن ذوبان الفرد في الجماعة ما يقلص من حقوق الفرد ويقيد من حريته خاصة إذا كانت تتعارض مع مصلحة الجماعة. هذا هو الوضع الذي ساد (روما) إبان عصريها الملكي والجمهوري، حيث كانت تسِير شؤون الدولة بواسطة اللجان والمجالس الشعبية، إلي أن أستأثر القياصرة بالسلطة وأطلقوا يدهم في ممارستها دون قيد.

أما بالنسبة لدورالأديان السماوية في تأكيد مبدأ الديمقراطية والمطالبة بتطبيقه، فإن الدين المسيحي برغم أنه يفصل بين المسائل الدينية والدنيوية تطبيقاً لقول المسيح عليه السلام «دع ما لقيصر لقيصر وما لله لله»، إلا أنه طالب بالفضيلة والأخلاق الحميدة، وضرورة تطبيق العدالة بين أفراد المجتمع؛ كما أن المسيحية كانت تطالب بتجنب عبادة الملوك، مما ساعد على تحقيق الفصل بين صفة المواطن الذي عليه أن يتقبل سلطة الحاكم الزمنية؛ واصفة الإنسان بأنه يتمتع بقيمة ذاتية بما له عقل وروح وضمير يفكر بحرية ويؤمن ويعتنق ما يختار لنفسه. وهذا كله ساعد على تأكيد كرامة الإنسان التى خصه به الله، فأدي ذلك إلى الحد من سلطان الحاكم على الفرد؛ وكرس لحرية العقيدة والفكر، ومن ثم المطالبة بالعديد من من الحقوق والحريات.

بعد سقوط الإمبراطورية فى الغرب سنة 476م، إصيبت تلك الأفكار بنكسة كبرى، فنِشأت الإقطاعية وإنقسم المجتمع إلى ملاك وأقنان، وأحكم رجال الدين سيطرتهم على السلطتين الدينية والزمنية، فمارست الكاثوليكية أعمالاً بشعة؛ ليس ضد ما لا يؤمن بالمسيحية فحسب، بل حتى ضد مَن يخرجون عن تعاليمها. فقد الإنسان ما حققه وحلت السلطة الدينية المطلقة محل السلطة الزمنية المطلقة، ومع ذلك يمكننا القول إن الديمقراطية اليونانية كانت بمثابة اللبنة الأولى للديمقراطية الحديثة، التى نادى بها فلاسفة عصر النهضة الأوربية، والتي تلخصت فى الوقوف ضد الملكية المطلقة، «تطبيق مبدأ تقييد السلطة، خضوع الحاكم للقانون وخلافها من مبادئ اخرى». بيد إن هذه الأفكار لم يكتب لها التطبيق، إلا فيما بعد، وكنتيجة حتمية للثورات التي أنتظمت أوروبا وأمريكا، بشعارات تتضمن مبادئ سيادة الامة، المساواة بين المواطنين، وإن القانون هو التعبير عن الإرادة الجمعية للأمة الديمقراطية.

التطور الديمقراطي في العصر الحديث

لقد كانت للحرب العالمية الأُولى وما أصاب العالم الرأسمالي، إثرها من نكسات كان لها تأثيراً بالغاً على النظام السياسي الديمقراطي الليبرالي، فإتسمت مرحلة ما بين الحربين بالصراعات السياسية والاقتصادية؛ ما أدَّى إلى ظهور نوع من النظم الديمقراطية، رغم إرتكازها على النظام الفردي. فحل نظام الإدارة الجماعية والتخطيط محل المنافسة الحرة، وأعتمد هذا النظام على وسائل الإعلام في الترويج لمنتوجه، وكذلك في المطالبة بتنظيم الإنتاج والتوزيع والتبادل. وإنشاء أحزاب جماهيرية منظمة التنافس، الذي كان سائداً بين أحزاب غير منتظمة، وهذا ما دفع العديد من الكتاب إلى إطلاق مصطلح جديد على هذا النظام وهو الديمقراطية الفنية، هذا فضلاً عن ظهور نموذج آخر من الديمقراطية سمُى بالديمقراطية الماركسية.

من هنا دعونا نقول إن التجربة التي قد تكون مناسبة لنا في جمهورية السودان الجنوبي، هى تجربة السودان الشمالي (السودان القديم)، نسبةً لخروج السودان الجنوبي للتو من خضم متاهات وتعرجات إستمرت قرابة قرن من الزَّمَان، فأصابت المسار الديمقراطي في مقتل؛ وهذا ما يستدعي تأمل التجربة ونقدها، الأمر الذي يدعم بناء الثقافة الديمقراطية وترسيخ قيمها ومعانيها.

تاريخ الديمقراطية

لم يكن يوجد حتى العام 1900م نظام ديمقراطي ليبرالي واحد، يضمن حق التصويت وفق المعايير الدولية، ولكن في العام 2000م كانت (120) دولة من دول العالم أي يوازي 60% من مجموعها، تعد ديمقراطيات ليبرالية. إستناداً على تقارير مؤسسة بيت الحرية، وهي مؤسسة أمريكية يزيد عمرها عن (64) عاماً، هدفها الذي يعبر عنها الأسم والشعار هو نشر «الحرية» في كل مكان. كانت هنالك (25) دولة في عام 1900م أو ما يعادل 19% منها كانت «تطبق» ممارسات ديمقراطية محدودة، وحوالي 38% من دول العالم اليوم. إن تقييم بيت الحرية في هذا المجال لا زال مثاراً للجدل. فنيوزلاندا مثلاً تطبق المعايير الدولية لحقوق التصويت منذ العام 1893م (رغم وجود بعض الجدل حول قيود معينة مفروضة على حقوق شعب الماوري في التصويت). ويتجاهل بيت الحرية أن نيوزلاندا لم تكن دولة مستقلة تماماً. كما أن بعض الدول غيرت أنظمة حكمها بعد عام 2000م كـ«نيبال» مثلاً، والتي صارت غير

ديمقراطية، بعد أن فرضت الحكومة قانون الطواري، عقب الهزائم التي لحقت بها في الحرب الأهلية النيبالية.

مزايا الديمقراطية

الأستقرار السياسي

من النقاط التي تحسب للديمقراطية، هو خلق نظام يستطيع فيه الشعب أن يستبدل الإدارة الحاكمة من دون تغيير الأسس القانونية للحكم، تهدف من خلاله الديمقراطية إلى تقليل الغموض، وعدم الإستقرار السياسي وطمأنة المواطنين، بأنه مع أمتعاضهم من السياسات القائمة؛ فإنهم سيحصلون على فرص منتظمة لتغيير حكامهم أو تغيير السياسات التي لا تتفق وآراءهم. وهذا نظام أفضل من الذي تحدث فيه التغييرات عبر اللجوء إلى العنف. البعض يعتقد بأن الأستقرار السياسي أمر مفروغ منه، إذا ما بقيت المجموعة الحاكمة مدة طويلة على سدة الحكم؛ ومن ناحية أُخرى هذا أمر شائع في الأنظمة غير الديمقراطية.

التجاوب الفعال في أوقات الحروب

إن الديمقراطية التعددية كما يظهر من تعريفها تعني أن السلطة ليست مركزية؛ ومن الأنتقادات التي توجه إلى الديمقراطية، أن عدم تركز السلطة هذا في الديمقراطية قد يكون من السلبيات، إذا كانت الدولة في حالة حرب؛ حيث يتطلب الأمر رداً سريعاً موحداً.

الفصل الحادي عشر

مزايا الديمقراطية

يتعين على البرلمان عادةً إعطاء موافقته قبل الشروع بعملية عسكرية هجومية، رغم إنه بإمكان السلطة التنفيذية، لأي حكومة في بعض الأحيان القيام بذلك بقرار خاص إطلاع البرلمان على ذلك. ولكن إذا ما تعرض البلد الديمقراطي إلى هجوم عسكري، فالموافقة البرلمانية لن تكون ضرورية للشروع بالعمليات الدفاعية عن البلاد؛ بإمكان الشَّعْب أن يصوت على قرار بتجنيد الناس للخدمة في الجيش. أما الأنظمة الملكية والدكتاتورية، فتستطيع من الناحية النظرية في حالات الحرب التصرف فوراً وبقوة؛ ولكن مع ذلك تشير البحوث الواقعية إلى أن الديمقراطيات مهيأة أكثر للأنتصار في الحروب من الأنظمة الغير ديمقراطية، وتفسير ذلك أن السبب الرئيسي يعود إلى شفافية نظام الحكم وأستقرار سياساته حال تبنيها، وهو السبب وراء كون أن»الديمقراطيات قادرة أكثر على التعاون مع شركائها في خوض الحروب». هذا فيما ترجع دراسات أُخرى سبب هذا النجاح في خوض الحروب إلى التجنيد الأمثل للموارد أو أختيار الحروب التي فيها فرص الأنتصار كبيرة.

إنخفاض مستوى الفساد

إنَّ الدراسات التي أجراها البنك الدولي تُوحي بأن نوع المؤسسات السياسية الموجودة، مهم جداً في تحديد مدى إنتشار الفساد: (ديمقراطية، أنظمة برلمانية، أستقرار سياسي، حرية الصحافة،إلخ) كلها عوامل ترتبط بإنخفاض مستويات الفساد.

إنخفاض مستوى الإرهاب

تُشِيرُ البحوث إلى أن الإرهاب أكثر إنتشاراً في الدول ذات المستوى المتوسط من الحُرِّيَّات السياسية، وأقل الدول معاناة من الإرهاب هي أكثرها ديمقراطية.

إنخفاض الفقر والمجاعة

بحسب الإحصائيات هنالك علاقة تبادلية بين إزدياد الديمقراطية وإرتفاع معدلات إجمالي الناتج القومي للفرد، وإزدياد الأحترام لحقوق الإنسان، وإنخفاض معدلات الفقر؛ ولكن مع ذلك هنالك جدلٌ دائر حول مدى ما يمكن أن ينسب من فضل لديموقراطية فى ذلك. وهناك العديد من النظريات التي طرحت في هذا المجال وكلها موضع جدال. إحدى هذا النظريات هو أن الديموقراطية لم تنتشر إلا بعد قيام الثورة الصناعية والرأسمالية، وما يبدو للعيان من أدلة من خلال مراجعة الدراسات الإحصائية تدعم النظرية القائلة، بأن إزدياد جرعة الرأسمالية، إذا ما قيست على سبيل المثال بواحد من المؤشرات العديدة للحرية الاقتصادية، والتي إستخدمها محللون مستقلون في مئات من الدراسات التي أجروها «يزيد من النمو الاقتصادى والذي يزيد بدوره من الرفاهية العامة، وتقلل الفقر وتؤدي إلى الديمقراطية» هذا من الناحية الإحصائية. وهناك إستثناءات معينة، مثل (الهند) التي هي دولة ديمقراطية، لكنها ليست مزدهرة أو سلطنة (بوروناي) التي تمتلك معدلاً عالياً في إجمالي الناتج القومي، ولكنها لم تكن قط ديمقراطية. وهناك أيضاً دراسات أُخرى تُوحي بأن زيادة جرعة الديمقراطية تزيد الحرية الإقتصادية، برغم أن البعض يرى وجود أثار سلبية قليلة جداً أو معدومة لذلك.

نظرية السلام الديمقراطي

إنَّ نتائج العديد من الدراسات المستندة إلى معطيات وتعريفات وتحليلات إحصائية متنوعة، أظهرت نتائج تدعم نظرية السلام الديمقراطي، فالديمقراطيات الليبرالية بحسب تلك الإحصائيات، لم تدخل قط في حروب مع بعضها؛ ووجدت أحدث البحوث بأن الديمقراطيات التي شهدت حروباً أهلية أقل أيضاً أو ما يُطْلق عليها الصراعات العسكرية داخل الدولة.

ولم ينجم عن تلك الحروب أكثر من (1000) قتيل أي معناه، بأن الحروب التي حدثت بين الديموقراطيات شهدت حالات قتل أقل، وبأن الديمقراطيات شهدت حروباً أهلية أقل. قد توجه إنتقادات عديدة لنظرية السَّلَام الديمقراطي بما فيها الإشارة إلى العديد من الحروب التاريخية، ومن أن عدم وقوع الحروب ليس سبباً مرتبطاً بنجاحها.

إنخفاض نسبة قتل الشعب

تشير البحوث إلى أن الأُمم الأكثر ديمقراطية تتعرض إلى القتل بدرجة أقل من قبل حكوماتها.

السعادة

كلما إزدادت جرعة الديمقراطية في دولة ما إرتفع معدل سعادة المجتمع والرفاهية والإستقرار.

مشكلة الديمقراطية في السُّودَان

في هذا الجانب، لا ندعي أننا نقدم سرداً تاريخياً لتوضيح التفاصيل الدقيقة للثورة المهدية وما صاحبها من ممارسات سلبية مختلفة، بل نحاول أن نُشِيرُ إليها كإحدى مراحل تطور الدولة السُّودَانِيَّة؛ حيث إنتهت علي يدها دَّوْلَة الإستعمار التركي، كل ما نستطيع قوله عن الثورة المهدية إنها ثورة مكتملة، لا تضاهيها في جسارتها إلا القليل من الثورات الأُخرى، لكنها سرعان ما إنحرفت عن مسارها الثوري وتحولت إلى بؤر للنزاعات القبلية والجهوية. ونحن إذ نتوقف عند هكذا تجارب إنما نريد فتح مداركنا على طبيعة المشكلات التي وقفت حجر عثرة أمام ممارسة الديموقراطية بالسُّودَان القديم، وإستمرت عائقاً أساسياً أمام تطورها، هذا إضافة إلى عوائق كثيرة أخرى نذكر منها.

نمط الأُسرة البطرياركية

إذا ما عرفناه الأُسرة «البطرياركية» بأنها الأسرة الممتدة التي تحتوي أكثر من جيلين، وتعتبر الأُسرة (النووية) (أي علاقة القرابة من الدرجة الأُولى)، مجرد فرع من فروعها أو إمتداداً من إمتداداتها: نجد أن هذا النمط من النظم هو السائد في أغلب بقاع السودان، ولدى كافة

الكيانات الثقافية والإثنية التي يفوق عدده أفراد بعض أسرها المائة، كما هو الحال لدى بعض القبائل في السودان الجنوبي. مشكلة هذا النمط الإجتماعي هي أن الفرد ينشأ فيه على نوع من التبعية الصارمة، تصل أحايين كثيرة حد إلغاء إستقلاليته حتى فى الأُمور الشخصية مثل أختيار الزوجة بالنسبة للرجل، أما بالنسبة للمرأة فلا قياس.

أما على المستوى الاقتصادي والسياسي (في المدينة خاصة)، فيجد المرء نفسه مسؤلاً عن كفالة وإعالة جيش جرار من أفرد الأسرة مما يضطر إلى الإلتواء في وسائل كسب العيش، كسُوء إستغلال السلطة، إن سنحت له، والعمل على توجيه جيشه (أفراد الأسرة) في الأُمور السياسية بحسب رؤيته الشخصية، وفي هذه الحالة يفقد جل المواطنين أستقلاليتهم في الحياة العامة.

على مستوى الإدارة، فإن هذا النظام (القرابي) وتمدداته يصبح عشائرياً ما يمثل مدخلاً نموذجياً للمحسوبية وخلط الخاص بالعام، إذا تصبح مفاهيم مهمة في الدولة الحديثة مثل (الخاص) و(العام) مجرد دوال هلامية تفتقر إلى التعريف القانوني الجامع المانع والمحدد، وبالتالي تصبح الأسرة إمتداداً للعشيرة والعشيرة امتداداً للقبيلة، والقبيلة إمتدادً للطائفة والطائفة إمتدادأ للحزب السياسي، والحزب السياسي إمتداداً للدولة. أما الآخرين فلا وجود لهم وإن وجدوا فهم أعداء أو في أحسن الأحوال (خدم وحشم) حسبما يقتضي الظرف.

التركيبة الإثنية الثقافية

السُّودَان القديم من أكثر الدول تعدديةً في الأعراق والثقافات، فهناك أكثر من (750) قبيلة وحوالي (500) لغة، والتعدد ليس هو المشكلة في حد ذاته، إنما تكمن المشكلة في النظر إلى السلطة، خاصة وأن السُّودَان دَّوْلَة مصنوعة إستعمارياً وقصيرة التجربة (أقل من قرنين) منذ قيام الدَّوْلَة الحديثة فيه.

هذه الدَّوْلَة الحديثة مجرد شكل تم إلباسه لمجتمعات تقليدية غير متسقة، ومتفاوتة تاريخياً وثقافياً، تم جمعها حسب مقتضيات خارجية متمثلة في مصالح الإستعمار وتوجيهاته في الأساس؛ وبخروج الإستعمار وبقاء الدَّوْلَة على ذات نسقها، إنخرطت هذه الكيانات غير المتجانسة من بعده في نزاعات مسلحة مستخدمة ذات أسلحته القديمة، مما فاقم الأمر، أن لا أحد ممَن يسمون بالزعماء الوطنيين أمتلك أفقاً يستوعب ضرورة التوازن من

أجل التعايش السلمي. هذه التوازن بين حاجة الدَّوْلَة إلى النظام، وحاجة هذه الكيانات إلى التعبير والممارسة والتطلع لمستقبل أفضل؛ إلا أن الواقع يسير بعكس ذلك، خاصة على مستويات السلطة،الاقتصاد والإعلام...إلخ. لأن كُلُّ حزب بما لديه فرحُون! فقد برزت النزاعات الدامية والحروب الأهلية حول السلطة؛ وبرزت أزمة الهوية كقضية مركزية، ولم يعد الكلام عن الديمقراطية بالفهم الإجرائي مقنعاً لوضع حداً لهذه الصراع الدامي حول السلطة المستند على جذور إثنية، ثقافية، دينية وغبن تاريخي.

التركيبات الطائفية

ظلت أجزاء عديدة من السُّودَان الشمالي منخرطة في حوار مع الثقافة (الإسلاموعروبية) إمتد لقرون طويلة، وعبر معادلة الزواج أُحادي الاتجاه (عرب السودان)، تم وسم تلك الأجزاء بالطابع العربي عرقياً وثقافياً، ومن خلال الطرق الصوفية، تم توسيع قاعدة الإسلام وطبعه بالطابع الصوفي، الذي لا يعِير إقامة (الدَّوْلَة الإسلامية) أو تشريع (القوانين الإسلامية) أهمية كبيرة، من الناحية الأعتقادية. أما على مستوى الفكر، فهو لا ينشأ على (التفكير) والتدبر والتفقه (بالمعنى المعلوم)، وإنما يقوم على الأُسس الروحانية التي تعتمد على مبدأ (التوكل) وآلية الاتباع؛ لذلك غالباً لا يفرز نزاعات على أُسس فكرية. هكذا ظل التصوف أساساً للوعي الديني السياسي (الطائفي)، فكان لكل شيخ طريقة صوفية زعيم قبيلة يسانده ويرفده بالمال والمناصرين، أن لم يكن هو صاحب السلطتين؛ وفي المقابل، فإن لكل زعيم قبيلة شيخ طريقة يتوسل به للدنيا والآخرة. كان ذلك أساساً مفصلياً لتركيب البنائي للطائفية السياسية الراهنة (التي توجد حتى في طرائق عمل الأحزاب العلمانية).

بعد تكوين الدولة الحديثة في السودان برزت طائفتان كبيرتان (الختمية) بزعامة المراغنة (نسبة إلى محمد عثمان الميرغني الجد)، والأنصار بزعامة (آل الإمام محمد أحمد المهدي)، وما زالتا تلعبان أدواراً كبيرة في الصراع داخل السُّودَان.

طائفة الختمية

كانت نشأتها الفعلية في السُّودَان مع قيام الحكم التركي المصري عام **1821**م، ولظروف

تاريخية لا يسع المجال لذكرها فقد إنضمت لهذه الطائفة غالبية القبائل في أواسط وشمال وشرق السُّودَان، وبعض المجموعات من كردفان في غرب البلاد، لكن يظل أهم أتباعها هم تلك المجموعات من التجار المنتشرين في معظم المدن السودانية شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً.

طائفة الأنصار

جاءت نشأتها متاخرة نسبياً عن نظيرتها، إذا تكونت بعد قيام الثورة المهدية 1881 1898-م، بقيادة الإمام محمد احمد المهدى، الذي «إدعى» أنه المهدي المنتظر، ولأنه في الأساس رَّجُل دين متصوف، فقد ترك بعد موته مجموعة من الخطب والأوامر والإرشادات وبعضاً من الأدعية التي جمعت فيما بعد تحت اسم (راتب الإمام المهدي) وصار يتوسل به أتباعه. إلا أن الفضل في التأسيس الحقيقي لطائفة الأنصار الراهنة والتي تأسست بعد إنهيار الدَّوْلَة المهدية بسب الغزو الثنائي الإنجليزي المصري في العام 1898م ومحاولة الإستعمار إستبدال النمط الديني (الثوري) يرجع إلى السيد «عبد الرحمن» إبن الإمام المهدي.

هنا لا بد أن نُشِير إلى أن الإستعمار التركي جُوْبِهَ بمقاومة عنيفة من قبل الأنصار أدَّتْ إلى سقوط دولته على أيديهم، لذلك تم الأستقواء بآخرين من المهادنين له مثل طائفة الختمية. وما أن تنامى نفوذ هذه الطائفة حتى فطن السيد «عبد الرحمن» لذلك فأتجه مباشرةً إلى ذات الحيلة متبعاً أسلوب المهادنة، فسمحت له السلطات الإستعمارية بممارسة نشاطه الديني كما تمارسه الطرق الصوفية، فأستثمر في الراتب وقام بطبعه ونشره بين أتباعه وقام بتنظيمهم وترتيبهم هرمياً ورأسياً عبر المناديب وأفقيا عبر أصطفاف القبائل. ويقوم هذا الترتيب الهرمي على تبعية أبناء القبائل لزعمائهم، وتبعية الزعماء للمناديب، وتبعية المناديب للإمام.

تم إدخال السيد «عبد الرحمن» في نظام اقتصاد الدولة الحديثة بإقراضه المال وإقطاعه الأراضي الزراعية، خاصة في منطقة الجزيرة والنيل الأبيض فأصبح من كبارالإقطاعيين الذين أصبحوا لاحقاً نموذجاً لأزمة الديمقراطية في السودان بكافة مراحلها التاريخية إلى يومنا هذا. لذلك كله، فإننا نحاول هنا أن نبحث عن دور المثقف والسلطة معاً في تأسيس وعي جمعي يسهم في إيجاد آفاق أرحب لواقع ديمقراطي صحي بالنسبة لنا في دولة السودان الجنوبي الوليدة التي ظل شعبها يعاني الأمرين، في ظل الأنظمة العسكرية والأنظمة الغير

ديمقراطية التي تعاقبت على حكم (السودان القديم)؛ وضمن هذه المحاولة، فإننا بالضرورة سنتحدث عن أدوار أخرى تكاد تكون غائبة عن كل من يتابع مسارات العمل العام في وطننا الذي يفتقر إلى أبسط مقومات العملية الديمقراطية التي ظلت تطالب وتبشر بها معظم الأحزاب السودانية بإعتبارها أساساً لإستقرار الدولة ونموها وتقدمها.

إن ما يميزنا نحن كدولة من دول العالم الثالث، هو جديتنا فى الحوار والطروحات حول هذا الأمر (الديمقراطية)، إذا وردت في مختلف مواثيقنا بدءاً من منفستو الحركة الشعبية وإلى كافة المواثيق الأُخرى.

صحيح أن منفستو (الشعبية) أمن على أهمية الديمقراطية، إلا أنه في واقع الأمر يظل حزباً حاكماً يبتعد كثيراً عن ممارسة أي شكل من أشكال الديمقراطية، حتى داخل مواعينه الحزبية وتشكيلاته الحكومية، وذلك بسبب ضمور وتراجع برامجه. إضافةً إلى بطء إنقاذ الديمقراطية ذاتها، يدعم ذلك غياب واضح لدور المثقفين الثوريين الجنوبيين (الإنتلجنسيا) في الدفاع عن ضرورة تطبيق الديمقراطية على واقع دولة السودان الجنوبي الحديثة؛ بعد أن رزحت تحت الصراعات والنزاعات لأكثر من ربع قرن ظل مواطنوها خلالها يوصفون بسكان المناطق الأكثر تهميشاً، ما يستدعي إجتراح أنماط جديدة للحكم.

إلا أن ما يسترعى الإنتباه ويستدعى الذهول ويصيب المرء بخيبة الأمل، نشهده من موت لضمائر القادة المؤسسين، خاصة وأنهم أكثر من عانوا في سبيل إيجاد واقع ديموقراطياً أفضل؛ لكنهم اليوم أصبحوا أكبر معوق لعملية التحول الديمقراطي، إذا يقفون مكتوفي الأيدى إزاء عدم تفعيل القوانين والأشكال التي تؤطر لمزيد من الأستقرار وتخلق مناخات صحية للحوار بين جميع مكونات الشعب السوداني الجنوبي السياسية والمدنية والفئوية وخلافها، وذلك بسبب من طباعهم العسكرية ربما!

إن إرساء قيم الديموقراطية حتى ولو لم تكن مكتملة الأركان في السودان الجنوبي يكبح جماح السلطة ويروض طاقتها في سبيل بناء مجتمع مزدهر وحر، ويحُول دون حدوث إنقلابات عسكرية تحِيل الحلم الوردي إلى كابوس مروع؛ وهذا ما سيحدث أيضاً إذا ما حاولت النخب السياسية تطويع الديموقراطية بحيث تصير أداة طيعة لإنجاز تطلعاتهم في الهيمنة وتحقيق مكاسبها الذاتية على حساب الشعب الذي أستودعها ثقته، لا سيما إذا ما عمدت إلى إبعاده وإقصائه عن السلطة.

كما دأب قادة حكومات (السودان القديم) على طرح مشروعات تنموية واقتصادية براقة

يستثيرون بها الجماهير لكسب أصواتهم في الأنتخابات، ثم ما أن يتبواؤ المناصب حتى يلهثون وراء تضخيم رؤوس أموالهم، ويكرسون للمحسوبية فتغيب الشفافية والمساواة ويستعان بالأقارب والمؤيدين فتُطمِس الديموقراطية جملةً وتفصيلاً.

وهذا ما يتم الآن هنا في دولة السودان الجنوبي، فما تمارسه النخب والرموز ودعاة الديموقراطية على الصعيد السياسي وعلى مرأى من كل الجنوبيين واضح وشاهد وخير دليل أن ما يفعلونه لن يفضي إلى تفتيت السلطة وإعادة توزيعها وفقاً لمبادئ الديمقراطية؛ وإنما ستؤدي إلى نزع هيمنة الدولة وإستبدالها بهيمنة العصبيات والهويات المنغلقة على نفسها. خاصة في ظل غياب الوعي الثقافي بقيم الديمقراطية لعدد مقدر من رموز الدولة، ويظهر ذلك في السلوك اليومي والممارسة السياسية السالبة لبعضهم؛إذا يتوسلون الترصد وتدبير المكائد والإغتيالات (الكلامية) ولا سيما إطلاق الشائعات وإقصاء الآخر حتى ولو كان رفيقاً حزبياً. والدليل على ذلك غياب كادر الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي عمل في القطاع الشمالي عن العمل السياسي في السودان الجنوبي بعد الإستقلال؛ من المؤسف حقاً أن يتم إجهاض كافة أشكال الديمقراطية وحرية التعبير في بداية تكوين الدَّوْلَة المستقلة من قبل ذات دعاتها.

الفصل الثاني عشر

الإنقسامات التاريخية داخـل الحركة الشعبية لتحرير السودان

تاريخياً شهدت العديد من الحركات إن لم يكن جُل حركات المقاومة والتحرر المسلحة أشكالاً مختلفة من الإنقلابات الداخلية والإنقسامات؛ ولكل إنقسام في حركة للتحرر له محركاته وديناميّاته الخاصة. والحركة الشعبية لتحرير السودان ليست محصنة أو مستثناء من هكذا تجارب الإنقلابات الداخلية والإنقسامات.

نقف هنا على سرد/ مالك عقار عضو المكتب السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان ورئيس الحركة الشعبية شمال «جزءً من تاريخ الإنقسامات وكيف أنها دائماً ما تبدأ بإنقلاب داخلي في التجربة السودانية؟» وبشكل خاص في الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان. وبهذا السرد ساحاول الأجابة على أسئلة مثل ماهي الإنقسامات الرئيسية في تاريخ الحركة الشعبية لتحرير السودان؟ لماذا يقع الرفاق الذين قاتلوا عدواً مشتركاً لعقود طويلة ضحايا للإنقسامات المدمرة لهدفهم الاستراتيجي ولتاريخ نضالهم؟! أين يكمن الخطأ؟ ما هي الدروس التي علينا تعلمها من تجارب الإنقلابات الداخلية والإنقسامات؟ وما هي الأسئلة الهامة التي فات علينا طرحها؟ بل وما هي القضايا الوطنية المركزية المرتبطة بنضالنا كحركة تحرير مسلحة؟

بعض وقائع إنقسامات الحركة الشعبية لتحرير السودان

في مستهل بدايات الحركة الشعبية لتحرير السودان، قادت مجموعة الأنانيا (2) أولى إنقسامات الحركة، على إثر محاولة إنقلاب داخلي تم في قرية إتانق الإثيوبية. وشارك في

الإنقسام الأول عدد من الأشخاص منهم أكوات أتيم دي ميان، غوردون كونج شول، وليام عبدالله شول، فينسنت كوانج وآخرين. وبالضرورة عطل هذا الإنقسام تطور الحركة الشعبية لتحرير السودان لعدة سنوات، وذلك بسبب القتال الذي خاضته من أجل إعادة تنظيم صفوفها حول أهدافها التأسيسية؛ كما فقدت الآلاف من الأرواح في الإقتتال الداخلي المصاحب للإنقلاب في (بيلفام، جيكو، وكوانيلاو)، وإنتهى مصير المجموعة المنقسمة في الخرطوم؛ في قلب مواقع العدو. حيث أنشأت مركز قيادتها العسكرية داخل القيادة العامة للجيش هنالك. وسرعان ما أخذت القوات المنشقة، في القتال إلى جانب الجيش الحكومي السوداني في مواجهة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. وطرحت المجموعة المنقسمة تبريرين رئيسيين لمعركتها ضد الحركة الشعبية : المبرر الأول هو أن الحركة الشعبية مهيمن عليها من قبل قبيلة الدينكا، ممثلة في العقيد دكتور جون قرنق، المقدم كاربينو كوانين، الرائد سلفا كير ميارديت و الرائد أروك طون؛ وبالفعل أتخذ القتال طابعاً إثنياً؛ النوير ضد الدينكا، والذي سقط فيه الآلاف من الضحايا، حرقت فيه القرى، نهبت الممتلكات وإغتصبت النساء. أما المبرر الثاني الذي قدمه المنشقون حينها هو الحاجة لإصلاح الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان ومراجعة «رؤية السودان الجديد»، ومطالبتهم بتغيير البنية العسكرية والسياسية للحركة لتخدم أولوية تحرير السودان الجنوبي وليس تحقيق السودان الجديد.

مدفوعاً بحافز الصراع من أجل السلطة، كان الإنقسام الأول في الحركة الشعبية لتحرير السودان عبارة عن «فوضى منظمة» على حد قول عالم الأنثروبولوجي إيفانز بريتشارد في دراسته حول قبيلة النوير في أربعينيات القرن الماضي. وبعد تحرير قاعدة بيلفام العسكرية في العام 1984 بواسطة وليام نيوان، إنتهى المطاف بأعضاء الجناح المنقسم بإيوائهم في الخرطوم فيما أصبح يعرف للنظام بـ»القوات الصديقة». حيث أستمرت الخرطوم في تحديد القيم والأهداف السياسية للمجموعة المنشقة، بما فيها وضع نظامهم الداخلي في العمل؛ وأستمر ذلك الوضع حتى رجوعهم للحركة مرة أُخرى في أغسطس 1988 عبر عملية جوكمير للمصالحة.

حدث الإنقلاب الثاني في العام 1987، وذلك عندما أستخدم المقدم كاربينو كوانين المحور الثاني بالنيل الأزرق معلناً المطالبة «بإصلاح» الحركة الشعبية كذريعة لتعبئة المقاتلين من إقليم بحر الغزال لتأييده. لم يكن كاربينو صاحب شعبية كافية تمكنه من تعبئة كل إقليم بحر الغزال، والتي كانت ستشكل في حال توفرها كارثة حقيقية للحركة الشعبية. وقد تم إحتواء محاولة الإنقلاب الداخلي من خلال إعتقال كاربينو دون إراقة دماء. وإنتهى المطاف

بكاربينو فيما بعد مستضافاً في الخرطوم، حيث تم تقديم الدعم له لشن الحرب ضد الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، حتى تمت تصفيته لاحقاً بواسطة بيتر قديت (الجندي العراقي)، والذي كانت تدعمه الخرطوم أيضاً.

مثال آخر على الإنقسامات الداخلية التي مرت بها الحركة الشعبية لتحرير السودان هو إنقسام الرائد أروك طون أروك؛ حيث لم يكن أروك راضياً بالموقع الذي منح له في قيادة الحركة الشعبية، لأنه كان يرى نفسه أكثر قوة ونفوذ من كاربينو كوانين، وليم نيوان، و سلفا كير الذين تمت ترقيتهم عسكرياً وتم تجاوزه في هذه الترقيات القيادية؛ وقد كان أروك طون دائم المجاهرة والنقد في قضية التصعيد والترقيات. وقد استغل بالفعل فرصة زيارة له للمملكة المتحدة ليشرع في الإتصال مع أحد جنرالات الجيش الحكومي، عبد العظيم صديق، في العاصمة لندن. وعند عودته من هنالك تم القبض على أروك طون ووضع في السجن الخاص بالجيش الشعبي؛ حيث قضى بعض الوقت في سجنه في غرب الإستوائية حتى تمكن من الهرب. وقد إنتهى المطاف بأروك في الخرطوم موقعاً لإتفاقية صلح مع النظام في الخرطوم. وقد كان الهدف من ذلك الأتفاق الإطاحة بالدكتور جون قرنق من قيادة الحركة تحت دعاوى إصلاح الحركة الشعبية؛ وإلتزام الحكومة في الخرطوم بالأستجابة لمطالب جنوب السودان بالتحرير. أنتهت حياة أروك طون في نهاية المطاف في حادثة تحطم طائرة بمنطقة الناصر في جنوب السودان مع نائب الرئيس الزبير محمد صالح وآخرين، وهي حادثة أثارت العديد من الشكوك وأحتمال تدبيرها من قبل الإسلاميين في الحكومة للتخلص من الزبير محمد صالح وأروك طون.

وبحلول منتصف التسعينيات، كانت الحركة الشعبية قد أستعادت قوتها وتمكنت من تحرير مناطق عديدة، شملت جلهاك في شمال أعالي النيل، توريت في شرق الأستوائية، ياي، مريدي، موندري، يامبيو، طمبرا، وكبري بو في غرب الأستوائية. وقد كانت تلك الإنتصارات هامة جداً، حيث قد تم تحقيقها بالرغم من الإنقسامات الداخلية الجارية وفي ظل فقدان الدعم الإثيوبي بعد سقوط نظام منغستو هايلي مريام في أديس ابابا.

في العام **1990**م أجتمعت قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في إجتماع ضم أكثر من لوائين في منطقة فقاك بغرض تأسيس وحدات عسكرية جديدة وإعادة هيكلة القيادة العسكرية؛ وتمخض الإجتماع عن وضع قطاع وسط وشمال أعالي النيل تحت قيادة الدكتور/ ريك مشار. وتم وضع قطاع النيل الأزرق وغرب أعالي النيل تحت قيادة الدكتور/ لام أكول. وقد تم تكليف القائدين المذكورين بهذين الموقعين القياديين وإرسالهما للميدان، بالرغم

من الشائعات المتواترة حينها حول إنخراطهما في التخطيط للقيام بإنقلاب داخل الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. (وثق دكتور لام أكول لهذه الفترة في كتابه «داخل ثورة إفريقية» والذي أشتمل على تفاصيل ذلك الإنقلاب).

في سبتمبر 1990م، بدات القوات في التحرك لمناطق العمليات الخاصة بكل منها وفق القطاعات الجديدة؛ وكان أن تم إرسالي ضمن القوات الخاصة المتجهة إلى منطقة غرب الاستوائية. وعند وصولنا لمنطقة جبل بوما، أتصل بيَّ دكتور جون ليبلغني بأن لام أكول في المابان طلب تبليغي لديه. وسألت إن كان يتوجب علي فهم ذلك بإعتباره أمراً بالتبليغ لديه في المابان. قال قرنق: «هذا ليس أمراً، ولكن الغرض إحاطتك علماً بأن هذه رغبة لام.» قمت بسؤال دكتور جون مباشرة عما إذا كان على دراية برغبات و مقاصد دكتور لام الأُخرى؟ أضفت بأنه إذا كان ذلك بمثابة أمراً عسكرياً فسوف أُغير مسيري واتجه إلى دكتور لام في المابان. أما إذا كان لديَّ الخيار في الموضوع، فإنني أفضل التوجه والأستمرار في أداء مهمتي الأصلية في غرب الإستوائية، وهو ما تم بالفعل. سارت حملتنا في غرب الأستوائية بصورة جيدة جداً؛ حيث قمنا بتحرير كامل الإقليم. بل واصل قطاعنا في التمدد في أتجاه دارفور تحت قيادة داؤد يحي بولاد وعبدالعزيز آدم الحلو.

خلال نفس الفترة، منتصف العام 1991م أعلن دكتور/ ريك مشار ودكتور/ لام أكول وغوردون كونق عن إنقلابهم المتوقع في مدينة الناصر، والذي نتج عنه خلق مجموعة إنقسامية جديدة: الحركة الشعبية لتحرير السودان/ جناح الناصر. وقد ردد قادة الإنقلاب الجديد صدى ما طرحته الإنقلابات والإنقسامات السابقة في الحركة الشعبية، حيث ذكروا أن من أسباب الإنقلاب أهمية نقل النضال لقضية تقرير مصير السودان الجنوبي والقيام بعملية إصلاح وديموقراطية الحركة الشعبية، وإحداث تغيرات في قيادتها وهيكلتها؛ إلا أن الدفع بمثل هذه الأجندة والأهداف كان عادة ما يتم إفساده، وذلك بتصوير الآخرين غير المشاركين والموافقين على الإنقسام بإعتبارهم مرتدين عن المبادىء، خونة للقضية، وفاسدين في أشخاصهم.

واللافت أنه وخلال السنوات العشر التي أستمر فيها وضع الإنقسام لم تتحقق أي من الإصلاحات أو أجندة الإنقلاب التي أدرجها دكتور/ لام ودكتور/ ريك في وثيقة الإنقلاب المعنونة بـ»لماذا ينبغي الأطاحة بقرنق؟.» حيث كان الإنجاز الوحيد لذلك الإنقسام هو

أتفاقية «الخرطوم للسلام»؛ وموافقة النظام الإنتهازية لمطالبة المنشقين بحق تقرير المصير. أدى إنقلاب مشار ولام إلى إنقسام كامل في الحركة الشعبية. وأصدر الأثنان الأوامر مباشرةً لقواتهما لقتال الجيش الشعبي لتحرير السودان، بدلاً عن قتال العدو الحقيقي؛ نظام الخرطوم. وخلال أيام، تم إرتكاب المجازر بكافة مناطق سيطرة الحركة الشعبية. ففي منطقة بور وحدها، وهي المكان الذي ينحدر منه دكتور جون قرنق، تم قتل الآلاف من المدنيين، ونهبت الممتلكات، وإغتصبت وقتلت النساء. وقد إستفادت حكومة الخرطوم بشكل فوري من ذلك الإنقسام، حيث شنت حملتها العسكرية جيدة الإعداد، والمعروفة بـ»صيف العبور» والتي نتج عنها فقدان الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان لمعظم المناطق في أعالي النيل لمجموعة رياك مشار- لام أكول وللقوات الحكومة السودانية. وبدوره قام وليام نيوان، أحد كبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان، بمتابعة المنطق العرقي للإنقسام الذي كان قد تبناه مشار للتعبئة ولكسب الدعم للإنقسام، حيث قام وليام نيوان متبعاً هويته الأثنية كنويراوي، معلناً الإنضمام للإنقلاب. كما قام كاربينو كوانين باتخاذ ذات المنحى في بحر الغزال معلناً الإنضمام لمجموعة وأجندة الإنقلابيين.

وبدلاً عن الزحف والتقدم نحو مدينة جوبا كما كان مخططاً ومعداً له في ذلك الوقت من قبل الجيش الشعبي، وإكتمال كافة عناصر ذلك التقدم لتحقيق النصر الكبير، أدَّى تحالف المجموعات المنشقة إلى إرجاع الحركة الشعبية إلى الوراء بخطوات كثيرة، ووجدت نفسها في وضع بالغ الصعوبة بالدفاع عن نفسها ضد القوات المنشقة عنها، وفي مواجهة نظام الخرطوم في نفس الوقت. ونتيجة لذلك، فقدت الحركة الشعبية معظم مواقعها وأصبحت منحصرة في مناطق محدودة في الجنوب، مع جيوب صغيرة تحت سيطرة يوسف كوه في جبال النوبة. أما النيل الأزرق، فقد تم إنتزاعه بالكامل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها. وفي شرق الإستوائية تم إجبار غلاريو مودي وآخرين على الإنضمام لقوات ريك مشار وذلك بسبب توازن القوى القائم على الأرض كأمر واقع، حيث كانت قوات النوير تسيطر على المنطقة، ولم يكن أمام غلاريو وقواته سوى العمل وفق القاعدة العسكرية: «إذا لم تكن قادراً على قتالهم، فعليك التوصل إلى سلام معهم.»

بعد تغيير الأوضاع الميدانية وفقدان الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان لمعظم المناطق التي كانت تحت سيطرتها، قامت المجموعات المنشقة بالتوقيع على أتفاقية «الخرطوم للسلام» من الداخل مع نظام الخرطوم في العام **1997**م. وقد منح النظام الحاكم المجموعات المنقسمة مطلبها الخاص بحق تقرير المصير للسودان الجنوبي و**80%** من عائدات النفط. وكما قالت التجارب السابقة، مثل

إنقسام الحركة الشعبية فرصة لابد من إغتنامها للنظام في الخرطوم، حيث لم تمثل الأتفاقية لهم قضية مبدئية؛ وبمجرد تحقيق الأستفادة القصوى من إنخراط المجموعات المنشقة في حرب الوكالة للنظام ضد الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، تراجع النظام عن إلتزامه بالاتفاقية. ولم يجد دكتور/ ريك مشار من خيار أمامه سوى العودة إلى الحركة الشعبية، وتبعه لاحقاً دكتور/ لام أكول ووليام نيوان.

وقد صدق إنتماء أعضاء الحركة الذين حافظوا على ولائهم للقيادة التاريخية، والتزامهم برؤية وأهداف السودان الجديد، وبالهيكل التنظيمي للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. ذلك الإنتماء والصمود فيه هو الذي هزم في نهاية المطاف أُولئك مِمَن ظلوا يحاولون تقسيم الحركة الشعبية. ليس ذلك فحسب، بل أدَّت الهزيمة السياسية للمنشقين إلى أن تستعيد الحركة والجيش الشعبي قوتها ووحدتها وتقدمها. حيث قام الجيش الشعبي بإعادة تأسيس جبهة النيل الأزرق العسكرية، والتي حققت تحرير عدة مناطق منها الكرمك وقيسان، وأخذت القوات في التقدم نحو عاصمة الولاية الدمازين. كما تمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضاً من تحرير كابويتا، رومبيك، تونج، ياي، ووضعت جوبا مرة أُخرى تحت الحصار.

لهذه الخلفية الخاصة بإنقسام مجموعة الناصر أهمية أُخرى، وهو تزامن سردها هنا مع حلول الذكرى العشرين لإنقسام ريك مشار، لام أكول وغوردون كونق. فالنتائج الكارثية لذلك الانقلاب والانقسام ما زالت جارية حتى تاريخ اليوم، بل وترتب علي ذلك الإنقسام وما زال يؤثر على تفكير وممارسات العديد من السودانين الجنوبيين. فإن الحرب المدمرة الدائرة حالياً في السودان الجنوبي، والتي بدات في ديسمبر 2013م، يمكن بسهولة تتبع رمادها وجذورها لنجدها متصلة بذلك الانقسام، أي قبل 20 عاماً بالتمام من الآن.

في نهاية الأمر، أنتهي إنقسام مجموعة الناصر، والأنتصارات الكبيرة التي حققها الجيش الشعبي بعدها، بخلق واقع جديد على الأرض من خلال أستمرار الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، كياناً قوياً موحداً شكل ضغطاً مبدئياً وحقيقياً على حكومة الخرطوم، سياسياً وعسكرياً، مما مهد الطريق لأنخراط النظام الجدي في محادثات السلام، وهو ما قاد في النهاية الى التوقيع على اتفاقية السلام الشاملة في العام 2005.

الفصل الثالث عشر :

فادات

إفادات مهمة حول الواقع السياسي بجمهورية السودان الجنوبي عقب الحروب الداخلية الأخيرة 2013م - 2015م - 2016م

تدعيما للأفكار التي طرحتها في الكتاب، ونحن نتقصى حقيقة الواقع السياسي في هذا الفصل من فصول الكتاب، أستنطقنا مجموعة من الكتاب والمثقفين والقيادات السياسية من الذين خبروا هذه الدروب، ولهم تجاربهم وخبراتهم بإعتبارهم شهوداً على العصر، لتكون هذه الأراء دعامة للفكرة الأساسية، أخذين في الأعتبار أن تلاقح الأفكار وتبايناتها هي التي سيقوم عليها البنيان السياسي، الذي سيدفع مسيرتنا للأمام، وبالتأكيد هي أفادات مهمة وعبارة عن عصارة تجربة ثرة. مع خالص شكرنا وتقديرنا لكل القامات السياسية التي تجاوبت معنا، ولتكون أضافاتها خير معين نستهدى به، لنتلمس الطريق الصحيح، الذي يوصلنا إلى الغايات التي نرجوها أن تتحقق في واقع حياتنا.

تصريحات قادة الحزب الشيوعي بجنوب السودان :

جلسنا إلى عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بجنوب السودان الأستاذ/ إسماعيل سليمان، الذي إستفاض في شرح مسببات الصراعات بعد الأستقلال عن السودان الأم، حيث قال في حديثه ل»لصحيفة الوطن» كان الشعب الجنوب سوداني ممنياً نفسه أن يكون الوضع متغيراً إلى الأفضل، بأعتبار ما قدموه من تضحيات كبيرة وعظيمة، مستدركاً بأن الواقع أصبح مريراً، نسبة لحالة الفقر والمعاناة الكبيرة التي نمر بها، وقال إسماعيل كنا نعتقد أن القوى السياسية أن تعمل وفق الرؤية التي آمن عليها الشعب، مشيراً أن جنوب السودان منذ العام 2005 م ذهب إلى الإتجاه المعاكس ولم يشهد أي تحول ديموقراطي ولا تُطور في أي قضية تتعلق بالمواطن، وكما أشار أن القوى السياسية عجزت عن العمل في

خدمة المجتمع والشعب، بل فشلت في توفير الخدمات الضرورية.

وعلى صعيد آخر، أكد إسماعيل نحن في الحزب الشيوعي، توقعنا أن نكون جزءاً من الحكومة منذ بداياتها، حتى نساهم بدورنا، لكن تم إقصاءنا من الحكومة والبرلمان معا. مشَدداً على موقف الحزب الشيوعي الذي ما زال يدعم الحكومة في الجوانب الإيجابية. مضيفاً إلى ذلك، نحن ضد أي ممارسات سلبية تجاه الشعب، ومنوهاً أيضاً على تعهدهم، بالرجوع إلى المواطن وكل القواعد الجماهيرية، إذا تطورت الأمور إلى الأسوأ، لإسترداد حقوقهم المسلوبة.

كشف عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي،بأن الحزب كان في الماضي لم يسمح لكوادره بالعمل في الحركة الشعبية لتحرير السودان في فترة النضال، وأبان إسماعيل أن الدكتور جون قرنق دي مبيور هو من قدم هذه الدعوة من أجل أن يعملوا في صفوفهم، وقال الحمد الله لبى البعض الدعوة وعلى رأسهم (قبريال أشوس) وهو من مؤسسي الحركة الشعبية في كوبا مع الاخرين، منهم إستشهدوا في سبيل رؤية ومشروع الحزب الحاكم. مضيفاً إلى ذلك، يعتبر أشوس قبريال من مؤسسي الجيش الأحمر في كوبا.

يواصل إسماعيل في سرده كاشفاً، أن ما أعرفه هو أن الزعيم الراحل الدكتور/ جون قرنق دي مبيور كان ماركسياً، منذ أن كان في كوبا مستشهداً حينها قال لي بأنه «يجب أن أذهب الى محمد إبراهيم نقد لأنه شيوعياً» وكما أكد القيادي الشيوعي بأن تلك الرسالة كانت عندما ذهبنا إلى أديس أبابا وأنا بدوري أوصلت الرسالة. وفي ذات الصعيد قال إسماعيل، أن ما أعرفه هو أن الحركة الشعبية حزب قائم بذاته لكن بأسس مركزية.

وقطع إسماعيل بأن لا دور سياسي للحزب الشيوعي السوداني حينها، داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان؛ بإستثناء دور (قبريال أشوس) الذي أسس الجيش الأحمر في كوبا وكما ساعد في تأهيل بعض الكوادر. مضيفاً إلى ذلك، شاركنا أيضاً في المعارك القتالية، ومن القيادات الشيوعية أيضا (هتلر لومري) القائد الثاني في الإستوائية.

وعلى صعيد آخر، قال القيادي الشيوعي، حقيقةً لم نتوقع هذا الإنحراف الذي حدث للحركة الشعبية؛ مؤكداً على بذل الحزب الشيوعي قصار جهده لتعديل المسار، وخاصة في المنفستو الأول. كاشفاً بأن الحزب الشيوعي قد تدارس المنفستو، ووجدنا أن هناك الكثير من نقاط الإلتقاء مع الحركة الشعبية. وقال إسماعيل إن الحزب الشيوعي توقع أن تنقل الفكرة بحذافيرها؛ وقال متأسفاً أن الحركة الشعبية تبنت سياسة السوق الحر؛ مضيفاً أن هذه السياسة الاقتصادية، ليست لها أي علاقة مع واقع جنوب السودان. وأكد القيادي الشيوعي

أن هذه السياسة تدعم الرأسمالية الطفيلية لذلك ظهر الفساد، ذاكراً بأنها لم تُعطى للتنمية أي فرصة، وأصبحت الدولة تعتمد على الإغاثات. وكما أضاف إسماعيل، كان من الممكن أن ننشئ مشروعات زراعية وحيوانية، وهناك أشياء كثيرة. وقال أن الأعتماد على المورد الغير متجدد وهو النفط، وكما أن العائد لا يذهب إلى الخزينة العامة للدولة حتى يحدث الفرق.

وعلى صعيد آخر، قال القيادي الشيوعي هناك إختلافات في التوجه لدى القوى السياسية، مؤكداً بأن حزب الحركة الشعبية الحاكم أصبح ليست لديه أي رؤى؛ ملخصاً ذلك في شيئين، أولها أن الناطق الرسمي بإسم الحكومة، كان قد أباح مسألة الحرب في تصريحاته. وأردف ثانياً، أما بالنسبة للفساد فهناك تصريحات مغايرة تبيح الفساد، والتي أصبحت أفكاراً نمطية في أذهان الكثيرين لأن القيادات تؤمن بالممارسات السلبية.

وفي ذات الصعيد، قال إسماعيل إن النزاع الذي حدث في العام 2013م، كان سببه الحركة الشعبية وهي التي زرعت الفتن والقبلية كانت من ضمن أدواتها؛ كما أضاف أن المعارضة قد إعتمدت على النوير، وأصبح الحزب الحاكم من الدينكا والقبائل الأخرى خاصة في الجيش. مشدداً فالذي يحدث هو صراع سياسي بالطعم القبلي.

وعلى ذات الصعيد أضاف القيادي الشيوعي، بالطبع المصلحة كانت شخصية من القيادات العليا، لكن المواطن العادي أصبح يُعاني بسبب الحروب وسوء الإدارة؛ وقال إسماعيل، متحسراً لقد أصبح المواطن يعتقد أن الطريق الذي سلكناه وعر وشاق.

ويواصل القيادي الشيوعي في أفادته حيث قال، لا أعتقد بأن المسألة لا تكمن في الوجوه، إنما في الخارطة السياسية نحو تقديم خدمة للشعب، لكن للأسف لم يحدث شيء مثل ذلك. وعلى صعيد آخر، قال إسماعيل، إن جنوب السودان حتى الآن لم يقدم أي شيء في البرلمان الشرق أفريقي،كما أضاف معللاً لما الداعي إلى وجودنا في ذلك البرلمان الشرق أفريقي!

ترزح جمهورية السُّودان الجَنُوبِي تحت وطأة آلام، وأوضاع فوضوية لدولة فاشلة، تتمثل جزئياً في أستمرار ظروف الخروج عن القانون، والتي أوجدتها حرب التحرير الطويلة، التي أستمرت لمدة 21 عاماً؛ جزئياً بسبب البداية السيئة في حكم البلاد

وغياب قيادة سياسية رشيدة.

ونظراً لتوافر الأسلحة وأنتشارها في أيدي غالبية الأفراد من السكان المدنيين تقريباً، فمن غير المقبول أن ظروف النضال التحريري تلك هي التي سمحت على كل رَجُل بحيازة السلاح في الريف، بدلاً من الأدوات الحربية التقليدية التي كانت يستخدمها سكان السُّودان الجنوبي، في الفترة ما قبل تاريخ تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السُّودان آنذاك.

تصاعدت حالة إنعدام الأمن داخل البلاد بسبب فشل النظام الحاكم وعدم ضبطه لإيقاع النظام وفرض هيبة الدولة على كل سكان البلاد، عبر تطبيق سيادة القانون، وإعطاء الأولوية لنزع وجمع الأسلحة المنتشرة في أيدي المواطنين فوراً. لكن بدلاً عن ذلك، ذهبت الحكومة لتأكيد وممارسة طبيعتها العسكرية؛ وكذلل بدلاً عن الأستعانة بالكفاءات الوطنية السياسية والأكاديمية والتقنية؛ وجميع الآليات والمعدات المصحوبة للتنمية وتقديم الخدمات للشعب، في فترة الست السنوات الانتقالية. كما قد فشلت الحكومة في معالجة ثلاثة تحديات داخلية تتطلب حنكة سياسية قوية؛ كانت هناك تحدي للانتقال من الحرب إلى السلام، والانتقال من منطقة متخلفة من شمال السُّودان إلى دولة مستقلة وحرة ذات السيادة، وبصرف النظر عن الأثنين، كانت حالة العداء المتوقعة آنذاك من شمال السُّودان، مقترناً بحقيقة أن النظام منذ البداية سمح لنفسه الأنخراط في سوء إدارة، بصورة لا مبرر له، وعدم الأعتماد على الكفاءة، وإنتهاج نهج الفساد والمحسوبية.

في العام 2013م، أدخل أعضاء الحزب الحاكم السُّودان الجنوبي بلا خجل البلاد في حروبٍ عبثية، ليست لها مبررات، غير البحث عن سلطة حتى ولو كان فوق جماجم الأبرياء، وتسببوا في الدمار والخراب، وألحقوا أضراراً بالغةً بالمواطنين، ناهيكم عن عودتهم بالبلاد إلى مربع اللاشئ (الصفر). وكذلك إندلاع حرب مرة أخري عام 2016م؛ هي أمتداد لحالة الأحتفان السائدة بين الخصمين الرئيس/ سلفا ودكتور/ رياك. كانت هناك تحفظات من طرف الرئيس عند التوقيع على اتفاقية أديس أبابا عام 2015م، وإصرار دكتور/ مشار لجلب قواته الي العاصمة جوبا. كل هذه العوامل أدت لنشوب أزمة جديدة آنذاك، ولأن الطرفين كانوا يرغبون في مواصلة مغامراتهم، هذا في تقديري كان جملة من إخفاقات لم تراها منظمة الإيقاد، عند رضوخ على إصرار الرئيس بعدم التوقيع الاتفاقية في أديس أبابا،

وتعنـد مشـار لحضـور حراسـته بكامـل عتادهـا الحربـي الـي العاصمـة جوبـا.

أسـتخدمت الزمـرة الحاكمـة مـوارد البـلاد لأغـراض الإثـراء الذاتـي الفـردي، وبالطبـع هـم مـن تسـببوا فـي إضاعـة البـلاد لأوقـات ثمينـة فـي النهضـة والتقـدم؛ وأنقسـمت أخيـراً الـي مجموعتيـن، بقيـت الزمـرة الحاكمـة فـي الحركـة الشـعبية لتحريـر السـودان فـي البـلاد لمواصلـة إلتهامهـا لثـروات البـلاد باسـم الحـرب والسـلام، فيمـا غـادر الآخـرون البـلاد بحثـاً عـن آليـات لـرد الاعتبـار؛ وقـد تسـببت هاتيـن المجموعتيـن فـي زيـادة المعانـاة لهـذا الشـعب الـذي لا يعـرف أبسـط أبجديـات حقوقـه الوطنيـة.

إفادة السياسي عبدالله دينق نيال

فيما يلي إفادة القيادي والرمز السياسي الدكتور/ عبدالله دينق نيال

شـغل منصـب نائـب الأميـن العـام لحـزب المؤتمـر الشـعبي سـابقا، والـي ولايـة النيـل الابيـض، وقبلهـا كان وزيـراً للأوقـاف والشـئون الدينيـة كمـا ترشـح لرئاسـة جمهوريـة السـودان فـي أنتخابـات سـنة 2010م مـن قبـل حـزب المؤتمـر الشـعبي؛ وعقـب إنفصـال جنـوب السـودان تـم تعيينـه وزيـرا للبيئـة في حكومـة الوحـدة الوطنيـة. جلسـنا معـه فـي (صحيفـة الوطـن) وتحـدث بإسـتفاضة كمـا قـدم إفـادات مهمـة حـول مـا حـدث فـي البـلاد منـذ 2013 و 2016 م.

قـال القيـادي عبـدالله دينـق نيـال، إن الأسـباب الرئيسـية الـتي سـاهمت فـي تراجـع جنـوب السـودان هـي الحـرب الـتي إندلعـت فـي العـام 2013م، وأضـاف نيـال متحسـراً، بأنهـا أحـداث مؤسـفة للغايـة، وقـد كنـا فـي متابعـة لصيقـة مؤكـداً أن الـذي يحـدث كان شـأنا داخليـاً للحـزب الحاكـم- الحركـة الشـعبية، وقـال القيـادي عبـدالله دينـق، إكتشـفنا أن الصـراع داخـل الحـزب الحاكـم- الحركـة الشـعبية، كان أصـلاً مـن أجـل السـلطة وبالرغـم مـن ذلـك قدمنـا نصائـح لتفـادي هـذه الحـرب اللعينـة الغيـر السـليمة والغيـر سياسـية.

وفي ذات الصعيـد، أكـد عبـدالله نيـال، بأنهم قـد ناصحـوا الحزب الحاكـم- الحركة الشـعبية وبالأخـص الدكتـور/ ريـاك مشـار، نصحنـاه بـأن لا يدخـل فـي هـذا المعتـرك وقلنـا لـه بأنـه لا يجـوز أن يترشـح إلـى منصـب رئيـس حـزب الحركـة الشـعبية، طالمـا مـا زال سـلفا كيـر موجـودا. مسـتذكراً لمـا قالـه لـي ريـاك مشـار، هـو أن الحـزب ينتهـج مبـدأ الديمقراطيـة، لكـن أخبرنـاه بعـدم وجـود أي ديمقراطيـة فـي قانـون الغابـة، مضيفـاً بالطبـع أصَـر الدكتور/

رياك مشار، وحدث ما حدث ،ونتيجة ذلك كانت الحرب التي إندلعت مؤخراً، وما زالت الدولة تعاني بسببها حتى الآن، ومن ويلات تلك الصراعات التي لا أساس لها.

وأكد القيادي عبدالله دينق نيال، أن دخول البلاد في هذه الصراعات كنا قد توقعناه أصلاً، كما كان من المعروف أن يُبدر من الرئيس رد فعل مضاد إذا ترشح رياك مشار، مشيراً إلى كل ما ذكرته أعلاه.

وفي ذات الصعيد قال نيال، قد تحول الصراع إلى قبلي، كما شاهدنا أصبح الدينكا خلف سلفا كير، والنوير خلف رياك. وقال القيادي عبدالله دينق، للأسف دخلنا في حرب ضروسة لا معنى لها، وكلها بسبب غياب الإرادة من داخل المؤسسة السياسية، كما وصلوا إلى طريق مسدود، وأنقسم الحزب الحاكم إلى كيانات صغيرة، فهناك الحركة الشعبية في الحكومة وفي المعارضة.

ويواصل الدكتور/ عبدالله دينق نيال في إفادته، حيث قال، أعتقد أن الإنقسامات الأخيرة أثرت علي الواقع العام، كما ساهمت في تشريد المواطنين، فالبعض منهم إلى الآن ما زالوا في المخيمات، والآخرين في دول المهجر كنازحين.

وفي جانب آخر قال القيادي عبد الله دينق، لا يفوتني أيضاً بأن حزب الحركة الشعبية ليست لديها أي رؤية كما لا نرى لها أي أنشطة، فكان يجب عليها تنظيم فعاليات من أجل كسر الروتين الممل، مضيفاً لأن مثل ذلك الخمول السياسي ينتج عنه مجتمع قبلي وجهوي؛ وذلك حتى لا نعدم وجود وعي تام حول القضايا.

وفي ذات الجانب، أكد عبدالله دينق نيال، من الضروري إيجاد أرضية سياسية خصبة لكي تجمع المواطنين في بوتقة واحدة، لأن الحزب أكبر من القبيلة، وهذه المنهجية تتبعها كل الأحزاب السياسية في البلاد، فالكل ينحاز إلى القبيلة من أجل تمرير أجندته، لكن ما لا يعرفونه هو أن القبيلة لا تخدم المصالح العامة للبلاد بل إنما تنظر فقط إلى أجندتها الشخصية.

ويواصل القيادي عبدالله دينق نيال في سرده، حيث قال، أن أجهزة الدولة ظلت لسنوات طويلة في حالة عدم إنسجام بين الأجهزة الحكومية والتي تتمثل في الأجهزة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، مضيفاً كما يوجد غياب تام وعدم تنسيق، فكان يجب أن تعمل كل مؤسسة بحيادية تامة من أجل الشعب، مؤكداً بأن اللامبالاة من قبل تلكم المؤسسات ستؤدي بالضرورة بالدولة إلى الإنهيار والطريق المسدود.

وقال ساخراً القيادي عبدالله دينق نيال، هناك مقولة سياسية شهيرة تقول بأن «إذا أتفقت الحركة الشعبية أكلت مال الشعب، وأن أختلفت قتلتهم» وهي مقولة أصبحت كالنكتة في جنوب السودان.

وكشف عبدالله دينق نيال، بأنه من قبل قد قام بدوره وقدم نصيحة لقيادات الحركة الشعبية وقال لهم بأنه «يجب عليهم نسيان تاريخ نضالاتهم في الوقت الراهن، وعليهم فقط التركيز على كيفية تحسين الأوضاع العامة في الدولة، لأننا نحن الآن في عهد جديد، عهد البناء الذي يحتاج إلى تضافر الجهود والخبرة، لكن لم يستمعوا الينا».

الآن البلاد تشهد تحولاً سياسياً واجتماعياً خاصة في توطيد العلاقات الثنائية بين جنوب السودان والسودان.

لذلك المطلوب قبل الانتقال لواقع أفضل هو أن يكون هناك أستقرار سياسي أولاً، ثم نحتاج إلى سلم وأمن جتماعي، وفي ظل عدم الأستقرار لم تتقدم الدولة شبراً. وثانياً نحتاج إلى جيش وطني محترف يساعد الشعب فقط، وحتي لا ننسى أيضا أننا لا نخاطب الشباب، بل إنما المسؤولين منهم؛ فمن واجبهم تحسين الأوضاع العامة لهم وإستيعاب طاقاتهم، لذلك يجب توفير البيئة الملائمة لهم بتوفير أنشطة لهم وغير ذلك سنصنع جيل غير واعي وعاطل. لكن الآن تجد ظاهرة إستيعاب الشباب في أجندة خفية وشخصية، وهذا ليس صحيحا، فتوظيفهم سلبياً ليست في المصلحة العامة.

إفادة بيتر أدوك

*إفادة البروفيسور والمحاضر الجامعي/ بيتر أدوك نيابا

يتحدث في أسطر عن المسكوت عنه:

ذكر البروف في حوار له نشر علي)صحيفة الوطن(بالعدد (1248) فى العام 2021م.

قال البروف بيتر أدوك، أن الذي حدث للحركة الشعبية في سنة1991م، تعتبر نقطة تحول للحزب في الكثير من الجوانب، لكنني سأبدأ من تاريخ إنطلاقة ثورة 1983م؛ فهي أن الحركة

الشعبية بدأت كجيش من منطقة (أيوت) بولاية أعالي النيل، فمجموعة من الضباط تمردوا ضد النظام وذهبوا إلى الحدود الإثيوبية (باتينق)، وهناك وجدوا مجموعة من قيادات الانيانيا ون. إضافةً إلى ذلك كان الهدف من المجموعة هي إنفصال فقط، مشيراً ففي هذا الجانب تم إنتقادهم من قبل الانيانيا، بأن هذه الفكرة لم تجد أرضية لإستيعابها، مؤكداً إلى حدوث سؤ التفاهم بين الطرفين، وأدى ذلك إلى صراعات، حتى تم طرد قوات الانيانيا تو بمساعدة القوات الإثيوبية.

ويواصل القيادي بالحركة الشعبية بيتر أدوك في سرده الهام حيث قال، فمنذ تلك اللحظة أصبحت هناك سيطرة للحركة من قبل الجيش، وأن لا يعطوا الفرصة للسياسيين، وقد تم تصفية كمية منهم.وفي ذات الجانب يقول البروف أدوك، إن الحركة الشعبية قامت على العسكري فقط، والذي ينحصر في إطاعة التعليمات فقط، وفي السياق نفسه، كان قد طالب الكثير من القادة بإنشاء مؤسسات سياسية داخل الحركة الشعبية، لكن كان هناك رفض تام من قبل بعض القيادات، مستذكراً كما أنه من ضمن الأسباب التي أدت الإنشقاق في (ناصر) ترجع إلى الرفض الذي بدر من قبل الكوادر في الحركة الشعبية، مضيفاً في ذات الجانب، أنه في أيام النضال، كان إذا قام شخص بإنشاء أي جسم موازي للحركة الشعبية تقوم إثيوبيا بمجابهتها.

كما أوضح بذات الصعيد الدكتور/ بيتر أدوك، أنه من البداية لم تكن الحركة الشعبية حركة «إثنية»، لأن الكوادر التي وقفت مع الإعلان، كانوا من الشولو والقيادات كانوا من أعالي النيل وهم الدكتور/ رياك ولام.

وكشف القيادي بيتر أدوك، أن الحركة الشعبية منذ فترة إنحرفت عن مسارها لأنها بدأت بفكر إشتراكي، معتبراً أن ذلك كانت نتيجة لبناء حركة قوية، وأنا إنضممت إليها منذ فترة طويلة، وكانت فكرتها تستهدف الطبقة الكادحة والعمل في التغيير الجزري لبعض المفاهيم التي ترسخت في ذهن المواطن.

وأردف الدكتور/ بيتر أدوك، بأن الحركة لم تكن لديها نظرية سياسية وايديولوجية، وكل تلك التحديات سببها ضعف الكوادر والإرادة السياسية، بينما الحزب لم يستطيع توصيل ضروريات المواطن؛ لذلك أقول بكل تأكيد، بأن الحركة الشعبية فشلت لعدم وضوح رؤيتها.

ويواصل في سرده، أن من ضمن أسباب الفشل أتذكرها، هو أن الحركة الشعبية كانت تنوي بتحرير (هيتينق) وتنميتها فقط؛ موضحاً بأنه إنتقدهم وقلت إن هذه المنطقة تابعة للاجئين، فكيف تنحصر الرؤية فقط في هذه الناحية؟

وأعترف بذات السياق الدكتور/ بيتر أدوك، أما بخصوص الإخفاقات التي وقعت في جنوب السودان بعد الإنفصال من السودان الأم، فأنا أقِر وأعترف بأننا جزء من إختفاء بعض الأحلام للمواطنين؛ وساهمنا إيجابياً. لكن لم نلقى أي آذان صاغية لكي تسمعنا.

وأضاف القيادي بالحركة الشعبية، إن الحركة الشعبية تعتبر «ثورية» فقط؛ ونحن كأعضاء للحزب مسؤولين أمام التاريخ في هذا الفشل الكبير، لكن سيكون الأقرباء أصحاب النصيب الأكبر، والصعوبة التي أدت إلى الفشل هو مبدأ التعليمات العسكرية داخل بنية الحركة الشعبية، وأبان الدكتور/ بيتر أدوك، هذه الصعوبة فكل ما نوقشت قضية بإستفاضة ومنطق مباشر، تتحول إلى صراعات ومواجهات عسكرية ومن خلال هذه الطريقة لن تتقدم الدولة، بل يجب أن يكون كل القيادات منفتحين ومتقبلين النقد والرأي والرأي الآخر.

وأكد بذات السياق الدكتور/بيتر أدوك، أن الحركة الشعبية فقدت البوصلة، لكنها حتى في شعاراتها حيث تجد أعضائها يهتفون بعبارة **Spla oyee** ؛ وفي رأيي ليست لديها أي معنى وأنا منذ البداية أنتقدت هذا الهتاف.

وقال متشائماً القيادي بيتر أدوك، من الآخر أؤكد ليس لدي تفاؤل بأن هذا حزب الحركة الشعبية الحاكم، سيشكل تغييرا في المستقبل القريب.

وفيما أكد في سرده، إن ما يتعلق بالأحداث التي إندلعت في جنوب السودان بعد الإنفصال من السودان، بالطبع هو كان صراعاً حول السلطة في الحزب وأصلاً بدأت الحرب منذ**2012**م، حيث أكتشفت من خلال الجماهير، أن القيادة فشلت والكثير منهم أكدوا أن الفشل أتى من الرئيس سلفاكير، لكن في الحقيقة يجب أن يتحمل الحزب كله الفشل وليس فردياً؛ فمن تلك اللحظة بدأت الشرارة بين الأطراف وهم جناح فاقان ورياك وسلفا، ومن هذا الجانب أستغل الدكتور/ رياك السانحة وبها إنزلقت البلاد إلى هاوية أخرى.

تحفظات من البروف/ بيتر أدوك حول دعوات الفيدرالية

قال القيادي بالحركة الشعبية، أن الغرض أصلاً من الفيدرالية هو أنها تساهم في أنتشار الجهوية والإثنية، لكن الدولة يجب أن تكون واحدة، لكن المفهوم الفيدرالي سيدخلنا في مأزق آخر ويخلق نوعاً من الإنفصال المجتمعي؛ وما تريدها الدولة هي الديمقراطية فقط لكي تبنى دولة القانون.

وشدد بيتر أدوك في حديثه، في ظل هذه الظروف يجب بناء الديمقراطية بقوة وليس ببساطة، طالما ما زال الفكر العسكري راسخ في ذهن الأغلبية من القيادات، فأؤكد يجب أن تجتهد بقية القوى السياسية لإنجاز هذه المهمة التي تتعلق بالمفهوم الديمقراطي.

وأشار البروف/ أدوك متحسراً، بأن المواطن لا يحس بأي تفاؤل أو حكمة أو تقدم ملحوظ، وهذا ناتج لعدم وجود أي تواصل بين القيادة والقاعدة الجماهيرية، لأن من الأشياء التي تربط الطرفين هي التنمية؛ لكن في ظل وجود فشل واضح مثل هذا، فلا أعتقد بأن يكون للمواطن تفاؤل. ومضيفاً إلى ذلك قبل إنفصال البلاد، كانت كل هذه المناطق غابات كثيفة، لكن الآن أنتشرت ظاهرة التصحر، حيث أنخرط الكثيرين في تجارة الفحم، وأكد معتبراً القيادات ليست لديها أي رؤية ولا يهمهم أي شئ يتعلق بالمواطن؛ وحتى أنهم لا يعرفون ما الذي يحدث في الشارع العام؟!!

في جمهورية جنوب السودان حدث أن تشكلت تحالفات بين الطفيلين

قال القيادي بالحركة الشعبية/ بيتر أدوك، أن أولئك الطفيليين هم أطراف لها مصالح مشتركة، فأعتقد أنهم قد نجحوا في ذلك، وهدفهم هو تجويع المواطن بالبلاد.

وأردف قائلاً مسمياً، أحداث العام 2013م بأنها صراع سياسي طبقي، لكن تم تحويله إلى صراع قبلي همجي، ومثل تلك الصراعات ليست لديها حلول لأنها تحتاج إلى وعي من المواطنين .

وقال البروف/ أدوك أن رأئيه الشخصي هو بالضرورة أن يكون هناك «تنظيم» يعملعلى برنامج لنقطة الإنتقال، وحيث ستحدث هذه الخطوة عن طريق الحوار، وتدشين مجموعة من الثورات في المجالات المختلفة، والتي تكون في الزراعة والتعليم والصناعة، وكل هذا يحتاج إلى تضافر الجهود بين كافة الأصعدة السياسية.

ونبه في ختام سرده البروف/ بيتر أدوك، بالطبع لابد من تغيير بعض الرموز من داخل المؤسسات، وتبديلها بالمصلحين، وهذا يحتاج إلى بالضرورة إلى برنامج سياسي واضح يساعد في توصيل الخدمات للمواطنيين.

إفادة تنقو بيتر - الأمين العام السابق للمعارضة المسلحة

***الأمين العام السابق للمعارضة المسلحة الأستاذ/ تنقو بيتر، في إفادته عن المسكوت عنه:**

قال الأمين العام السابق للمعارضة المسلحة الأستاذ/ تنقو بيتر، بمستهل إفادته، عن الفترة التي قضاها في مدينة (واو) حاضرة ولاية غرب بحر الغزال، حيث أعتبرها فترة ذهبية. وأردف قائلاً: حيث تعلمنا الكثير من تلك المدينة الثقافية، بحيث كان الإنسان في واو يتمتع بالوعي التام؛ ويتسم أيضا بالتعايش الاجتماعي. ذاكراً بأنها كانت بوتقة للتصاهر المجتمعي لكافة الشرائح السودانية، وأتسمت أيضا بكيانات وأجناس مختلفة، فيما هاجر إليها مواطنين من دول العالم.

ويمضي الأستاذ/ تنقو بحديثه عن مدينة (واو) قائلاً: كانت طبيعية التعايش الاجتماعي في الفترات الماضية، في تلك المحطات المؤقتة، وأما الآن ولو أخذنا التاريخ فنجد أنه منذ الإستعمار الأوربي، كان السودان عبارة عن وحدة مختلفة، وكذلك عبارة عن كيانات متفرقة. إضافةً إلى الأنظمة التي تحكم تلكم القبائل بواسطة كبار الأعيان؛ وشارحاً حديثه، أما جنوب السودان فقد تكون من ثلاثة أقاليم، وتعتبر تلكم القضايا من التحديات والعوامل المؤثرة في شرخ النسيج الاجتماعي.

وأشار تنقو، للتطور في الماضي الذي حدث أبان فترة الإستعمار، قائلا: أنه تطور كبير بحيث أفتتحت المدارس في الأقاليم الجنوبية، وبدأ المواطنون بالتعارف على بعضهم البعض، حينذاك حدثت طفرة قومية .

وأوضح الأمين العام السابق للمعارضة المسلحة الأستاذ/ تنقو بيتر، أما عن واقع الحروب الداخلية التي إندلعت في البلاد مؤخراً قائلاً: أن تلكم الحروب نتجت عن عدم وعي، ويمكن أن أصفها بأنها ذات طابع أثني وسلطوي، وكانت حصادها

النيـران الهشـيمة.

مضيفـاً إلـى أنهـا أدت إلـى صـراع اجتماعـي بحـت، وعـلى سـبيل المثـال وجـود مجلـس أعيـان (جيينـق) والـذي نعتبـره جسـم قبـلي سـياسي، لأن وجـوده هـو مثـل تلكـم الأجسـام الـتي تسـاهم فـي تـأزم المشـكلات والأزمـات فـي الدولـة؛ وقـد يـؤدي إلـى التقسـيمات العشـائرية.

ويواصـل فـي إفادتـه بـذات الصعيـد قائـلاً: فنحـن نرفـض تلـك الأيديولوجيـات، ذاكـراً أن هنـاك بعـض مـن المجتمعـات تتعـرض إلـى ظلـم بواسـطة ذلـك النهـج، مردفـاً مـن المسـائل المعقـدة حاليـاً هـي كيفيـة إيجـاد أرضيـة مرضيـة للـم شـمل كل الجنـوب سـودانيين؛ حـتى يكونـوا فـي بوتقـة واحـدة، وهـذا يتطلـب توزيـع السـلطة بالعدالـة.

وكشـف بـذات السـياق، أن غيـاب العدالـة هـو السـبب الرئيـسي فـي أن نلتحـق بركـب المعارضـة المسـلحة، لأننـا كنـا نواجـه تحديـات ضـد أبنـاء بحـر الغـزال، وخاصـة نقـل مقاطعـة (واو) ومنهـا أعتبرنـا ذلـك تفكيـكاً للمكـون الاجتماعـي؛ ومـن السياسـات السـالبة.

مضيفـاً إلـى ذلـك، هنـاك كيانـات سـاهمت فـي التفرقـة وزرع الجهويـة، وبهـذا كان هدفنـا محاربـة النـزاع وفـي كيفيـة أن ندافـع عـن أنفسـنا، وكان الإنسـان مجبـور عـلى ذلـك، بالرغـم أننـا طرحنـا قضايانـا، إلا أن هنـاك مـا مـن مسـتمع؛ وأصـلاً هدفنـا هـو الإلتقـاء فـي القضايـا الجوهريـة.

ويواصـل الأسـتاذ تنقـو بيتـر فـي إفادتـه موضحـاً: أنتقلنـا مـن جبهـة بحـر الغـزال إلـى الحركـة الشـعبية بالمعارضـة المسـلحة، ولكـن لسـوء الحـظ لـم تتحقـق تطلعـات إنسـان (واو)، لأن أغلبيـة أعضانـا أفتكـروا إننـا ليـس لدينـا هـدف، وخاصـة الدكتـور/ ريـاك مشـار، لـم ينظـر إلـى قضيتنـا، وأصبـح يفـرض نفسـه ويتشـدد فـي التفرقـة الاجتماعيـة؛ ومردفـاً بـأن كل أفـكاره أصبحـت مخالفـة لقضايانـا، وأصبحـت المزاجيـة مسـيطرة عـلى زمـام الأمـور، وهـذه الاخيـرة هـي الدافـع وراء إنسـلاخنا مـن الحركـة الشـعبية بالمعارضـة المسـلحة، كاشـفاً أن هنـاك جملـة مـن الإشـكاليات الـتي دعتـني أن أخـرج مـن المنظومـة؛ أولاً: لأنـه لا يوجـد أي إنسـجام بيننـا فـي المؤسسـة، فالدكتـور/

ريـاك مشـار، قـد سـيطر عـلى كل المهـام فـي الحـزب، دون أن يرجـع إلـى أعضائـه ونحـن بدورنـا رفضنـا ذلـك. وثانيـا: ظـل الدكتـور ريـاك يرفـض كل السياسـات الـتي رسـمتها كأميـن عـام، وهـي أجبرتـني عـلى الاسـتقالة، وبالضـرورة هدفنـا لا يكمـن فـي المناصـب، بـل إنمـا فـي تقديـم الخدمـات الجيـدة للمواطنيـن.

وفي ذات الصعيد قال الأمين العام السابق الأستاذ/ تنقو بيتر، نحن دورنا في القيادة وفي إطار السلام، وأما فيما يتعلق بموضوع الهيمنة من أبناء (واو) في حركتنا، فأعتبرها تقارير عارية من الصحة؛ مضيفاً إلى ذلك، نحن نستهدف إيجاد حلول للعدالة الاجتماعية.

وأوضح الأستاذ تنقو، لا يفوتني أيضاً أن أذكر، أننا حاربنا من أجل تمكين المرأة، وتوفير النسبة المناسبة إليهن لمشاركتهن في السلطة؛ وكنت دائما انصح القيادة بالسياسة الرشيدة، ولكن الحركة سادت فيها نوعاً من المزاجية، لذلك تم إقصاء كوادر الصف الاول، وتلك المزاجية كحالة نفسية، كانت ديدن الدكتور/ ريك مشار رئيس الحركة الشعبية بالمعارضة المسلحة، الذى كان يمارس الدكتاتورية اللينة، فهو فقط يدعي الديمقراطية، وهو بالتالي نجح في تأكيد مهامه بالدكتاتورية، فهو دائما يفرض رأيه؛ ومما اتذكر إني ذهبت إليه لكي أستشيره لكنه إستفزاني.

وقال الأمين العام السابق للمعارضة المسلحة الأستاذ/ تنقو بيتر، في ختام إفادته، في عقب الحرب الاخيرة في البلاد، تشرد العشرات بل الآلاف من المواطنين، ويجب الأهتمام بهم ومناقشة قضاياهم في الاتفاقية؛ لكن لم يتطرق لهم أي شخص إلى مسألتهم، بل إنما أولئك يستخدمون سياسة التمويه، وهناك غياب كبير لكثير من القضايا والدليل على ذلك، مسألة الترتيبات الأمنية، الآن لم تكتمل بعد؛ مضيفاً إلى ذلك أن النازحين ما زالوا في المعسكرات، ولا صوت لم ينادي عليهم؛ فكان من المفروض أن نوظف المنظمات الإقليمية في هذه الحالة، وإيجاد حلول للذين تشردوا في الأدغال، أنا لست متفائل بالإرادة السياسية؛ وذلك لغياب الحس في المسؤولية.

إفادة المهندس/ فاروق قاركواث

القيادي بالحركة الشعبية بالمعارضة المسلحة الباشمهندس/ فاروق قاركواث، في إفادته التاريخية، وهو أحد الشهود على أحداث العصر:

إلتقت صحيفة الوطن في سانحة قصيرة بالمهندس/ فاروق قاركواث للإدلاء بإفادته التاريخية، التي نشرت في صحيفة الوطن الورقية بالعدد ( ) لعام 2021.

قال القيادي بالمعارضة المسلحة فاروق قاركواث، أنه كافح وناضل لسنين طويلة، لكن نهايتها كانت حصاد الهشيم؛ وأردف كنت مهموماً جدا لكي أرجع الوطن، لكن هناك أسئلة تراود الكل بمقاماتهم المختلفة،وتلك الأسئلة هي ما الذي كسبناه بعد تلكم الحروبات التي أندلعت بسبب السلطة والحروب العبثية؟

وبذات السياق موضحاً، فبالرغم من كثرة الكوادر، إلا أننا ما زلنا في نفس المنهج الرجعي، وينطبق علينا المثل الشائع (القلم ما بيزيد البلم)؛ لكن كان من المفروض أن تكون الطموحات عالية، لكي ننجز من أجل القضية التي ناضلنا من أجلها.

وفي ذات الجانب كشف المهندس/فاروق قاركواث، كنا منذ أيام النضال تحت قيادة الدكتور/جون قرنق، حيث كان يلقي شعارات سياسية، لكن بعد موته لم تلتزم الحركة الشعبية بتلكم الشعارات، وهذا يرجع ببساطة لرفاقنا في المؤسسة السياسية بأنهم لم يلتزموا بشعارت قرنق، وأفتكر إنني تطرقت على الكثير من القضايا، منها الحقوق الأدبية في السودان، فكان لدينا الحق أيضا في التعليم، وبالتالي فكان يجب علينا أن نتمتع بكل الحقوق، وحتى الآن لدينا الفرصة لإعادة النظر في هذه القضية. ويواصل الباشمندس في إفادته بذات الصعيد منبهاً، كما لا يفوتني أيضا أن أتطرق إلى مشكلة المعاشات، التي لم تحل حتى الآن، وهل تعلم أن الآن هناك بعض البريطانيين والمصريين لديهم معاشات يصرفونها في السودان؟ فلماذا تقمع وتهضم حقوق الجنوب سودانيين؟!

وكما ناشد القيادي بالمعارضة المسلحة فاروق قاركواث، عبر هذا الحوار السفارة بالوقوف مع كل الجالية بمختلف توجهاتهم، مضيفاً إلى ذلك، أن هناك غياب تام عن معرفة أوضاع الجنوب سودانيين في السودان؛ فلا نعلم هل أولئك لاجئين أم نازحين أو أجانب؟! وهذا فيعتبر أنه شيء غير مفهوم!

وتطرق المهندس/ فاروق قاركواث قائلاً: حدثت أضرار وخيمة من ويلات الحرب، وحقيقة الإحصائيات لا تحصى، أو إنها غير موجودة بالفعل، كما إن المعاناة محصورة في كافة ضروريات الحياة، فتجد الآن المواطن يعيش في وضع مزري للغاية، ولأنهم يعيشوا في رواكيب، وليس لديهم مأوى أو مأكل أو مشرب، وكل هذه الأوضاع القاسية تتحملها الحكومة لأنها لم توفر الأمن للمواطن، لذلك هاجر الأغلبية منهم؛ مضيفاً إلى ذلك كل تلكم العوامل مرتبطة بالمواثيق الدولية.

ومن صعيد آخر قال المهندس فاروق قاركواث، متحسرأً، أما بالنسبة عن شخصي، عندما خرجت من جوبا، لم أخرج كمعارض، بل إنما «كنويرواي» فقط؛ لأنني كنت مستهدف على الأساس العرقي، فكان ذلك موت محققاً، وكان هناك البعض من الأفراد يبحثون عني، لكن سبب «لوني» أنقذني من الموت، فكان أولئك يعتقدون بإني «حبشي» وقبلت بذلك آنذاك.

وأوضح القيادي بالمعارضة المسلحة فاروق قاركواث، إن الصراع الذي إندلع بجنوب السودان في العام 2013م، كان كشكولاً بين الإثنية والسلطة، كما أعتقد أن الحركة الشعبية لديها خلل كبير في المنظومة، مشدداً في إفادته، يجب أن نحمل كل الأخطاء للحركة الشعبية وحدها، لأنها هي المساهم الأول في لجوء البلاد لهذه الأزمة القومية؛ وكذلك التصنيف علي أساس إثني، ظاناً بإن الإثنية لن تقدم البلد إلى الامام.

وأكد الباشمندس فاروق قاركواث، نعم يعتقد الكثيرون بأن الحركة الشعبية ليس لديها أي رؤية، وأنا بدوري أؤكد مجدداً بأن الحركة الشعبية لديها منفستو ورؤية، لكن الكوادرالذين يسيطرون على الحزب، لا ينفذون الرؤية، مضيفاً إلى ذلك، يجب أن تعاد هيكلة المنظومة، لأن المنهج الذي ينتهج الآن يعتبر منهج سلبي للغالية.

ويختم القيادي فاروق قاركواث إفادته قائلاً، بأنه لم يصمت من قبل، بل قدمنا النصح والإرشاد، لكن على ما أعتقد قد أرتكبت الحركة الشعبية نفس خطوات النظام السوداني السابق. مضيفاً إلى ذلك، إلى إنتشار الإحتقان المجتمعي بالبلاد، فهذا في رأئي راجع

إلى فشل الحركة الشعبية- الحزب الحاكم، فشلاً زريعاً، لذلك المطلوب هو أن يتنحوا من السياسة، وإعطاء الفرصة لوجوه جديدة ودماء جديدة.

إفادة الجبهة المتحدة لجنوب السودان

*إفادة الجبهة المتحدة لجنوب السودان- حول أسباب الأزمة في السودان الجنوبي:

إستنطقت صحيفة الوطن سكرتير الشئون المالية والتخطيط الاقتصادي، قال سكرتير الشئون المالية والتخطيط الاقتصادي بالجبهة المتحدة، أن غياب الوعي السياسي له آثار جانبية، وسلبيات على بناء المجتمع سياسياً وديمقراطياً، وهو كذلك يفقد المجتمع الرؤية الواضحة لنضوجه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وأوضح القيادي بالجبهة المتحدة، أن شعب السُّودان الجنوبي بعيد بمسافات ضوئية، لإدراك ما هو عليه من حقوق وواجبات، وما هو ملزم على الدولة لتوافرها كحقوق أساسية للمواطنين، وهي ليست قابلة للمساومة، إلا أن الحكومة أدركت غياب هذه الجزئية العامة لدى غالبية الشعب؛ ولذلك تضع ميزانيات سنوية ضخمة وتجيزها، وتتصرف فيها كما تشاء بدون جهة رقابية تحاسبها.

وأضاف بذات الصعيد، إلى هشاشة تنظيمات المجتمع المدني، ومحاولات النظام المستمرة لإرهاب وترويع النشطاء السياسيين، بإستخدام العنف ضدهم. كل هذه العوامل مجتمعة أدَّتْ إلى فقدان هذه الأجسام للأتجاه والبوصلة، في تحريك الشارع العام، ولفت أنظاره نحو حقوقه المهضومة.

وأبان سكرتير الشئون المالية والتخطيط الاقتصادي بالجبهة المتحدة في إفادته، نحن بحسب رؤيتنا في الجبهة المتحدة في السُّودان الجنوبي، وكحركة ثورية مسلحة تهدف إلي تغيير نظام الحكم في البلاد، لذلك نرى أن النظام أثبت مدى فشله في إدارة موارد البلاد؛ ولذلك نسعى في الجبهة المتحدة، إنابة عن شعب السودان الجنوبي، لتغيير الأوضاع الراهنة في البلاد، وأخذ زمام المبادرة الوطنية لتوظيف هذا الكم الهائل من الموارد المختلفة والمتنوعة، في خدمة أهداف وطنية شاملة.

مواصلاً حديثه بذات الجانب قائلاً: إلى توفير سبل المعيشة الكريمة للمواطنين الذين يُعانون من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة، يرتكز دور الجبهة المتحدة على إحداث هذه التغييرات الجذرية المطلوبة بشدة، وإعطاء الشعب كامل حقوقه إبتداءاً من أختيار نظام الحكم، وكتابة الدستور الدائم للبلاد، ووضع المتاريس القانونية لضمان عدم خرقه من أيا جهة سياسية كانت. أما المؤسسة العسكرية، فهي تعتبر ضمن الثوابت الوطنية، غير قابلة للتأويل؛ ويعتبر الدستور الدائم مرجعاً ثابتاً للتشريعات، وإطاراً كلياً لنظام الحكم في البلاد.

رؤية الكتاب والمراقبين تداعيات المشهد السياسي :

إفادة الناشط الحقوقي والسياسي والكاتب ومستشار التحرير بصحيفة الوطن الناطقة باللغة العربية بجمهورية جنوب السودان والكاتب بصحيفة الصباح المصرية بجوبا مولانا توماس لينو كولانق، عن الأوضاع السياسية وانسداد الأفق السياسي بالبلاد :

قال الناشط الحقوقي والسياسي مولانا/ توماس لينو، مبتدراً حديثه قائلاً: يجب أن نستصحب معنا العديد من العناصر والعوامل، لأن بناء العقلية السياسية للفرد والمنظومة أمر يتطلب الكثير، وإذا أمعنا النظر في الواقع السياسي في جنوب السودان، سنجد من العجائب التي قد لا نجدها في أي دولة ذات مقومات سياسية بسيطة؛ لأن من البديهيات أن الواقع السياسي في أيا دولة، يجب أن تؤثر فيها الأحزاب السياسية، سلماً كان أو حراكاً جماهيرياً، ولكن واقعنا السياسي في جنوب السودان لا يقوم على تلك المقومات؛ بل يمكننا القول بأن الأحزاب السياسية هي مجرد هياكل صورية، لا وجود لها فعلياً وسط القواعد، هذا إذا سلمنا بوجود هذه القواعد في الأصل.

وأضاف بذات الجانب، نجد بأن كل الأحزاب السياسية، قد تقزمت أمام المد القبائلي، إذا تقوقعت هذه الأحزاب وإندثرت تماماً، في المقابل إشرأبت القبائل والمجموعات الإثنية؛ وتمادت حتى وصلت قمة الهرم من حيث التأثير والسيطرة على الوسط والشارع السياسي في جنوب السودان؛ في وضعية عكست وأثبتت

مـدى إضمحـلال العقليـة السياسـية لـدى الـكادر السـياسي الـذي تـوارى خلـف جماعتـه «الإثنيـة». وهكـذا الحـال، لإستسـلام الأحـزاب السياسـية (إن جـاز لنـا تسـميتها بهـذا الإسـم) وإلـى لهـث جميـع النخـب خلـف القواعـد الإثنيـة، تاركيـن كل مـا يتعلـق بالأجسـام والتنظيمـات الـتي تنـادي بالمشـاريع السياسـية دون الإلتفـات نحـو التقوقـع الإثـني الضيـق.

وأوضح الكاتب الصحفي/ توماس لينو، أن هذه الصورة عكست بكل وضوح مدى الإنسداد المحكم للأفق السياسي في جنوب السودان، لذلك تجد العديد من التنظيمات السياسية قد تآكلت وإندثرت تماماً، أما القليل المتبقي منها نجدها قد تكبلت بذات العقلية الإثنية المريضة، حيث تلونت كل نخبنا السياسية بلون القبيلة، وإتخذت المرتكز الإثني كأساس للإنطلاق، وتحقيق الأهداف والبرامج السياسية، وبما أن الوسط السياسي أصبح ذو لونية إثنية ذات توجه جغرافي ضيق، قلما لا يجد الكادر السياسي المُشبع بالقدرات السياسية والأكاديمية موطيء قدم وسط تلكم (الهرجلة والفوضى السياسية)؟! لذا تصبح عنده الخيارات ضيقة جداً، فإما الإنزواء خلف مبادئه الراسخة، أو الإستسلام والإنغماس في تلك المجموعات الإثنية المُسماة جُزافاً (أحزاب سياسية).

وأستنكر الناشط الحقوقي والسياسي توماس لينو. قائلاً: أن أجزمنا بأن القرارات السياسية والحراك الجماهيري، والقواعد التي تنطلق منها تلكم الأجسام في الدولة، منبتها ومنبعها هو المرتكز الإثني الضيق! لذلك نجد بأننا دولة فاشلة سياسياً، لا نملك من الأفق والعقليات، التي منها يمكن إصلاح حال البلد ومعاش الشعب؛ وبما أن الأجسام السياسية قد تكونت معظمها حسب إثنية رئيس الحزب، فمن الطبيعي بمكان ألا نشهد تجارب سياسية ديموقراطية في جنوب السودان منذ العام 2010 قبل الإنفصال! ببساطة لأن العقلية السياسية لدينا قد تمردت على العادة القويمة، وأصبحنا نرى الشرعية الدستورية لتكوين الحكومات تُستمد من الإتفاقيات والتسويات السياسية، التي تأتي بعد الموت والدمار، والكوارث الإنسانية التي تقع ضد الشعب الجنوبي.

وأبان الكاتب الصحفي توماس لينو، لقد تم تغييب مصدر السُلطات (القواعد الجماهيرية- الشعب) عن المشهد والقرارات السياسية، بل أصبحت الحروبات والإقتتال مصدراً للسُلطة، وبالتالي هي وضعية أخرى أثبتت مدى إنسداد الأفق السياسي في البلاد؛ لذلك تجد بأن العقلية السياسية للشارع العام السياسي في جنوب السودان، في إضمحلال متواصل. بل الوعي السياسي للإنسان الجنوبي البسيط قد تلون بلون القبلية، وهذا نتاج طبيعي

للممارسات الخاطئة للنخب السياسية في جنوب السودان، كما عملوا عامدين على أن يتم تغييب العقلية السياسية، والوعي السياسي للإنسان الجنوبي، وحصره فقط خلف قضبان قبيلته؛ وإملاءه بالمغالطات التي تعكس له بأن «الحزب السياسي» ما هو إلا جزء آخر من قبيلته ويجب الذود عنه بكل ما أوتي من قوة.

رسم الناشط الحقوقي والسياسي توماس لينو، في ختام أفادته صورة باهتة للأحزاب السياسية بالسودان الجنوبي قائلاً: من الطبيعي بمكان أن نشاهد بجنوب السودان هذه الصورة الباهتة سياسياً، حيث غياب الأحزاب السياسية خلف الأجسام الإثنية، وتغييب وتغبيش الوعي السياسي لدى الشارع العام، وكل ذلك عن عمد، حتى تستأثر النخب السياسية بكل الإمتيازات في السُلطة، ولضمان البقاء أطول فترة ممكنة.

مؤكداً بإستمرار هذا الواقع السياسي المزري لطالما أفقنا السياسية قد إضمحلت تماماً، وأصبحت خربة بفعل التقوقع خلف الأجسام الإثنية، ولسوف لن نرى أحزاباً سياسية قوية تسيطر على الوسط السياسي، طالما أمراض القبلية والمحسوبية قد إستحكمت في كل تفاصيلها ومفاصلها وهياكلها.

الخاتمة

يمكننا القول أن المحصلة النهائية لتجربة الأحزاب السياسية، كانت نتيجتها صفرية، ولم يجني منها شعب السودان الجنوبي سوى تعدد تعميق مساحة المحسوبيات، وترسيخ مفاهيم تستند على القبلبية والمناطقية، والتي بدورها أدت الى إتساع دائرة الحروبات والدمار، نتيجة لإنسداد الأفق السياسي لقادة الحكومة والمعارضة، الذين أقحموا شعبهم منذ إستقلال البلاد من السودان؛ بل ظلوا علي مدي تسع أعوام فى خلافات حادة، تفاقمت بشكل سافر لتتحول إلى خصومات وصراعات عنيفة، الأمر الذي أدي إلى عدم الإستقرار السياسي والاجتماعي والأمني وكذلك الاقتصادي؛ ومن خلالها غابت فرصة العمل من أجل تأمين الحياة الكريمة والمستقبل المشرق لشعب السودان الجنوبي، وهو بالتأكيد أمر يدعوا للأسف لنهج وسلوكيات قيادات ناضلوا وضحوا بأنفسهم! بل بذلوا الغالي والنفيس أثناء حرب التحرير التي إستمرت لأكثر من ربع قرن من الزمان!

كما درج غالبيتهم على إنتاج نهج مغاير ومخالف لإهداف ورؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان، مما أثر ذلك بفقدان السيطرة على بسط الأمن والاستقرار، وكذلك التباطؤ فى تنفيذ «اتفاقية السلام المنشطة»، من أجل تحقيق السلام الشامل بالبلاد ولتسريع عملية التحديث والتطوير والتنمية؛ من أجل أن يلتمس الجميع الإنجازات التنموية بالبلاد.

وبالتالي الأعتقاد السائد لدي الكثيرين أن الأزمة، التي ظلت تواجه الحكومة، تتمثل دائما في فشلها في تخصيص المبالغ اللازمة، لتنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع الوطنية، التي كانت من المفترض أن تنعكس نتائجها مباشرة على مستوى معيشة المواطنين، والتي يمكن أن نلخص حلولها على أقل تقدير فيما يلي :

أولًا: تمويل مشاريع قومية لمساعدة مواطني البلاد، وذلك من أجل أن توفر لهم أهم متطلبات الحياة الكريمة.

ثانياً: التأكيد على أهمية توفير سبل التعليم والحياة الكريمة للمواطنين كافة، وبخاصة شريحة الأطفال والشباب والنساء، الذين يستحقون كل العناية والدعم والأهتمام، ولتمكينهم

من ممارسة نشاطاتهم وهواياتهم المختلفة.

ثالثاً: وبما أن الشباب يشكلون قطاعا واسعا من قطاعات المجتمع في السودان الجنوبي، إذن فلابد من تعزيز مشاركتهم في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن هذا المنطلق، يجب علي الحكومة أن تركز خلال الفترة الانتقالية الحالية، على أهمية شريحة الشباب من الجنسين بالإستثمار في تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم، بهدف إعداد جيل من الشباب المؤهل، والقادر على تلبية إحتياجات سوق العمل ومتطلباته، والعمل على إنزال كل تلك الأمور علي أرض الواقع، حتى لا تذهب فى مهب الريح؛ وكذلك التخلص من انسداد الأفق السياسي التاريخي، الذي تسبب فى تأخير عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما مازال هناك الملايين من المواطنين فى مختلف ولايات البلاد العشرة يواجهون تداعياته يوما تلو الآخر.

ويجب العمل على مجابهة عدد من التحديات والقضايا، التي من خلالها يمكن أن تتجنب البلاد التوسع في دائرة الصراعات العشائرية والعسكرية بين مكونات المجتمعات، كما تجِد من تشرد الملايين، من الذين أصبحوا ضحايا لعدم الأستقرار العام، ومَمن تأثروا مؤخراً بسبب ظهور مايعرف بطاعون العصر المتمثل في تفشي جائحة كورونا الخطير، الذى حاصر كل بلدان العالم، وحصد الملايين من الأرواح والذي بسببه تعرت وإنكشفت الأنظمة الصحية المتهالكة لأغلب دول العالم.

والتي نحسب أننا فى السودان الجنوبي ليس إستثناء منهم، خاصة وإن البلاد ظلت مشهودة لها منذ الإستقلال، بتردي الأوضاع المعيشية وأستمرار أزمة الصراعات والخلافات السياسية بين الفرقاء؛ لتأتي جائحة كورونا لتلقي بظلالها السلبية على الواقع وتؤثر في حياة المواطنين بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى على أن يفضل أغلبية المواطنين؛ ببيع ممتلكاتهم لتسديد تكاليف العيش الكريم.

قضايا هامة

الوعي القبلي والعشائري ودوره فى تأزيم الواقع :

لم يغيب الوعي القبلي والعشائري من المشهد الداخلي طيلة الفترات التاريخية السابقة والحالية، بل أستشرى هذا النمط الرجعي، بايعاز من بعض البرغماتيين، الذين أقحموا القبيلة فى السياسة عبر انسداد آفاقهم السياسية، وأسسوا لواقع مشوه يعتمد على الإنتماء الصغير ل(القبيلة)، وترسيخ هذه المفاهيم الخاطئة في الممارسة السياسية؛ مما أسهمت في إفساد علاقات الناس بعضهم البعض.

إن العشائرية كمفهوم تعد مرحلة من مراحل الإنسان البدائية، أو في أحسن الأحوال مرحلة دنيا في سلم الرقي الإنساني، ومن هنا فإن تسرب روحها إلى وعي قادة البلاد والشارع في السودان الجنوبي، يعني الرجوع به إلى مرحلة من تلك المراحل السحيقة، ولاشك أن ملامح السلب في القبيلة هي ذاتها ملامح السلب في التفكير لدي القادة، مما يؤكد أن الأغلبية من الحركات السياسية، ولا سيما المسلحة منها و المتصارعة حول السلطة والثروة، كانت وما زالت تفكر بواسطة وعي قبلي بحت لحل الأزمة فى البلاد؛ وهو ما أنتج سياسات المحسوبية والولاءات العمياء والإنتماءات الضيقة، وتفاقم وإنتشار أنماط القبلية الفتاكة التى أحدثت شرخ فى النسيبج الإجتماعي؛ وباعدت من العلاقات الممتازة بين مكونات مجتمعات السودان الجنوبي.

ولعل خلال فترة الصِراعات السياسية السابقة والحالية، إنتشرت ظاهرة البطالة والتي صاحبتها حالة من الفقر المدقع، وهما فى إعتقادي ظاهرتان قديمتان في البلاد منذ الأستقلال، كما تتفاقمان مع كل خطة أمنية واقتصادية يشهدها السودان الجنوبي، وكذلك مع أي بوادر خلافات بين قادة الحركة الشعبية (معارضة وحكومة)، مما تنعكس دائمآ على حياة مواطن السودان الجنوبي، وباتت تلك الخلافات والحروب تهدد حياة عشرات الآلاف من المواطنين، وكذلك أوضاعهم المعيشية، التي أتضحت جلياً مع الأحوال الاقتصادية،

والتغلبات الحادة في سعر الصرف (الدولارالأمريكي) بحيث لم يحافظ الدولار على سعره الطبيعي، بل بات الجنية على حافة الإنهيار، وقد وصل سعر صرف الدولار في السوق السوداء إلى (33500) جينيهاً، لا سيما بعدما أتسعت دائرة الحروبات الداخلية العبثية.

وبالتالي أضحى الحد الأدنى للأجور في البلاد، لا يتعدى مائة دولار أمريكي، وصاحب ذلك إرتفاع حاد في أسعار السلع والبضائع، حيث وصلت الأسعار إلى أكثر من ثلاثة أضعاف في السلع الأساسية المتمثلة في (حليب الأطفال والسكر والزيت والخضراوات)، كل ذلك يحدث دون حسيب أو رقيب، في ظل تقاعس المسؤولين في الدولة، بخاصة وزارة المالية والتخطيط الإقتصادي عن مراقبة (التجار)، وفرض الغرامات عليهم في حال ثبوت المخالفات، الأمر الذي كان بإمكانه الحد من إرتفاع نسبة التضخم، الذي وصل إلى أعلى درجاته خلال الفترات الماضية، بحيث لم تشهد له البلاد مثيل منذ أستقلالها من السودان.

وفي خضم تلك الأوضاع المعيشية والاقتصادية والأمنية الصعبة التي يعيشها أغلبية سكان السودان الجنوبي، أصبح حال العديد من المواطنين فى مختلف أنحاء البلاد لا يوصف، وربما يفضل بعضهم خيار الموت من الأستمرار علي هذا المستوى المعيشي المتردي، بدلاً من أن يطرق الجوع والفقر والحرمان أبوابهم يومياً، على مرأى ومسمع قادة العمل العام؛ الذين إنغمسوا فى صراعات السلطة والثروة، وباتت عدم المساواة الاقتصادية هو السمة الأبرز فيها، مما تسبب كل ذلك فى إنتشار البطالة والفقر والجهل، وتفاقم حدة الصراعات المسلحة العشائرية.

خلاصة :

النهاية المآساوية التي يعيشها الإنسان في دولة السودان الجنوبي، يمكن أن توصف بأنها نتيجة لفشل رموز الحركة الشعبية، بكل أجنحتها في أمتحان الممارسة السياسية، وعجزهم فى إدارة الأختلافات التي أوصلت الشعب إلى مرحلة اليأس.

ومع بداية المرحلة الجديدة (الفترة الانتقالية)، ينتظر المواطنين بشغف كبير لأي مبادرة سياسية، من شأنها أن توحد الصف الوطني، و قبل ذلك أن تتوحد صفوف الحركة الشعبية قبل الآخرين؛ ومن أجل أن تقام مؤتمرات للصلح بين المجتمعات المحلية، لتجاوز المرارات والفتنة النائمة، التي تحركها أيادي خفية من السياسيين وبعض المنتفعين.

إن شعب جنوب السودان خلال التسع أعوام الماضية، قد أصابه الملل من هذه المأساة التي يعيشها كل يوم من صراع سلطوي لا قيمة له، ولا يمثل أي حيثيات أخلاقية، والتي من أجلها قامت تجربة الحركة الشعبية، فالممارسة السياسية وعمليات تصفية الحسابات والضرب تحت الحزام وأكل بعضهم البعض، وكل هذه السلوكيات ستضرُّ بالبلاد كثيراً، ولن يجني منها الشعب سوى مزيدا من اليأس والدمار، بل سوف لن نجني منها شيئا في المستقبل سوى أن تنتشر وتسري في مجتمعنا الكثير من المفاهيم المناطقية والقبلية كما تسري النار في الهشيم.

ومن نافلة القول أنه لا مناص من أن تعي الدولة متطلبات المرحلة وتنظر للمستقبل ببعد نظر، وتعمل علي معالجة القضايا الخلافية بين جميع التكتلات السياسية والأطراف الأخرى، ليبقي المطلوب من الحكومة فى المستقبل القريب، هو الأهتمام بقضايا المواطنين الحيوية، وعدم تحميلهم عبء السياسات الإقتصادية والاجتماعية الخاطئة، التي تراكمت علي كاهل المواطن وأرهقته، والتي أيضا شكلت عجزًا كبيرًا في الموازنة العامة، وترافقت مع هدر وفساد ومحسوبية، وكذلك ضرورة معالجة شتى الأزمات بروح المسؤولية العامة والوطنية الصافية،

وأخـذ مصلحـة النـاس فـي الأعتبـار الأوّل والأخيـر، والإقـلاع عـن السياسـة المتوحّشـة، الـتي أسـهمت فـي إزديـاد حِـدة الفقـر فـي البـلاد؛ وتفـشّي الفسـاد وتضخـم انسـداد الأفـق السـياسي.

المصادر والمراجع:

١. د. الواثق كمير (إلى قيادات الحركة الشعبية: ألم تحن ساعة الوحدة؟) نوفمبر ١ – ٢٠١٨

٢. أ. جاسم محمد دايش (التخلف السياسي والحياة السياسية السليمة) – تاريخ النشر : 26-07-2017

٣. أ. عزو محمد عبد القادر ناجي (أثر العوامل الداخلية والخارجية في عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا)

٤. مايكل ريال كرستوفر (قراءة: عن واقع تخلف الأحزاب السياسية بجنوب السودان) – نشرت على صحيفة الوطن في العدد 2019م

٥. ورقة حول: أزمة الديمقراطية والإنتخابات في إفريقي إعداد:أ.عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج– نشر في سودانيل يوم 01 – 07 – 2011م

٦. د. سيدي أحمد ولد الأمير – باحث بمركز الجزيرة للدراسات، مسؤول وحدة الدراسات الإفريقية.

٧. ورقة: مالك عقار اير عن (حركات التحرر السودانية وأسئلة المستقبل: اختلاف الشخصيات وتطابق الحمض النووي) – ٩ – ٢٠١٧ راديو دبنقا

٨. افادات مسجلة ولقاءات مع قادة العمل السياسي والمراقبين والكتاب نشرت في صحيفة الوطن الناطقة باللغة في العام 2021 في الإعداد من (1243 -1245- 1246) 5 1243